كلية الدراسات العليا

جامعة القدس



حكم المشاركة في المجالس النيابي(الكنيست) في الكيان اليهودي

أحمد محمد ذيب أبو عجوة

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1433 هـ - 2012م

حكم المشاركة في المجلس النيابي(الكنيست) في الكيان اليهودي

إعداد الطالب
أحمد محمد ذيب أبو عجوة

دعوة وعلوم إسلامية – كلية الدعوة والعلوم الإسلامية – أم الفحم

إشراف
أ.د. حسام الدين عفانة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير

في الفقه والتشريع وأصوله

القدس – فلسطين
1433 هـ - 2012م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الفقه والتشريع وأصوله

إجازة الرسالة

حكم المشاركة في المجالس النيابي(الكنيست) في الكيان اليهودي

اسم الطالب: أحمد محمد ذيب أبو عجوة

الرقم الجامعي: 20520190

المشرف: أ. د. حسام الدين عفانة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 7 /1 / 2012 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم.

1- أ. د. حسام الدين عفانة رئيس لجنة المناقشة التوقيع: ....

2- د. أحمد عبد الجواد ممتحناً داخلياً التوقيع..........................

3- أ. د. إبراهيم أبو جابر ممتحناً خارجياً التوقيع..........................

القدس – فلسطين

1433 هـ - 2012م

" الإهداء"

إلى الطَود الشامخ, الذي أحيا ا   به فلسطين, إلى روح شيخ مجاهدي فلسطين, الشيخ أحمد ياسين,

وإلى طلائع البعث الإسلامي في كل مكان.

الإقـــرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصـة، ماعدا ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليـا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

أحمد محمد ذيب أبو عجوة

التاريخ: 2012/1/7

"الشكر"

بعد حمد الله أولاً...

أتقدم بالشكر الجزيل إلى شيخي ومشرفي الأكاديمي في هذه الرسالة، فضيلة العالم أ.د. حسام الدين عفانة.حفظه الله، على صبره وتوجيهاته وإرشاداته وملاحظاته التي كانت حجر الأساس في كتابة هذه الرسالة.

وشكر خاص لرفيقة دربي...زوجتي أم صهيب، على دعمها لي في مراحل الدراسة وفي الرسالة.

كما وأشكر كل من ساعدني بأي شكلٍ من الأشكال.

ملخص الرسالة:

إن هذه الرسالة تعالج قضية الواقع السياسي لفلسطينيي ال48 من حيث مشاركتهم في البرلمان اليهودي "الكنيست" من الناحية الشرعية.

قام الباحث بتسليط الضوء على الخلفية التاريخية للواقع السياسي الذي يعيشه فلسطينيو ال48, والذي يؤثر بشكل مباشر على التعامل مع موضوع المشاركة في الكنيست أو الإمتناع عن خوض هذا المعترك من الناحية الشرعية والسياسية.

ولقد اهتم الباحث بعرض الواقع السياسي في الدولة اليهودية, وشرح المفردات السياسية للبرلمان اليهودي "الكنيست" حتى تتضح للقارىء حقيقة هذا البرلمان, والدور الذي يؤديه من خلال سن التشريعات والقوانين التي تتعلق بفلسطينيي ال48 والقضية الفلسطينية عموما.

ثم بحث في الحراك السياسي لفلسطينيي ال48، وقد قسم الموضوع إلى فترتين، الفترة الأولى والتي إستمرت طيلة الحكم العسكري، وذلك من عام 1949 – 1966، ومن ثم كان الحديث عن الفترة الثانية، والتي بدأت بعد إلغاء الحكم العسكري حتى يومنا هذا، وقد عرض فيها الباحث العمل السياسي والتوجهات الأيديولوجية التي ميزت هذا الحراك على مدار عشرات السنوات.

ومن ثم ختم الباحث الحديث عن هذا الموضوع بقضية مقاطعة الإنتخابات للكنيست اليهودي من قبل شريحة واسعة من فلسطينيي ال48، وقد بين الباحث مستويات المقاطعة وأسبابها.

ثم عرض قضية المشاركة من الناحية الشرعية فعرض أدلة المجيزين بالتفصيل، وبين أدلة المانعين، وبعد عرض أدلة الفريقين قام الباحث بالترجيح بين القولين في ضوء أدلة الكتاب والسنة وفقه الموازنات والمصالح المرسلة.

وقد خلص الباحث في ترجيحه إلى القول بعدم جواز مشاركة فلسطينيو ال48 من الناحية الشرعية في البرلمان اليهودي "الكنيست".

وختم الباحث الرسالة بالنتائج والتوصيات التي خلص إليها في بحثه, والهدف من هذه التوصيات وحدة صف المسلمين في مواجهة التحديات والمخاطر الوجودية التي تفرضها الدولة اليهودية من خلال برلمانها "الكنيست" على فلسطينيي ال48 وعلى القضية الفلسطينية عموما.

The abstract of the paper

The participation in "the Knesset" from the Islamic legislative perspective.

Prepared by: Ahmad Abu Ajweh

Supervisor: Prof Hussam Aldeen Afaneh

This these deal with the political reality of "Palestinians 48", it focuses on their participation in the Jewish parliament "the Knesset" from an Islamic legislative perspective (The Shariah).

The researcher had written on of the Zionist establishment on the blessed land of Palestine, while spotlighting the historical background of the political reality of "Palestinians 48". One should emphasize that in the view of the Islamic legislation, the historical background effects directly on the issue of the participation in "the Knesset" or on the abstention from it .

The researcher had focused on introducing the political reality in the Jewish State, and clarifies the political terminologies in "the Knesset "so that, the true function of "the Knesset " and the laws it legislates which are connected to "Palestinian 48" and to the Palestinian case in general , will be coherent to the reader, in the second part the researcher discusses the political motion of "Palestinians 48"while dividing it into two periods, The first period was during the military rule from the year 1949 until 1966, and the second period begins after the abolition of the military rule until today.

The researcher presents the political enterprises and the ideological directions that characterized the Palestinian movement along decades .

The researcher ends by presenting the issue of banning the elections to "the Knesset " from the part of a large section of " Palestinian 48" while clarifying the reasons.

The researcher exposes the issue of the participation in "the Knesset" from the Islamic legislative perspective while presenting the supporters arguments as well as the opponents arguments .

The researcher evaluated both sides under the light of the Quran and the Sunnah, and concluded that the participation of "Palestinians 48" in "the Knesset " is not accepted from the Islamic legislative point of view.

Finally, the reasercher ends with recommendations which are oriented to the unity of Muslims in facing the struggles and the existential risks forced by the Jewish State through "the Knesset".

بسم ا الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى.

إن العرب الفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود الكيان اليهودي (بحدود الخط الأخضر، أي خط الهدنة 1948) ويملكون الجنسية الإسرائيلية هم من نسل العرب الذين بقوا على أرضهم بعد حرب 1948 وإنشاء الكيان اليهودي، أوعادوا إلى بيوتهم قبل إغلاق الحدود.

بحسب الإحصاءات الرسمية في الكيان اليهودي يشكل المسلمون حوالي 83% من مجمل العرب في الداخل الفلسطيني والمسيحيون 12% والدروز 5%، ويقدر عدد عرب ال 48 داخل الكيان اليهودي بما يقارب 1,300,000 نسمة أي حوالي 20% من إجمالي عدد السكان.

إن الواقع الذي يعيشه العرب في الداخل الفلسطيني يحتم عليهم أن يتعاملوا مع الكثير من التحديات للحفاظ على هويتهم الإسلامية العربية الفلسطينية في ظل حكومة الكيان المتمثلة في مجلسها النيابي(الكنيست)، والذي تسيطر عليه أغلبية يهودية (منذ قيام الكيان إلى الآن) هدفها الحفاظ على يهودية الكيان، وتستخدم الكنيست لهذه الغاية.

سبب اختياري لهذا الموضوع:

1)إن عدد المسلمين يشكل ما يزيد عن مليون نسمة من عرب ال 48 مما يوجب عرض قضية حكم المشاركة في المجلس النيابي(الكنيست) بشكل علمي وموضوعي يتناول القضية من كل جوانبها لتكون هذه الدراسة مرجعاً أساسياً لمجتمع المسلمين في الداخل الفلسطيني.

2)إن المجلس النيابي(الكنيست) تسن من خلاله كل القوانين المتعلقة بحاضر ومستقبل المسلمين في الجانب الديني والسياسي والثقافي والاجتماعي،فهل المشاركة في الكنيست أو الامتناع عنها يخدم مصلحة المسلمين بما يتوافق مع حدود الشرع؟

3)إن سكان البلاد الأصليين من الفلسطينيين في الجزء المحتل من فلسطين عام 48 لهم آراء مختلفة حول المشاركة في المجلس النيابي(الكنيست) ولكل رأيه ودليله،مما يؤدي إلى خلاف واسع بين أبناء الشعب الواحد في وقت هم في أمس الحاجة إلى وحدة الصف والكلمة. ومن هنا رأيت أنه من الأهمية بمكان أن أبحث في هذه الجزئية، وذلك لتبيان الحكم الشرعي والذي يترتب عليه المشاركة أو الامتناع عنها.

4)إن عرب ال 48 هم جزء من الشعب الفلسطيني وإن كل القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية بما فيها القدس والأقصى وحق العودة وغيرها من القرارات يتم إقرارها داخل جدران الكنيست ولا

بد أن يكون موقف فلسطينيي 48 بالمشاركة أو الامتناع عنها متوافقاً مع مصلحة القضية الفلسطينية وفقاً لضوابط المصلحة في الشريعة.

5)إن موضوع البحث على الرغم من أهميته إلا أنه لم يحظ بدراسة علمية بما يتوافق مـع حجمـه وأهميته للمسلمين في الداخل الفلسطيني.

6)بما أنني من مسلمي 48 فإنني أستطيع أن أجمع أطراف المسألة بما لا يتاح لغيري من البـاحثين خارج فلسطين، كما أنني أجيد اللغة العبرية مما يعينني للبحث في المصادر العبرية.

الدراسات السابقة:

من خلال مراجعتي للأبحاث والمؤلفات المتعلقة بالمجالس النيابية فقد تبين لي أن الباحثين قد بحثوا في حكم المشاركة في المجالس النيابية والوزارة في البلاد التي ينص دستورها على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد أو البلاد التي غالبيتها من غير المسلمين، أما ما يتعلق بحكم مشاركة فلسطينيي آل 48 في المجلس النيابي(الكنيست) للكيان اليهودي فإنني لم أقف على رسالة علمية أو بحث يجمع أطراف المسألة من جوانبها اللهم ما كان من بعض الفتاوى التي تناولت بعـض جوانـب المـسألة كفتوى العلامة القرضاوي ود. محمد عبد القادر أبو فارس. وإني أرجو ا أن يكون بحثي هذا أول رسالة علمية تجمع أطراف المسألة بكل حيثياتها.

منهج البحث:

1) اعتمدت في هذا البحث المنهج التاريخي التحليلي
2) البحث في المصادر التي تناولت القضية الفلسطينية.
3) البحث في المصادر التي بحثت في موضوع المدنيات لعرض المـواد المتعلقـة بـالمجلس النيابي (الكنيست).
4) البحث في المصادر التي رصدت دور العرب السياسي في الداخل الفلسطيني.
5) تحليل المواد ذات الصلة من المراجع العبرية.
6) الوقوف على تصريحات ممثلي الأحزاب والحركات الذين يؤيدون أو يعارضون المـشاركة في المجلس النيابي(الكنيست).
7) الحصول على فتاوى علماء معاصرين من خلال مراسلتهم أو الاجتماع بهم وخصوصاً في مصر والأردن حيث يمكنني السفر إليهم إذا اقتضى الأمر ذلك.
8) مقارنة ومناقشة أدلة المجيزين والمانعين للوصول إلى الرأي الراجح في ضوء كتب الفقـه والأصول.

خطة الدراسة:

الفصل الأول: النظام السياسي في الكيان اليهودي

ويقسم الفصل إلى ستة مباحث:

المبحث الأول: النظام السياسي في إسرائيل.

المبحث الثاني: السلطة التشريعية(الكنيست)، ويضم أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف اللغوي للكنيست.

المطلب الثاني:التعريف الاصطلاحي للكنيست.

المطلب الثالث:أهمية الكنيست وتركيبته.

المطلب الرابع: عملية تشريع القوانين في الكنيست.

المبحث الثالث: السلطتان التنفيذية والقضائية في إسرائيل، ويضم مطلبان:

المطلب الأول: السلطة التنفيذية(الحكومة).

المطلب الثاني: السلطة القضائية.

المبحث الرابع: قوانين وتشريعات موجهة ضد الفلسطينيين ، ويضم ستة مطالب:

المطلب الأول: إسقاط حق العودة.

المطلب الثاني: قانون للاستيلاء على الأراضي.

المطلب الثالث: قانون الخدمات الدينية اليهودية 1971.

المطلب الرابع: قانون أساس: قسم الولاء لإسرائيل.

المطلب الخامس:قانون أساس: توحيد مدينة القدس.

المطلب السادس: قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل.

المبحث الخامس: مشاريع قوانين موجهة ضد الأقلية الفلسطينية، ويضم أربعة مطالب:

المطلب الأول : مشروع قانون لتشجيع الهجرة إلى الدول العربية/2001.

المطلب الثاني: مشروع قانون إخراج الحركة الإسلامية عن القانون/2000.

المطلب الثالث: مشروع قانون المواطنة(تعديل تصريح الولاء).

المطلب الرابع: مشروع قانون النكبة/2009.

المبحث السادس: قرارات وملاحقة سياسية ضد أعضاء كنيست عرب، ويضم أربعة مطالب:

المطلب الأول: نزع حصانة النائب د.عزمي بشارة(التجمع الوطني).

المطلب الثاني: تقييد حرية الحركة للنائب د. أحمد الطيبي(العربية للتغيير).

المطلب الثالث: لائحة اتهام إسرائيلية ضد عضو الكنيست محمد بركة(رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة).

المطلب الرابع: نزع حصانة عضو الكنيست العربي سعيد نفاع(حزب التجمع العربي الديمقراطي).

تمهيد



تمهيد:

إن الواقع الذي وصلت إليه القضية الفلسطينية إنما يعود لما يزيد عن ستة عقود خلت وتحديداً عام 1948، ولا يزال هذا التاريخ يلقي بظلاله على العالم بأسره، وإنه من الخطأ التاريخي الجسيم أن نظن أن احتلال فلسطين وقيام الكيان اليهودي قد وقع عام النكبة، لأن المشروع الصهيوني لإقامة وطن قومي لليهود على فلسطين يعود إلى ما قبل النكبة بسنوات طويلة، وعلى كل من يبحث في القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية أن يعود إلى التاريخ ليسبر غَوره عن حقيقة الأحداث التي أفرزت في النهاية الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين المباركة.

وإنني بدوري إذ أردتُ أن أبحث عن حكم المشاركة في الانتخابات لمجلس النواب الإسرائيلي(الكنيست)، فكان لِزاماً علي أن أُسلط الضوء من بداية هذه الدراسة على الخلفية التاريخية التي أوصلت فلسطينيي ال 48 إلى الوضع الذي هم فيه اليوم من ناحية، وللبحث عن الحكم الشرعي لمشاركتهم في انتخابات المجلس التشريعي للكيان الإسرائيلي من ناحية أخرى , إذ لم يكن هذا الوضع ليوجد لولا الأحداث التاريخية التي عصفت بفلسطين وشعبها، فالرواية التاريخية لها نصيب مؤثر في الوصول إلى الحكم الشرعي في موضوع البحث، لأن الوضع الذي يعيشه الفلسطينيون الذين بقوا على أرض الآباء والأجداد وتمسكوا بحقهم المشروع للعيش على ثرى وطنهم ليس وضعاً طبيعياً. ومن خلال الصفحات التالية سأعرض بإيجاز تسلسل الأحداث التاريخية التي سبقت نشأة الكيان وصولاً إلى احتلال فلسطين والإعلان عن نشأة دولة إسرائيل.

نشأة الكيان الإسرائيلي:

لقد استعادت الدول الصليبية الاستعمارية اهتمامها بالمنطقة في أعقاب احتلال بريطانيا للهند في القرن السابع عشر.واستغلت تلك الدول تطلعات اليهود لإقامة وطن قومي لهم في فلسطين في تنفيذ مخططاتها في المنطقة[1].

إن الذي يظهر لي أن الدول الاستعمارية قد وصلت لتقاطع مصالح مع اليهود والصهيونية العالمية، فتلك الدول تريد إحكام سيطرتها على المنطقة، واليهود يريدون إعادة أمجاد أحفاد داوود وبناء هيكل سليمان المزعوم.

عندما قام نابليون بالإعداد لحملته على مصر وبلاد الشام، عقد عدة اجتماعات مع اليهود في فرنسا، تجلت بتمويل اليهود للحملة ودفع نفقاتها، وتأكد الاتفاق والمؤامرة بين الطرفين عندما أعلن نابليون

---

[1] -العويسي،عبد الفتاح،جذور القضية الفلسطينية 1799-1922 ،ص136، ط2، 1992،دار الحسن للطباعة والنشر،الخليل.

أمام أسوار عكا في 4 نيسان عام 1799 عن قيام وطن قومي لليهود في فلسطين، وخاطبهم قائلاً: " يا ورثة فلسطين الشرعيين"[1] .

ولكن هزيمة نابليون في معارك جبل النار وفشله في اقتحام أسوار عكا كانت السبب الرئيسي في فشل المشروع الصهيوني الفرنسي، واتجهت الحركة الصهيونية إلى بريطانيا التي كانت تقود حركة الاستعمار العالمي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وعلى الرغم من الاختلاف بين الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني في الطبيعة والعمل، فقد ربطت بينهما المصلحة المشتركة برباط وثيق، ووجدت كل منهما في الأخرى وسيلتها لتحقيق غايتها الخاصة، فبريطانيا كانت في عملية إعداد لتوسيع وجودها الاستعماري وتدعيمه في مواجهة حركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا، والصهيونية كانت تسعى وراء فكرة إقامة دولة تجمع يهود العالم وهي فكرة تبقى في دائرة الحلم والخيال ما لم تدعمها قوة استعمارية كبرى وقادرة.[2].

إن الحركة الصهيونية العالمية كانت وراء إقامة الكيان الإسرائيلي من خلال الدول العظمى، وذلك بالسيطرة على مواقع القوة في تلك الدول، لذا لا بد من التعرف على حقيقة الصهيونية.

الصهيونية:

الصهيونية هي حركة سياسية عدوانية الوسائل والغايات، تهدف إلى حشد اليهود في فلسطين وما حولها من البلاد العربية في دولة واحدة، وقد سميت باسم "صهيون" نسبة إلى أحد التلال التي تقوم عليها القدس. [3].

تمتد جذور الحركة الصهيونية إلى القرن السادس قبل الميلاد(586 ق.م)أي منذ قرابة ثلاثين قرناً،ففي صلواتهم أناشيد تحمل فكرة العودة إلى فلسطين،ففكرة العودة هي جزء من التفكير اليهودي،وهذا واضح في تعاليم التلمود، ومما عمق هذه الفكرة في العصور الحديثة، ما كان يلاقيه اليهود من الاضطهاد.

لكن الحركة الصهيونية السياسية قامت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على فكرة أن اليهودية ليست مجرد ديانة، وإنما هي حركة علمانية، وترى في اليهود عنصراً متميزاً بجنسه وثقافته وتاريخه، وبالتالي أن الحل الوحيد للمشكلة اليهودية, إيجاد دولة يهودية قومية ومع الوقت أخذت الحركة في الانتشار.

---

1 - جرار، حسني أدهم، شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني والكيان الصهيوني 1920 – 1939، ص 9، 1992، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

2 - جرار، حسني أدهم، شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني والكيان الصهيوني 1920 – 1939، ص 9.

3 - زعيتر، أكرم، القضية الفلسطينية، ص 42، 1995، دار المعارف، مصر.

وقد مرت الحركة الصهيونية بمرحلتين هما:

1-الصهيونية الروحية الثقافية القائمة على التنظيم الشامل, والصهيونية الروحية وهي التي تعتمد على الحفاظ على القيم الروحية لليهود وتطويرها والحفاظ عليها من الانحلال بإقامة مركز روحي لليهودية في فلسطين يعيد لليهود حيويتهم ووحدتهم، الأمر الذي يحقق الحلم القومي اليهودي.

2-الصهيونية المنظمة ودور هيرتسل/مؤتمر بال(بازل), في البداية بقيت الحركة الصهيونية مبعثرة إلى أن تمكن ثيودور هيرتسل [1]من تنظيمها ووضع الخطة الواضحة الشاملة ثم وضع الجهاز القادر على تنفيذ الخطة [2].

لقد عملت الحركة الصهيونية بكل جهد لترتيب أوراق مشروعها لإقامة الكيان الإسرائيلي، ولولا الجدية والتضحية ومسابقة الزمن لما تمكنت الحركة الصهيونية من إنجاح مشروعها الذي أعلن عنه في مؤتمر بازل.

مؤتمربازل/بال:

لقد بدأ التحضير الجدي لعقد مؤتمر صهيوني مع مطلع سنة 1897. وكان مقرراً عقده في ميونيخ، لكن لما أرسلت الدعوات الرسمية، غضب اليهود الغربيون وأعلنوا سخطهم على المؤتمر، واعتبرته الصحافة الألمانية اليهودية خيانة.

أدت هذه الحملة إلى نقل مكان المؤتمر إلى بازل في سويسرا، وانصرف هيرتسل بكل ما أوتي من نشاط وحماسة إلى مراسلة زعماء اليهود قاطبة, يحثهم على انتخاب النخبة البارزة بينهم.

عقد المؤتمر أخيراً في بازل(29-31 آب/أغسطس 1897)، وحضره مائتان وأربعة أعضاء من اليهود، يمثلون خمس عشرة دولة.

وترأس هيرتسل المؤتمر، ولم يكن بين الحاضرين من يفوقه شهرة وقدرة على الرئاسة[3].

افتتح هيرتسل المؤتمر الصهيوني الأول بخطاب قصير، أكد فيه أن الهدف من المؤتمر هو(وضع حجر الأساس للبيت الذي سيسكنه الشعب اليهودي في المستقبل)، معلناً: (أن الصهيونية هي عودة إلى اليهودية قبل العودة لبلاد اليهود).

ولتحقيق هذا الهدف اتخذ المؤتمر الإجراءات التالية:

أ-تطوير أرض إسرائيل بشكل منظم بواسطة الاستيطان اليهودي المزارعين والحرفيين والمهنيين.

---

[1] - ثيودور هيرتسل(1860-1904)،صحفي يهودي نمساوي مجري، مؤسس الصهيونية السياسية المعاصرة، مؤلف كُتيب"دولة اليهود" وقد انتخب في مؤتمر بازل عام 1897 رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية . صهاينة www.wikipedia.org

[2] - الناطور، شحادة، القضية الفلسطينية، ص27، ط3، 1996، دار الكندي، عمان.

[3] - الحوت، بيان نويهض، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، ص347، 1991، دار الاستقلال للدراسات والنشرة، بيروت، لبنان.

ب-تنظيم اليهود بأسرهم وتجميعهم، بواسطة مشاريع مفيدة، محلية وعامة، بحسب قوانين كل بلد.
جـ- تقوية الشعور القومي اليهودي والهوية القومية اليهودية.
د-القيام بأعمال تحضيرية للحصول على موافقة الحكومات، حيث ينبغي الحصول عليهـا لتحقـق هدف الصهيونية.

وهكذا بدأت الهجرة إلى فلسطين بشكل منظم ومدروس بعد أن كانت عفوية ومحدودة خلال الهجرة الأولى عام 1881، فقد بلغ عدد المهاجرين عام 1914 بين 35-40 ألف يهودي.

وفي عام 1899 أعلن هيرتسل أمام المؤتمر الصهيوني الثالث أن هدف حركته هو الحصول علـى امتياز من الحكومة التركية يسمح لليهود بموجبه في الاستيطان بفلسطين، إلا أن الخليفـة العثمـاني السلطان عبد الحميد الثاني[1] رفض العرض اليهودي وتصرف بخشونة مع الوفد الذي جاء يفاوضه إلى حد الطرد من بلاطه.

لقد حاول هيرتسل شخصياً، إغراء السلطان عبد الحميد بخمسين مليون جنيه ذهبـاً، إذا مـا سـمح لليهود بأن يستوطنوا فلسطين في ظل الحكم العثماني.ولكن السلطان رفض ذلك على الـرغم مـن الأزمات المالية الحادة التي كانت تجتازها الإمبراطورية آنذاك.

خاطب السلطان عبد الحميد الوسطاء قائلاً: (انصحوا الدكتور هيرتسل، بأن لا يتخذ خطوات جديدة في هذا الموضوع، إنني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من الأرض، فهي ليست ملك يميني.بل ملك شعبي.لقد ناضل شعبي في سبيل هذه الأرض ورواها بدمه. فليحـتفظ اليهـود بملاييـنهم، إذا مزقت إمبراطوريتي،فلعلهم يستطيعون آنذاك أن يأخذوا فلسطين. ولكن يجب أن يبدأ ذلك التمزيـق أولا في جثثنا، فإني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة..)[2].

يقوم مشروع هيرتسل العملي، في الدرجة الأولى، على خطوتين رئيسيتين:

الأولى:الحصول على وعد دولي بإعطاء اليهود أرضاً لبناء الدولة، وليس مهماً أن يكون الوعد من تركيا أم ألمانيا أم روسيا أم بريطانيا أم فرنسا، فالمهم أن يكون وعداً دوليـاً قـادراً علـى حمايـة المشروع، وليس مهماً أن تكون الأرض فلسطين أو الأرجنتين، فالمهم أن تكـون أرضـاً صـالحة وكافية.

أما الخطوة الثانية: فهي جمع الأموال من أثرياء اليهود لإغراء تركيا مثلاً ببيع فلسطين[3].

---

[1] - السلطان عبد الحميد الثاني(1842م-1918م) السلطان الرابع والثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية وآخر من امتلك سلطة فعلية منهم، تولى الحكم عام 1876م وأُبعد عام 1909م وظل تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته.سلاطين عثمانيون www.wikipedia.org.

[2] - يكن، فتحي، القضية الفلسطينية من منظور إسلامي، ص23 ، ط1، 1412ه، 1992م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[3] - الحوت، فلسطين' القضية، الشعب، الحضارة، ص344.

أقول أنه قد وقع غُبن تاريخي على دور الدولة العثمانية عموماً وسلطان المسلمين عبد الحميد الثاني-رحمه ا -خصوصاً في الحفاظ على فلسطين والدفاع عنها،فهذه الكلمات من خليفة المسلمين لمؤسس الصهيونية(هرتسل) إنما مرجعها إلى إيمان عميق وعقيدة صحيحة واعتزاز بدماء الشهداء، ولولا ذلك لقدمت فلسطين لقمة سائغة لليهود، ولكن خليفة المسلمين آنذاك آثر أن يضحي بعرشه على أن يسلم شبراً واحداً من الأرض المباركة لليهود.

وعد بلفور:

قام وزير خارجية انجلترا في أثناء الحرب العالمية الأولى اللورد آرثر جيمس بلفور[1]، بتقديم الوعد الذي حمل اسمه،نيابة عن حكومته، والذي تتعهد به العمل على إقامة "وطن قومي" لليهود في فلسطين.

وذلك في رسالة وجهها إلى اللورد اليهودي الصهيوني ليونيل روتشيلد[2]، في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917م، طالباً منه إبلاغ مضمونها إلى قيادة الحركة الصهيونية. وقد جاء هذا الوعد البريطاني تتويجاً لمرحلة طويلة من العمل الصهيوني للحصول على البراءة الدولية للاستيطان في فلسطين.

ونص الرسالة كما يلي:

وزارة الخارجية

2 تشرين الثاني/نوفمبر1917م

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود الصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته.

"إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه الإخلال بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا بالحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى"

وسأكون شاكراً لو تكرمتم بإحاطة الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح. [3].

المخلص

آرثر جيمس بلفور

1 - أرثر جيمس بلفور (1848 – 1930م) سياسي بريطاني اشتهر بإعطاء وعد بلفور الذي نص على دعم بريطاني بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.رؤساء وزراء بريطانيون (www.wikipedia.org).

2 - ليونيل روتشيلد (1868 – 1937م) من عائلة روتشيلد الشهيرة، مصرفي بريطاني وسياسي وعالم حيوان، وهو الذي سعى لاستصدار وعد بلفور.سياسيون بريطانيون (www.wikipedia.org).

3 - شوفاني، إلياس، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص 341، ط1، 1999م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

وهكذا يمكن القول بأن الجهود الصهيونية، بالتعاون مع القوى الاستعمارية، استطاعت خلق نواة اجتماعية وجغرافية وسياسية للكيان الإسرائيلي سنة 1948، وتمكنت هذه الجهود من مضاعفة سكان فلسطين من اليهود 25 ضعفاً،فبينما لم يكن عدد اليهود في فلسطين يتجاوز 24,000 سنة 1884،ولم يكون مجموع ما يملكونه يتجاوز 25,000 دونم، أي أقل من 1% من مساحة فلسطين، تضاعف هذا العدد إلى 650,000 نسمة يمثلون حوالي ثلث سكان فلسطين سنة 1948، ومعظمهم من المهاجرين من أُصول أوروبية، وأصبحوا يملكون حوالي 7% من أراضي فلسطين، وذلك من خلال استخدام طرق مختلفة [1].

إن وعد بلفور يعتبر من أخطر الوثائق التاريخية بالنسبة للفلسطينيين والقضية الفلسطينية، إذ قررت المملكة التي لا تغيب عنها الشمس-وبكل بساطة-أن تمنح اليهود أرض فلسطين ليقيموا عليها وطناً قومياً كما زعموا، وإن هذه الوثيقة لعبت دوراً مؤثراً على مسيرة التاريخ من يوم أن مهرت بتوقيع كاتبها ولا زالت حتى اليوم محوراً أساسياً لما نتج عنها من احتلال لأرض فلسطين وما تبعه على المستوى الإقليمي والعالمي.

إعلان قيام دولة إسرائيل:

كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت أن الانتداب سينتهي في 15 أيار/مايو 1948. وأن الإدارة المدنية والجيوش ستغادر البلاد قبل انقضاء ذلك التاريخ،فاجتمع رجال الوكالة اليهودية الثلاثة عشر برئاسة بن-غوريون[2]،وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة في 14 أيار/مايو وفي قاعة متحف تل أبيب،قرأ بن-غوريون تصريحاً أعلن فيه قيام إسرائيل.

أشارت الوثيقة إلى ما سماه الروابط التاريخية بين اليهود وفلسطين،وحق الشعب اليهودي في البعث القومي.

ثم انتقلت بعد ذلك إلى تصريح بلفور1917 واعتبرته اعترافا بذلك الحق وكذلك الانتداب الذي رأت فيه تأييداً لهذا الاعتراف، وبعد ذكر اضطهاد اليهود سارت الوثيقة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 29 تشرين ثاني/نوفمبر 1947 الذي أوصى بتقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية، وأعلنت أن قيام هذه الدولة هو هدف الصهيونية في العالم والشعب اليهودي في فلسطين.

وجاء في ختام الوثيقة:

---

[1] - الحمد، جواد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 202.

[2] - ديفيد بن غوريون(1886-1973م)أول رئيس وزراء لدولة إسرائيل، ولد في بولندا وهاجر إلى فلسطين عام 1906، قاد عام 1948 الحرب التي يسميها اليهود"حرب الاستقلال". رؤساء حكومة إسرائيل www.wikipedia.org

"وستكون دولة إسرائيل مشرعة الأبواب لهجرة اليهود إليها من جميع بلاد الشتات...ونرسل نـداءنا إلى الشعب اليهودي في العالم كله ليتعاون معنا في مهمة الهجرة والإنماء" [1].

يظهر مما سبق أن التواطؤ العالمي هو الذي أدى إلى قيام الكيان الإسرائيلي وأن بريطانيا العظمـى ومن ورائها قد أقاموا لليهود دولة بكل ما تحتاجه الدولة من مؤسسات ومرافق وجيش، وإنما أعلـن عن هذه الدولة في 14 مايو 1948.

دخول الجيوش العربية إلى فلسطين:

عند جلاء القوات البريطانية وإعلان استقلال الدولة في 1948/5/14 دخلت جيـوش خمـس دول عربية(لبنان، سوريا، العراق،الأردن ومصر) فلسطين بهدف القضاء على الدولة اليهودية المعلنـة حديثاً،و يمكن تقسيم هذه المرحلة الحرجة من تاريخ فلسطين كالتالي:

1- الهدنة الأولى:

بدأت الهدنة الأولى في 11 حزيران عام 1948، كانت نتائج المعارك حتى إعلان الهدنـة فـي صالح العرب. وقد أحرز العرب مكاسب هامة.

وفي هذه المرحلة تقرر من قبل اليهودالأمور التالية:

أ- إنشاء جيش الدفاع الإسرائيلي.

ب- وضع الأساس لإنشاء السلاحين الجوي والبحري الإسرائيليين.

ج- وصول الكثير من القادمين إلى البلاد والذين أرسلوا إلى الجبهة، (مهاجرون يهود).

د- وصول متطوعين من الخارج، (متطوعون أجانب).

بهذا كله تكون الهدنة قد أعطت للقوات اليهودية فرصة الاستعداد وتنظيم نفسها من جديد والتحضير للمرحلة القادمة.

2**-معارك الأيام العشرة:**

انتهت مدة الهدنة في 9 تموز ولم يتم تمديدها مباشرةً فتجددت المعارك واستمرت 10 أيام.

ركز جيش الدفاع الإسرائيلي جل جهوده ضد الجيش الأردني، وتمكن من احتلال اللد والرملة. وفي الجليل احتل شفاعمرو وصفورية والناصرة.

كذلك جرت معارك في الجبهة المصرية، ولكنها لم تنجح في إعادة الاتـصال مـع النقـب وظـل معزولاً.

---

[1] - فلسطين، تاريخها وقضيتها، ص154، 2003، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

3-الهدنة الثانية وتجدد القتال:

أعلن مجلس الأمن عن الهدنة الثانية وذلك في 1948/7/19،وهدد بفرض العقوبات على كل من لا يمتثل لها. وفي هذه الهدنة كما في الهدنة الأولى، اقترح الوسيط الكونـت برنـادوت [1] مـشروع تسوية جديد، تضمن تعديلات إقليمية لصالح العرب من بينها نقل النقب إلى أيديهم.

ولكن برنادوت اغتيل في 17 أيلول على يد أفراد من منظمة "ليحي" وألغي مشروعه(على الـرغم من استياء الرأي العام العالمي من عملية الاغتيال).

وقد تمكنت القوات اليهودية من:

أ- فتح الطريق إلى النقب.

ب- استكملت احتلال الجليل الأعلى.

جـ- عادت الحياة إلى مجراها في القدس رغم استمرار تبادل القذائف، فقد كان الاتصال مـع المدينة أمراً ميسوراً.

د- احتلال أم رشراش، ورفع العلم الإسرائيلي على شاطئ خليج العقبة.

اتفاقيات وقف إطلاق النار:

افتتحت في رودوس في 1949/1/13 مفاوضات حول وقف إطلاق النار بـين إسـرائيل والـدول العربية. ووقعت اتفاقيات من جميع الدول العربية التي كانت في حالة حرب مع إسرائيل مـا عـدا العراق.

استمرت الحرب 20 شهراً، وبلغت خسائر الإسرائيليين في الحرب 6 آلاف قتيل مـن بيـنهم 4 آلاف من أفراد الجيش.وهكذا قامت دولة إسرائيل بحدود الهدنة المتفق عليها عام 1949 واستمرت حتى عام 1967[2].

يظهر جلياً أن المؤامرة على فلسطين لم تكن خارجية فقط واعني الدول الأجنبية، فالدول العربيـة التي دخلت جيوشها(إن اعتبرنا تلك القوات جيوشاً) إلى فلسطين لم تكن مهمتهـا حـسم الحـرب وإخراج المحتل ولكن يبدو أن الهدف كان تخدير الشعوب العربية، وذر الرماد في العيون حتـى لا يقال أن تلك الأنظمة أخذت دور المتفرج على ما يحدث في فلسطين، وإلا كيف يفسر عدم التكـافؤ في الأعداد والتجهيز بين القوات العربية والقوات اليهودية؟ وكيف يفسر تسلسل الأحداث وانقـلاب

---

[1] - الكونت برنادوت(1895-1948م) دبلوماسي سويدي، ترأس الصليب الأحمر السويدي، أُغتيل عام 1948 في القدس على يد المنظمات الصهيونية.سياسيون سويديون مغتالون www.wikipedia.org

2-سلامة، جورج، التاريخ الحديث للشعب الإسرائيلي، ص173، ط2، 1992، مكتبة خوري، حيفا.

الموازين لترجح كفة اليهود بعد الهدنة الأولى تحديداً، وبالرغم من تحذير أهل الاختـصاص مـن القبول بتلك الهدنة؟

وكيف يفسر توقيع إتفاقيات وقف لإطلاق النار بين الدول المشاركة في الحرب سوى العراق وبين إسرائيل إن كان هؤلاء جادين فيما قاموا به من أجل فلسطين؟

الفصل الأول
النظام السياسي في الكيان اليهودي

ويقسم الفصل إلى ستة مباحث:

المبحث الأول: النظام السياسي في إسرائيل.
المبحث الثاني: السلطة التشريعية(الكنيست)، ويضم أربعة مطالب:
المطلب الأول: التعريف اللغوي للكنيست.
المطلب الثاني:التعريف الاصطلاحي للكنيست.
المطلب الثالث:أهمية الكنيست وتركيبته.
المطلب الرابع: عملية تشريع القوانين في الكنيست.
المبحث الثالث: السلطتان التنفيذية والقضائية في إسرائيل، ويضم مطلبان:
المطلب الأول: السلطة التنفيذية(الحكومة).
المطلب الثاني: السلطة القضائية.
المبحث الرابع: قوانين وتشريعات موجهة ضد الفلسطينيين ، ويضم ستة مطالب:
المطلب الأول: إسقاط حق العودة.
المطلب الثاني: قانون للاستيلاء على الأراضي.
المطلب الثالث: قانون الخدمات الدينية اليهودية 1971.
المطلب الرابع: قانون أساس: قَسم الولاء لإسرائيل.
المطلب الخامس:قانون أساس: توحيد مدينة القدس.
المطلب السادس: قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل.
المبحث الخامس: مشاريع قوانين موجهة ضد الأقلية الفلسطينية، ويضم أربعة مطالب:
المطلب الأول : مشروع قانون لتشجيع الهجرة إلى الدول العربية/2001.
المطلب الثاني: مشروع قانون إخراج الحركة الإسلامية عن القانون/2000.
المطلب الثالث: مشروع قانون المواطنة(تعديل تصريح الولاء).
المطلب الرابع: مشروع قانون النكبة/2009.
المبحث السادس: قرارات وملاحقة سياسية ضد أعضاء كنيست عرب، ويضم أربعة مطالب:
المطلب الأول: نزع حصانة النائب د.عزمي بشارة(التجمع الوطني).
المطلب الثاني: تقييد حرية الحركة للنائب د. أحمد الطيبي(العربية للتغيير).

المطلب الثالث: لائحة اتهام إسرائيلية ضد عضو الكنيست محمد بركة(رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة).

المطلب الرابع: نزع حصانة عضو الكنيست العربي سعيد نفاع(حزب التجمع العربي الديمقراطي).

المبحث الأول: النظام السياسي في إسرائيل

كان الإعلان عن إنشاء إسرائيل سنة 1948م في حقيقته إعلاناً عن كيان قائم فعلاً، فجميع مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية وجدت أثناء فترة الانتداب البريطاني في فلسطين وحين الإعلان عن قيام إسرائيل تحولت هذه المؤسسات الموجودة إلى مؤسسات للدولة، فتحول المجلس القومي اليهودي إلى برلمان مؤقت لدولة إسرائيل عرف باسم مجلس الدولة ، واختص بالسلطة التشريعية، وكان رئيس مجلس الدولة هو حاييم وايزمان[1] الذي اعتبر رئيساً للدولة.

وتحولت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية إلى حكومة مؤقتة وأصبح رئيس الوكالة اليهودية بن غوريون رئيساً لهذه الحكومة، وتحولت العصابات الصهيونية المسلحة إلى الجيش الإسرائيلي النظامي، كما تحولت مؤسسات الوكالة اليهودية بموظفيها وملفاتها إلى دوائر حكومية في الدولة الجديدة. [2].

إن إسرائيل قد قامت يوم أن أعلن عن قيامها في مؤتمر بازل وإن سنوات من العمل الدؤوب(للأسف) في خدمة المشروع الصهيوني جعلت المشروع الصهيوني واقعاً نتجرع مرارته كل يوم منذ أكثر من ستة عقود، ولا بد للفلسطينيين والعرب من النظر إلى المشروع الصهيوني بحيث يتبينوا مواضع السقم التي تعترض سبيل إقامة الدولة الفلسطينية.

لقد أعلنت دولة اسرائيل في بداية قيامها أن القوانين التي كانت سارية من قبل (عدا بعض الأوامر والأنظمة)ستبقى سارية المفعول في المستقبل،إلا إذا أبدلتها السلطة التشريعية.

وقد اتخذ البريطانيون في بداية حكم الانتداب نفس الخطوة بالنسبة للقانون العثماني.

لذلك تسري حتى هذا اليوم في إسرائيل قوانين مصدرها الحكم التركي وسلطات حكم الانتداب.

ومن الجدير بالذكر أن الحكم في إسرائيل هو نظام ديمقراطي- برلماني- رئيس الدولة هو الرئيس الذي يمثل بمنصبه سيادة الدولة،وينتخب السكان البرلمان(الكنيست)التي تتألف من 120 عضوا ، والحكومة هي التي تدير شؤون الدولة وتنفيذ القوانين التي تشرعها الكنيست،بعد الحصول على ثقة الكنيست. أما جهاز القانون والعدل فهو بأيدي سلطة قضائية مستقلة[3]

إن الحديث عن الكيان الإسرائيلي يوجب علينا أن ندرسه عن قرب وأن نفهم كيف يعيش هذا الكيان،وإن من الأهمية بمكان دراسة النظام السياسي لإسرائيل وهو جزء من موضوع هذا البحث لنتمكن من الوصول إلى مبتغانا بموضوعية وشفافية، وأول ما نبدأ به هو المجلس التشريعي (الكنيست).

---

[1] - حاييم وايزمان(1874-1952م)أول رئيس لإسرائيل، وهو أشهر الشخصيات الصهيونية بعد هرتزل، وقد لعب الدور الأهم في استصدار وعد بلفور عام 1917م.رؤساء إسرائيل www.wikipedia.org

[2] - الحمد-جواد- المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص209.

[3] -جراح،مئير،فصول في مدنيات إسرائيل (الكنيست في إسرائيل)، ص25، إصدار دائرة الإرشاد المركزية.(بدون بيانات طباعة).

المبحث الثاني: السلطة التشريعية (الكنيست)

يتمتع الكنيست بمكانة مزدوجة بوصفه جمعية تأسيسية مسؤولة عن إعداد الدستور وسلطة تشريعية مسؤولة عن سن القوانين.

الكنيست هو السلطة المخولة لسن قوانين بموجبها يتم تحديد المعايير الاجتماعية- السلوك وترتيبات الحكم في الدولة. القوانين تلزم المواطنين وسلطات الدولة على السواء: السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية- جميعها خاضعة للقانون ومتساوية أمام القانون(1)

المطلب الأول: التعريف اللغوي للكنيست:

إن كلمة(كنيست)هي كلمة عبرية ولا بد من الرجوع إلى معاجم اللغة العبرية لتسعفنا في فهم معنى هذه الكلمة.

تحمل كلمة كنيست في اللغة العبرية معان عدة منها:

-كنيست بمعنى اجتماع(أسيفا)[2].

-كنيست بمعنى مؤتمر(كينوس)[3].

-كنيست بمعنى كنيس(كنيست)[4].

-كنيست بمعنى البرلمان اليهودي في زمن الهيكل الثاني(كنيست جدولا)[5].

كنيست:هو الاسم الرسمي لمجلس النواب الاسرائيلي، تأسس في أول مجلس تأسيسي في اسرائيل عام 1949(6)

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للكنيست:

قانون أساس الكنيست يعرف الكنيست على أنه "مجلس النواب في الدولة".

وهو السلطة التحضيرية(التأسيسية) المسؤولة عن إعداد الدستور وهو السلطة التشريعية المسؤولة عن سن القوانين في الدولة[7].

---

[1] - السلطة والسياسة في إسرائيل، ج3، ص6، 1997-1998، وزارة المعارف والثقافة، مركز المناهج التعليمية.

[2] - ابن شوشان،ابراهام،هاميلون هاحداش،ج2 ،ص75 ،1999 ،طباعة كريات سيفر،يروشلايم(عبري).

[3] - شويكه،يعقوب،دف ميليم-هاميلون هاشليم،ج2 ،ص850 ،1997 ،سطيمتسكي،هامركز لطخنولوجيا حينو خيت،يديعوت أحرونوت فسيفري حيمد(عبري).

[4] - قوجمان،حسقيل،ميلون عفري-عربي شليم،ج2 ،ص612 ،طباعة مفعلي دفوس كيتر،يروشلايم(عبري)

[5] - بشارة،يوسف،وعثمانة،رشاد،هاميلون هآيشي،ص327 ،2007 ،كودئيم(عبري).

[6] -سغيف،دافيد،ميلون عفري- عربي لسفه هعفريت بت زمنينو،ج2 ،ص758 .

[7] - السلطة والسياسة في إسرائيل،ج3 ،ص5

دعي الكنيست بهذا الاسم نسبة إلى(كنيست إسرائيل)في عهد الهيكل الثاني والتي تألفت آنذاك من الحاخمين المتدينين والكتاب الذين تراوح عددهم بين85 –120[1].
هناك ربط مباشر بين المدلول الديني القديم لكلمة(كنيست)وبين اختياره أن يكون اسما للمجلس التشريعي للدولة اليهودية في القرن العشرين.

المطلب الثالث: أهمية الكنيست وتركيبته:

من خلال تعريف الكنيست تبرز أهمية الكنيست كمؤسسة تعبر عن مبدأ حكم الشعب.
أعضاء الكنيست هم ممثلو الجمهور، ووظيفتهم تمثيل مصالح وإدارة الناخبين،وضمان عدم مس سلطات الحكم بهم[2].

رئيس الكنيست: ينتخب الكنيست رئيسه من بين أعضائه في الجلسة الأولى بعد انتخابه،أما وظائف الرئيس فعديدة مختلفة، منها:
ادارة شؤون الكنيست وتمثيله في الخارج والمحافظة على كرامته وترتيب جلساته وتنفيذ نظامها،ويترأس جلسات الكنيست إذا كان موجودا ويديرها ويشرف على التصويت فيها ويقرر نتائج التصويت.
كما أنه المسؤول عن قوانين حصانة بناية الكنيست وحصانة أعضائه ورواتبهم.
ويترأس الدولة في بعض الحالات،وهو مسؤول عن جهاز الكنيست وميزانيته،ويعمل في مساعدته نواب يتراوح عددهم بين2 -8 وينتخبون من قبل الكنيست ويقومون بالأعمال التي يلقيها على عاتقهم الرئيس،وفي حالة قيامهم بأعمالهم يتمتعون بصلاحياته[3]

هيئة الكنيست: يراد بمصطلح هيئة الكنيست اجتماع كافة أعضائه المائة والعشرون.
أما وظائفها فتتمثل فيما يلي:
1) قيامها بإجمال النقاش الذي يجري فيه حول مواضيع وتصريحات تتعلق بأحداث هامة في حياة الشعب اليهودي كله. ثم إعلان التصريحات الهامة التي يتم عليها الإجماع الوطني أو الائتلاف.
2)احتفاظها بحق مراقبة أعمال الحكومة وجهازها الإداري:حيث يستطيع الكنيست كما يحق له إلغاء قرارات الحكومة.
3)قيامها بفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة،وبإحداث تغييرات على نسبها حسب ظروف الدولة الاقتصادية من خلال قوانين تشرعها لذلك.

---

[1] - صفا،محمود،الشامل في المدنيات،ص112 ،1998 -1999 ،طباعة بتريس،باقة الغربية
[2] - أن نكون مواطنين في إسرائيل،ص349 ،2001 ،وزارة المعارف،مركز تخطيط وتطوير المناهج التعليمية ، القدس.
[3] سرحان،سرحان،المدنيات،ج1 ،ص97 ،1975 ،مكتبة السروجي،عكا.

4)قيامها بانتخاب رئاسة الكنيست المكونة من الرئيس ونوابه. كما تنتخب لجانها العشر الدائمة.

5)استماعها ومناقشتها للبيانات التي يلقيها أعضاؤها وممثلو الحكومة في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها. والتي تعتبر جزءا من جدول أعمالها المعد بالاشتراك مع رئاسة الكنيست والحكومة.

6)قيامها بمعالجة التعديلات التي تطرأ على لجانها الثابتة،وتصوت عليها حسب مبادئ حزبية.

7)القيام بعملية تشريع القوانين والتصويت على جدول أعمالها.

8)تمتعها بحق حجب الثقة عن الحكومة أو منحها إياها. كما ترفع الاستجوابات إلى الوزراء وتستمع إلى ردودهم عليها.

9)قيامها بإجراء عدة انتخابات سرية مثل انتخاب الحاخامين الأكبرين(زعيمي مؤسسة الرئاسة الروحية اليهودية الشرقي والغربي)، انتخاب رئيس الدولة، وأخيرا انتخاب مندوبي السلطة التشريعية للجنة تعيين القضاة على اختلاف أنواعهم ودرجاتهم.

10)تمتعها بحق ترشيح،انتخاب وإقامة رئيس الدولة.

11)تمتعها بحق انتخاب مراقب الدولة عن طريق الكنيست ثم عزله من منصبه علاوة على مناقشة تقريره السنوي المقدم لها.

12)قيامها بتشريع قانون ميزانية الدولة وإقرارها.

13)قيامها بتعيين رواتب كبار المسؤولين في الدولة،مثل رئيس الدولة،رئيس الحكومة،الوزراء ونوابهم،القضاة،أعضاء الكنيست أنفسهم،والمديرين العامين للوزارات المختلفة،ومن حقها أيضا إدخال تعديلات على نسب الزيادة أو النقصان في هذه الرواتب.

14)المصادقة على انضمام وزير جديد إلى الحكومة كما يقوم رئيس الدولة والوزراء بأداء اليمين الدستورية أمامها.

15)قيامها بسن قوانين من شأنها أن تخول الحكومة تطبيق حالة الطوارئ في البلاد لدى تعرضها لأي خطر كان.

16)قيامها بتمثيل جمهور المواطنين برمته بصورة دائمة،ثم عكس أفكاره من خلال قوة التفويض التي حصلت عليها من الشعب لدى انتخابها على يده حول أية مشكلة تنشأ،ذات علاقة بقيادة الدولة وإدارتها.

17)إقرارها للمعاهدات مع الدول الخارجية[1]

---

[1] صفا،محمود،الشامل في المدنيات،ص114 .

لجان الكنيست:

هناك أربعة أنواع من اللجان في الكنيست:

1)لجان الكنيست الدائمة والتي يبلغ عددها اليوم 12 لجنة،وتضم اللجان التالية:

أ- لجنة الكنيست ب- لجنة المالية.

ج- لجنة الشؤون الاقتصادية د- لجنة الخارجية والأمن.

ه-لجنة الداخلية وشؤون البيئة. و- لجنة الدستور والقانون والقضاء.

ز- لجنة الهجرة والاستيعاب. ح- لجنة المعارف والثقافة.

ط- لجنة العمل والرفاه. ي- لجنة تعزيز مكانة المرأة.

ق-لجنة شؤون الأبحاث والتطوير العلمي والتكنولوجي.

2)اللجان لموضوع معين:تقوم هذه اللجان بنشاطاتها كاللجان الدائمة إلا أن فترة ولايتها محددة.

3)اللجان الخاصة،وهي:

أ-لجنة آداب المهنة(إتيكا). ب- لجنة التفاسير.

ولهما وضع دائم يختلف عن وضع اللجان الدائمة.

4)لجان التحقيق البرلمانية التي تفوض إليها الصلاحية على أساس قرار الكنيست بكامل هيئته[1]

مدة ولاية الكنيست:

عندما دعت الجمعية المنتخبة نفسها بمجلس الكنيست الأول في 8 مارس1949 لم تحدد مدة لانقضاء ولاية الكنيست،ومع ذلك فقد ترك الأمر للكنيست نفسه ليقرر متى تتم الدعوة لعقد انتخابات لمجلس جديد.

بيد أنه نتيجة للأزمة السياسية التي أطاحت بالكنيست الأول في عام 1951 لم يستطع الكنيست تحديد مدة زمنية لولايته، حيث تمت الدعوة إلى انتخابات جديدة، وقد حددت مدة الولايات في الكنيست الثاني بأربع سنوات تبدأ من اليوم الذي يعقد فيه الكنيست أول اجتماع له، إلا أن القانون الأساسي للكنيست لعام 1958 عاد فحدد بداية الولاية من تاريخ نشر نتائج الانتخابات لا من تاريخ انعقاد الدورة الأولى للمجلس[2].

---

[1] لجان الكنيست WWW.KNESSET.GOV.IL

[2] تيم،فوزي،تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل(انتخابات مجالس الكنيست1949- 1996)،ص36 ، 1997 ،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان،الأردن.

المطلب الرابع: عملية تشريع القوانين في الكنيست:

تجري مناقشة مشروع القانون في الجلسة العامة للكنيست على ثلاث مراحل تسمى(قراءات)ولكل قراءة منها هدفها وطريقتها الخاصة.

المرحلة الأولى: القراءة الأولى

(أ) مشروع القانون الحكومي:

يمكن تسمية المرحلة الأولى بالقراءة الأولى وذلك لأن هذه المرحلة تنتهي بقراءة.

وفي هذه المرحلة يجري نقاش عام في الكنيست بكامل هيئته حول ماهية الموضوع المقترح وحول ضرورته دون التطرق إلى تفاصيل.

تفتتح الجلسة بكلمة الوزير الذي يقدم الاقتراح،هذا بالطبع إذا كان الاقتراح حكوميا،وهذا يحاول إقناع أعضاء الكنيست بضرورة القانون.

بعد كلمة الوزير إذا كان هناك معارضين لاقتراح القانون يطلبون إعادته إلى الحكومة ويعني ذلك رفض الاقتراح.

أما أعضاء الكنيست المؤيدين للاقتراح فيطلبون إحالته إلى اللجنة المختصة وهي إحدى لجان الكنيست العشر.

(ب) مشروع القانون الشخصي:

حسب المادة السابعة من نظام الكنيست يستطيع كل عضو كنيست تقديم مشروع قانون شخصي،ولكن بند105 يضيف بأن مشروع القانون الشخصي يقدم لرئيس الكنيست ونوابه وبعد أن يصادقوا عليه يعرضوه على الكنيست.

إذا نال الاقتراح موافقة الأغلبية يحال إلى اللجنة المختصة لتحضيره للقراءة الأولى.

المرحلة الثانية: مرحلة اللجنة والقراءة الثانية

(أ) مرحلة اللجنة:

هي أهم مرحلة،وتفصل بين القراءة الأولى والقراءة الثانية،أما هدف النقاش في اللجنة فهو تحضير الاقتراح للقراءة الثانية ويجري ذلك بواسطة البحث الشامل والدقيق لكل بند من بنود المشروع.

(ب)القراءة الثانية:

تفتتح الجلسة في القراءة الثانية على يد رئيس اللجنة التي تبحث مشروع القانون حيث يقدم تقريرا عما قامت به لجنته من أعمال وتعديلات،تغييرات وإضافات على مشروع القانون إن وجدت.

بعد ذلك يجري التصويت على كل بند على حدة.

المرحلة الثالثة: القراءة الثالثة

يقدم مشروع القانون للقراءة الثالثة بصيغته النهائية،أي بعد أن أجريت عليه تعديلات،تغييرات أو إضافات.

يجري التصويت في القراءة الثالثة على اقتراح القانون ككل، وإذا ما وافقت عليه الكنيست يصبح قانونا ،لكنه لا يصبح ساري المفعول إلا إذا وقع عليه رئيس الدولة،رئيس الحكومة والوزير المختص وختم بختم الدولة ونشر في الجريدة الرسمية.

ويجب أن يتم كل ذلك خلال عشرة أيام بعد إقراره على يد الكنيست[1].

إن المراحل التي يمر بها تشريع القوانين في (الكنيست) تعتبر من أكبر العوائق التي تؤثر على دور أعضاء الكنيست العرب في مساعيهم لسن القوانين عبر المجلس التشريعي(الكنيست)، وسأبين هذا الأمر لاحقا في جزء مستقل من هذا البحث.

---

[1] صفا،الشامل في المدنيات،ص127 – 130 .

(انظر=أن نكون مواطنين في إسرائيل،ص349 -351 ، 2001 ،وزارة المعارف،القدس)

المبحث الثالث: السلطتان التنفيذية والقضائية في إسرائيل:

المطلب الأول: السلطة التنفيذية(الحكومة):

بعد عملية انتخاب الكنيست وظهور النتائج النهائية يجتمع رئيس الدولة مع ممثلي جميع الكتل للتشاور معهم حول إمكانية تشكيل الحكومة.

هذه المشاورات من شأنها أن تسهل على رئيس الدولة اختيار العضو المناسب والأوفر حظا لتشكيل الحكومة ورغم أنها غير ملزمة لاسيما وأن من صلاحيات رئيس الدولة إلقاء مسؤولية تشكيل الحكومة على أي عضو يراه مناسبا ويختاره ليقوم بهذه المهمة.

إلا أنه عادة يدعو إليه أحد الأعضاء المنتخبين والذي غالبا ما يكون رئيس أكبر كتلة في الكنيست ويحظى بتوصية غالبية الأعضاء.

يتم تشكيل الحكومة من خلال ائتلاف بعض الكتل البرلمانية بحيث تحظى بتأييد الأغلبية المطلقة في الكنيست على الأقل، أي يجب أن تحظى الحكومة بثقة الكنيست من خلال تأييد واحد وستين عضوا أو أكثر وذلك لأن شرعية الحكومة تنبع من الثقة التي توليها إياها السلطة التشريعية- الكنيست وبذلك يكون هذا الائتلاف أو هؤلاء الأعضاء المؤيدين للحكومة القاعدة الرسمية لمفهوم الشرعية التنفيذية للحكومة والتي تستقي صلاحياتها من القانون الأساسي للحكومة.

ثم توزع الحقائب الوزارية على أعضاء الحكومة ليتحمل كل وزير مسؤولية مباشرة وفقا للمجالات التي تخضع لوزارته،ولكن الحكومة مسؤولة مسؤولية جماعية أمام الكنيست عن كل الوزارات (والتي تنفذ قرارات الحكومة والمختصة بكل وزارة ووزارة)، كما تلزم قرارات الحكومة وسياستها أي قرارات مجلس الوزراء جميع أعضاء الحكومة أي جميع الوزراء[1].

الهيئات غير الحكومية:

تعمل إلى جانب حكومة إسرائيل أربع هيئات رئيسية قانونية لتحقيق الغايات اليهودية للدولة، وهي: المنظمة الصهيونية العالمية/ الكيرن كييمت لإسرائيل/ كيرن هيسود/ والوكالة اليهودية.

*المنظمة الصهيونية:

تأسست في مدينة بازل في سويسرا سنة 1897 ، كمؤسسة عليا للشعب اليهودي توجه جهوده للعودة إلى وطنه.

وبعد قيام الدولة وفي سنة 1954 تم التوقيع على وثيقة بين الإدارة الصهيونية وحكومة إسرائيل، تعترف حكومة إسرائيل بموجبها بالمنظمة الصهيونية كوكالة ذات صلاحيات معينة،من بينها تطوير البلاد وتوطينها واستيعاب القادمين الجدد أيضا.

---

[1] يونس،كريم،الواقع السياسي في إسرائيل،ص88 ،ط1، 1990، ،إصدار جمعية أنصار السجين.

الكيرن كييمت لإسرائيل:

تأسست سنة 1901 ، وهدفها شراء الأراضي في فلسطين وإقامة المستوطنات اليهودية عليها.

وبعد إقامة كيرن هيسود اقتصرت وظيفة الكيرن كييمت على زراعة الأحراش وشق الطرق،وتطوير مناطق جديدة.

***كيرن هيسود:**

تأسست سنة 1920 ، وكانت بمثابة المؤسسة المالية المركزية للحركة الصهيونية والوكالة اليهودية. وقامت أيام الانتداب بتمويل غالبية مشاريع الهجرة والاستيطان والأمن للسكان اليهود في فلسطين.

***الوكالة اليهودية:**

تأسست سنة 1929 ،كهيئة وظيفتها تمثيل الشعب أمام حكومة الانتداب البريطاني وهدفها أيضا تمثيل منظمات يهودية غير صهيونية.

ومع الزمن حصل تماثل تام بين إدارات الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية، فأصبحت الوكالة اليهودية السلطة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية[1].

المطلب الثاني: السلطة القضائية:

تتمتع السلطة القضائية في إسرائيل- من ناحية دستورية- بالاستقلال التام بموجب نص القانون رقم 5713 لسنة 1953، وهي تتمتع بالاحترام العام لأنها تمثل الإجماع السياسي ولأنها بعيدة عن الصراعات الحزبية.

وتشكل محكمة العدل العليا قمة السلطات القضائية،وقضاتها يعينون مدى الحياة،وهي تضم 9 قضاة، ومقرها مدينة القدس، وتتمتع هذه المحكمة بصلاحيات واسعة، منها مراقبة تطبيق القوانين، والإشراف على الأمور القضائية،وهي لا تملك حق النظر في دستورية القوانين،ولكنها تملك إبطال مفعول بعض القوانين الصادرة عن المجالس المحلية أو التعليمات الإدارية وتصرفات الموظفين، إذا ما رأت بأنها تتعارض مع اختصاصات الكنيست، كما يدخل ضمن اختصاصها حماية الحريات والحقوق العامة.

وإلى جانب محكمة العدل يوجد في إسرائيل محاكم مدنية وكذلك محاكم دينية تشمل: الحاخامية لليهود، ومحاكم شرعية للمسلمين، ومحاكم للطائفة الدرزية، ومحاكم خاصة لمختلف الطوائف المسيحية، وكذلك هناك محاكم عسكرية خاصة بالأمور الأمنية[2].

---

[1] الحاج،ماجد،المواطنون العرب في إسرائيل،ص140 ،1992 ،معهد فان لير،القدس.

[2] - الحمد،جواد،المدخل الى القضية الفلسطينية،ص214

المبحث الرابع: قوانين وتشريعات موجهة ضد الفلسطينيين:

إن نظام الحكم في إسرائيل نظام ديموقراطي،ولكن يجب علينا أن لا ننسى بحال من الأحوال أن إسرائيل كما يعرفها النظام الإسرائيلي هي دولة اليهود، ولكي تبقى كذلك ولتحافظ على فوقية اليهود فإنه يتم سن القوانين وبشكل"ديموقراطي" للحفاظ على هذه الهوية وهذه الفوقية، مما يعني أن تذبح حقوق الفلسطينيين بصورة عصرية تتمثل في المجلس التشريعي الإسرائيلي (الكنيست).

ولنسلط الضوء على بعض هذه القوانين:

المطلب الأول: إسقاط حق العودة:

في تاريخ 2002/1/1 سن الكنيست قانون ضمان إسقاط حق العودة- 2001.

وينص القانون على عدم إعادة اللاجئين إلى مناطق دولة إسرائيل إلا بمصادقة مسبقة لأغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست (أي 61 عضوا من أعضاء الكنيست).

ويحدد القانون نفسه ما يلي:

1) في هذا القانون- "أراضي دولة إسرائيل"- الأراضي التي تقع داخل حدود سيادة دولة إسرائيل.

"لاجئ"- كل من خرج من حدود دولة إسرائيل بسبب الحرب وليس مواطنا في دولة إسرائيل، ويشمل ذلك نازحي 1967 ولاجئي 1948 أو أبناء عائلاتهم.

2) لن يعاد اللاجئون إلى داخل حدود دولة إسرائيل إلا بمصادقة غالبية أعضاء الكنيست.

3)بالرغم من التعليمات الواردة في المادة الثانية، يحق لوزير الداخلية، بموافقة وزير الدفاع، وبمصادقة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست تحديد مبادئ لمنح تصاريح الدخول لمناطق دولة إسرائيل بهدف السكن فيها للاجئين وذلك لدوافع إنسانية فقط[1]

وفي تقديري يمس هذا القانون بالأقلية الفلسطينية في عدة مستويات:

*أولا- ستكون أغلبية 61 عضو كنيست على الدوام أغلبية يهودية، وما يعنيه الأمر هو تقليص قدرة الأقلية الفلسطينية وممثليها السياسيين على التأثير في القرارات المهمة التي ستحدد مستقبل الدولة.

*ثانيا- سيزيد منع عودة اللاجئين من خلال قانون ضامن لذلك من حالة الاغتراب والإقصاء التي يعاني منها المواطنون الفلسطينيون .

---

[1] كتاب القوانين، من يوم 2001/1/10 الكراس 1772 ،ص116 (بالعبرية)

وكانت حرب 1948 سببا في تفريق عائلات كثيرة، أصبحت الحدود تفصل بينها. وهكذا أصبح لدى المواطن الفلسطيني في إسرائيل أقرباء في المناطق المحتلة، وفي سوريا ولبنان والأردن، وفي أماكن أخرى متعددة في العالم.

يتنكر هذا القانون، من ناحية، للغبن التاريخي الذي خلقته إقامة دولة إسرائيل للشعب الفلسطيني الذي تشكل الأقلية الفلسطينية التي تعيش داخل دولة إسرائيل جزءا منه، ومن ناحية أخرى يقول هذا القانون للمواطنين الفلسطينيين أنه يترتب عليهم نسيان طموحهم ورغبتهم في إعادة عائلاتهم إلى الأماكن التي تم تهجيرهم منها.

وبالرغم من إبقاء القانون على ثغرة صغيرة، على شكل"الدوافع الإنسانية"، من الواضح أن المقصود هنا ألا يتعدى هذا الأمر عددا محدودا جدا، سيبقى تحت رحمة وزير الداخلية واعتباراته الاعتباطية.

*ثالثا- يخلق القانون مسارين منفصلين تماما: أحدهما للفلسطينيين الذين سيحرمون من العودة، لمجرد انتمائهم الفلسطيني. والآخر لليهود، في كل مكان في العالم، الذين يواصلون الهجرة إلى إسرائيل تحت مظلة قانون العودة لكونهم ينتمون إلى الشعب اليهودي، وإن لم يسكنوا داخل حدود دولة إسرائيل في العام 1948 . أما اللاجئون الفلسطينيون فلا يوفر لهم قانون العودة أية إمكانية للعودة.

المطلب الثاني: قوانين للاستيلاء على الأراضي:

لقد وضعت الحركة الصهيونية نصب عينيها تحقيق حلمها الأيدولوجي بإقامة "دولة اليهود"، أي دولة نظيفة من العرب، وعلى هذا الأساس ومنذ اليوم الأول لقيام الدولة وجد أكثر من 600 ألف عربي فلسطيني أنفسهم بلا وطن، وخلال 46 عاما مسحت عن الخارطة أكثر من 346 قرية عربية(بما فيها من مساجد ومقابر) وأقيمت على مسطحاتها المستوطنات الزراعية والكيبوتسات[1] والأحراش لإزالة أي أثر أو معلم من شأنه أن يكون وثيقة أو شاهدا على" الوجود العربي" في وطن الآباء والأجداد، كما استمر النهج الإقتلاعي لمصادرة الأراضي وسن القوانين العنصرية المجحفة التي سحبت من تحت أقدام العرب الفلسطينيين الباقين في وطنهم أكثر من 90% من الأراضي العربية.

---

[1] كيبوتسات،(جمع كيبوتس):وهو تجمع سكاني تعاوني يضم جماعة من المزارعين أو العمال اليهود،الذين يعيشون ويعملون سويا، ويبلغ عددهم ما بين 40-1500 عضو،وهو من أسس المشروع الصهيوني،وخاصة قبل عام النكبة1948 WIKIPEDIA.ORG.

وقد استمر هذا النهج الرسمي بشكل منهجي ومثابر مستهدفا تصفية" الهوية الفلسطينية" وإلغاء الإنسان الفلسطيني من وطنه جسدا وأرضا وتراثا وتاريخا ومسجدا وقبرا[1].

باعتقادي إن قضية فلسطين هي قضية دينية، وقد أخذ منها عنصر الأرض والحيز جزءا كبيرا حيث عمل اليهود على اغتصاب الأرض وتشريد أهلها ظنا منهم أنهم بذلك يحسمون القضية لصالحهم.

لقد انعكس توجه الصهيونية المذكور في السياسة التي اتبعتها، وفي القوانين التي سنتها دولة إسرائيل بعد إقامتها في مجال الأراضي بشكل عام، ومصادرة الأراضي بشكل خاص، لتضاف إلى قائمة القوانين والأنظمة الانتدابية.

واستعملت قوانين الأراضي المذكورة، بشكل عام للسيطرة على الأراضي العربية ونقلها إلى أيادٍ يهودية، تحقيقا للمبدأ الصهيوني القائل بإنقاذ الأرض.

فمنذ قيام الدولة صادرت الحكومة عشرات (إن لم يكن مئات) الآلاف من الدونمات باعتبارها أملاك غائبين، وصادرت مسطحات جميع القرى العربية وأراضيها التي نزح عنها سكانها في العام 1948[2].

إن سياسة احتلال الأراضي العربية ومصادرتها إنما مرجعه إلى رغبة الدولة العبرية أن لا تبقي من العرب من يقض مضجعها ويؤرقها بالحقوق الفلسطينية، وإن هذه السياسة لم تتوقف حتى اليوم في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين وحتى في الداخل الفلسطيني فإن المؤسسة الإسرائيلية تعمل على انتزاع ما بقي من الأراضي العربية من يد مالكيها وذلك لحصار القرى والبلدات العربية وخنق الأفراد، ولمنع أي تطور على أي مستوى من المستويات لفلسطينيي الداخل الذين تعتبرهم المؤسسة الإسرائيلية (قنبلة موقوتة) و (سرطانا) في جسد الكيان اليهودي.

وبالطبع لا بد أن تتم هذه المصادرات والاغتصاب للأراضي تحت غطاء قانوني يؤمنه المجلس التشريعي(الكنيست) بكل "مهنية" و "تجرد" في خدمة الدولة اليهودية!!

المطلب الثالث: قانون الخدمات الدينية اليهودية1971:

ينظم هذا القانون إقامة المجالس الدينية اليهودية إلى جانب السلطات المحلية ويحدد الميزانيات المعطاة لها. وقد شمل ضمن القوانين التي تتبنى المعايير الصريحة للتمييز لأن فيه بندا يجعله

---

[1] - المال والنحل والأعراق (التقرير السنوي الثاني،1995 م)، وقائع مؤتمر الأقليات ووثائق ندوة الأقباط،ص92 ،ط1 ،1415-1995 ،إصدار ابن خلدون،القاهرة.

[2] جريدة الوقائع الإسرائيلية، رقم 289 (53/6/25) ص1153 -1159 .

مقصورا على المجالس الدينية اليهودية. في حين أنه ليست هناك مجالس دينية لتقديم الخدمات الدينية لغير اليهود، إلا أن هناك بعض القوانين التي تتناول مثل هذه الخدمات.
أضف إلى ذلك كون دولة إسرائيل تعطي مكانة قانونية خاصة للمؤسسات الوطنية الصهيونية، نحو: المنظمة الصهيونية العالمية، الوكالة اليهودية، الصندوق القومي اليهودي.
وليس صدفة أن جميع المستفيدين المباشرين من أعمال هذه المنظمات(شبه الحكومية) هم من الوسط اليهودي في إسرائيل[1].
إن هذا التمييز في الخدمات الدينية يشمل جميع المرافق بالنسبة للفلسطينيين حتى أن هذا التمييز يصل إلى المقابر، فبنظرة سريعة إلى مقابر اليهود ومقابر الفلسطينيين يمكننا أن نرى التمييز الصارخ الذي يقوم على أساس قانوني ولا أظن أن هذا الأمر موجود في غير الدولة العبرية.

المطلب الرابع: قانون أساس[2]: قسم الولاء لإسرائيل:

قانون أساس 15 –أ : سيؤدي عضو الكنيست تصريح الولاء.
وفيما يلي نص التصريح:(إنني ملتزم بالولاء لدولة إسرائيل وبأداء مهمتي في الكنيست بإخلاص).
عدم أداء تصريح الولاء 16 - إذا ما نادى رئيس الكنيست باسم عضو كنيست لكي يؤدي تصريح الولاء ولم يفعل عضو الكنيست ذلك فإنه لن يتمتع بحقوق عضو الكنيست[3].
إن قانون قسم الولاء لإسرائيل والإخلاص لها هو المدخل الذي يمكن من خلاله أن يدخل عضو الكنيست إليه و إلا فلا يمكن وفقا للقانون لمن لا يصرح بهذا القسم أن يكون عضوا في الكنيست، وإنه من خلال حفل تنصيب الأعضاء الجدد يقسم أعضاء الكنيست على الولاء لدولة إسرائيل والإخلاص لها وبالطبع فإن هذا القسم يصرح به أعضاء الكنيست العرب من فلسطيني ال48 ؟!!!

المطلب الخامس: قانون أساس: توحيد مدينة القدس

التاريخ: أقرته الكنيست في 1967/6/28 .
الخلفية:
أقدمت إسرائيل في 1967/6/28 على سن قانون توحيد القدس من خلال عرضه على الكنيست ومصادقته عليه، ويحمل رقم(11) لعام 1967 ، ومن الموقعين عليه رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير العدل، وعرض أمام الكنيست في 1967/6/27 .

---

[1] كريتشمر،دافيد،المكانة القانونية للعرب في إسرائيل، ص101 ،2002 ،مركز دراسات المجتمع العربي،القدس.
[2] - قانون أساس: هو القانون الذي يحتاج إلى ثلثي أعضاء الكنيست لتغييره(أي 80 عضوا)، ولا يكتفى بأغلبية عادية(أي 61 صوت من أصل 120).الباحث
[3] موقع الكنيست.

القدس/ الأماكن المقدسة:

أ- جاء نظام السلطة والقانون – 1948 بعد البند 11 (أ) 11 (ب) يسري قانون قضاء وإدارة الدولة على كل مساحة أرض إسرائيل التي حددتها الدولة في الأمر.

ب- يبدأ العمل في القانون في يوم اتخاذه في الكنيست[1].

المطلب السادس: قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل:

التاريخ: أقره الكنيست في 1980/7/30 ونشر في كتاب القوانين رقم 980 ، 1980/8/5 .

الخلفية:

ترسيخا للوجود الإسرائيلي في المنطقة، ودعما للمبادئ العامة للحركة الصهيونية، سن قانون اتخاذ القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل.

وقد جعل هذا القانون سكان القدس الشرقية / العربية مواطنين إسرائيليين، وبهذا فصلوا عن باقي أراضي الضفة الغربية، فاستباحت إسرائيل الأراضي المقدسية،بالمصادرة والاستيطان والتهويد.

القدس/ الأماكن المقدسة:

أ-القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل.

ب- القدس هي مقر رئيس الدولة، الكنيست، رئيس الكنيست، الحكومة، والمحكمة العليا.

ج- تحفظ الأماكن المقدسة من انتهاك حرمتها ومن كل مساس آخر بها ومن أي شيء قد يمس بحرية وصول أبناء الأديان إلى الأماكن التي يقدسونها أو بمشاعرهم تجاه تلك الأماكن.

د- تطوير القدس:

1)ستحرص الحكومة على تطوير القدس وازدهارها وعلى رفاهية سكانها عبر تخصيص موارد خاصة بما فيها منحة سنوية خاصة لبلدية القدس(منحة العاصمة) بمصادقة اللجنة المالية في الكنيست.

2)تعطى القدس أفضليات خاصة في نشاطات سلطات الدولة من أجل التطوير في مجالات المرافق والاقتصاد وفي مجالات أخرى.

3) ستشكل الحكومة هيآت خاصة من أجل تنفيذ هذا البند[2]

إن القدس والمسجد الأقصى المبارك درة تاج الأمة الإسلامية يتعرضان منذ الاحتلال عام 1967 إلى أبشع صور العدوان والتهويد، بل وكما سبق فقد أقر الكنيست كون القدس العاصمة

---

[1] - أبو جابر،ابراهيم،القدس في دائرة الحدث،ج2 ،ص431 ، 1417 ه ، 1997 م، مركز المعاصرة،أم الفحم.

[2] - حلبي،أسامة، بلدية القدس العربية ،ص71 ، 1993 ،الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس.

الأبدية لإسرائيل. فاليهود يعتقدون أنه لا قيمة لإسرائيل بدون القدس ولا قيمة للقدس بدون الهيكل ، وبالتالي فإن الكنيست الإسرائيلي يزود الدولة اليهودية والجيش الإسرائيلي بكل ما يلزم لتحقيق معتقدهم، فإسرائيل قد قامت والقدس قد تم احتلالها ولم يبق إلا ثالثة الأثافي بناء الهيكل المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى المبارك!!.

المبحث الخامس: مشاريع قوانين موجهة ضد الأقلية الفلسطينية:

قد يظن بعض أو كثير ممن يجهل حقيقة المشهد الإسرائيلي أن فلسطيني ال 48 يعيشون حياة طيبة في ظل النظام الإسرائيلي، والحقيقة خلاف ذلك تماما، حيث تقوم المؤسسة الإسرائيلية وبكل ما أوتيت من قوة بالتضييق عليهم في كل مناحي الحياة ، ويتم سن القوانين في الكنيست لتطبيق سياسة الدولة اليهودية تجاه الأقلية الفلسطينية، ولو استطاعت إسرائيل أن تعيد نكبة 1948 بحق من تبقى من الفلسطينيين لفعلت ولكن الظروف غير مواتية.

المطلب الأول: مشروع قانون لتشجيع الهجرة إلى الدول العربية/2001:

ويحدد المشروع ما يلي:

يستحق مواطن في دولة إسرائيل أو مقيم فيها يرغب في الهجرة منها إلى دولة عربية هبة هجرة:

1) استحقاق هبة الهجرة مرهون بالتنازل عن الجنسية وعن رخصة الإقامة الثابتة.

2) يسمح لمستحق هبة الهجرة بالتنازل عن حقه خلال 30 يوما على أن لا يغادر إلى دولة معادية.

3) كل من يتنازل عن هبة الهجرة حسب المادة (3) تعاد له مكانته القانونية السابقة.

4) يكون الوزير مسؤولا عن تنفيذ هذا القانون وهو مخول بوضع المراسيم في كل ما يتعلق بتنفيذه، بما في ذلك قيمة هبة الهجرة.

وذكر في معرض تعليل مشروع القانون ما يلي :

يعيش في دولة إسرائيل الكثير من المواطنين والسكان المعنيين بالهجرة إلى الدول العربية على خلفية قومية أو دينية أو ثقافية أو غير ذلك.

دولة إسرائيل معنية بتشجيع مغادرة العناصر التي لا تتماثل مع طابع الدولة اليهودي والتي تريد الهجرة منها.

ومن شأن مشروع القانون المطروح أن يقلص من الاحتكاك على خلفية قومية في مناطق الدولة، ويقوي الأسس التي تحافظ على وجودها كدولة يهودية ذات نظام ديموقراطي .

مع ذلك ومن أجل توفير المساواة أمام القانون بروح الديموقراطية يستطيع المقيمون والمواطنون في دولة إسرائيل ممارسة هذا الحق في الدين أو العرق أو الجنس.

صحيح أن أقوال الشرح للمشروع تقول إنه وبغرض توفير المساواة أمام القانون بروح الديموقراطية، "يستطيع المقيمون والمواطنون في دولة إسرائيل ممارسة هذا الحق في الحصول على هبة الهجرة بدون فرق في الدين أو العرق أو الجنس" ، ولكن من الواضح أن القصد هنا هو

تشجيع هجرة العرب، فمن غير المواطن العربي سيكون معنيا "بالهجرة إلى الدول العربية على خلفية قومية أو دينية أو ثقافية أو غير ذلك" كما تذكر الأقوال المرافقة للمشروع.

هذا ولم يتم تقديم مشروع القانون في الكنيست الخامس عشر للتصويت عليه[1]

المطلب الثاني: مشروع قانون إخراج الحركة الإسلامية-الجناح الشمالي عن القانون2000 :

(تاريخ اقتراح المشروع:2002/11/13 من قبل عضو الكنيست كاتس[2])

يقترح المشروع" اعتبار الحركة الإسلامية في إسرائيل تنظيما محظورا فيما يخص المادة 145 لقانون العقوبات- 1977 ".

وذكرت الأمور التالية في معرض تفسير المشروع المقترح:

تقيم الحركة الإسلامية جهازا اجتماعيا دينيا بروح الفكر الأصولي لحركة الإخوان المسلمين التي تعتبر الحركة الإسلامية جزءا منها.

وتتميز أهدافها بالتحريض، وبخط أيديولوجي مناهض لإسرائيل ولليهودية،ويتم التعبير عن ذلك من خلال ما ينشر في صحف الحركة الناطقة بلسانها وفي الخطب التي تلقى في المساجد وفي أطر أخرى.

وتقيم الحركة الإسلامية مهرجانات شعبية في المدرجات الرياضية داخل البلاد، تقوم من خلالها بتحريض الجمهور الإسلامي على العمل ضد المخاطر المتوقعة للمسجد الأقصى من قبل اليهود والسلطة الإسرائيلية. وتستخدم الحركة قاعدة تنظيمية ومحلية في بعض البلدات التي تقع تحت تأثيرها بسبب نجاحها في الانتخابات المحلية.

هذه العناصر تستعمل الموارد والمنشآت والأموال خدمة لأهدافها.

وقد قام عضو الكنيست كاتس بتجميد معالجة هذا المشروع قبل تقديمه للقراءة التمهيدية في الكنيست، لتقديره أنه لن يحظى بالأغلبية المطلوبة.

لكن بعد المهرجان الشعبي السنوي السابع الذي أقامته الحركة الإسلامية في أيلول 2002 تحت شعار" الأقصى في خطر" ، قام جهاز الشاباك (جهاز المخابرات العامة) بتقديم توصية بوضع الحركة خارج القانون. عندها أعلن عضو الكنيست كاتس أنه سيعرض مشروع قانونه للتصويت

---

[1] إخراج الحركة الإسلامية عن القانون، جريدة هآرتس 2001/9/2 ، هارتس 2001/11/25 ،هارتس 2001/12/31 .

[2] كاتس : (إسرائيل كاتس)وهو عضو كنيست من حزب الليكود المتطرف،وهو وزير المواصلات في الحكومة الحالية(2010) ويعرف بتطرفه الشديد وتقديمه مشاريع قوانين عنصرية ضد الأقلية الفلسطينية،كقانون محو أسماء الشوارع العربية واستبدالها بأسماء عبرية. (http://www.syasi.com)

بالقراءة التمهيدية مع افتتاح الدورة الشتوية للكنيست. وقد أعلن رئيس الحكومة حينها أريئيل شارون[1] بدوره عن تأييده لمشروع القانون.

في تاريخ2002/10/20 قررت اللجنة الوزارية للتشريع معارضة مشروع القانون[2]

إن التهديد بإخراج الحركة الإسلامية عن القانون هو أمر متوقع، إذ أن الدولة العبرية تحارب كل ما من شأنه دعم ثبات وهوية فلسطيني ال 48 .

وإذا لم يكن هناك طرق لمحاربة الحركة الإسلامية سوى إخراجها عن القانون فليكن، والسبب الرئيسي في عدم تطبيق هذا الأمر حتى الآن أن هذه الخطوة لا تخدم مصلحة إسرائيل في هذه المرحلة على النحو الذي يريده ساستها.

المطلب الثالث: مشروع قانون المواطنة(تعديل تصريح الولاء):

يطلب مشروع القانون إضافة شرط للحصول على المواطنة يجب بحسبه على من يريد الحصول على المواطنة، التصريح بالولاء بحسب النص التالي:

(ألتزم بالإخلاص والولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية وصهيونية وديموقراطية وارموزها وقيمها، وخدمة الدولة كلما طولبت بذلك بخدمة عسكرية كدلالاتها في قانون خدمة الأمن 1986 أو بخدمة بديلة تندرج في القانون).

بالإضافة إلى ذلك يمنح مشروع القانون وزير الداخلية صلاحية" إلغاء المواطنة الإسرائيلية لمن لم يستوف التزامه القيام بخدمة عسكرية أو بخدمة بديلة".

في تاريخ 2009/5/31 شطبت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع مشروع القانون[3].

المطلب الرابع: مشروع قانون النكبة 2009 :

وهو مشروع تعديل " قانون يوم الاستقلال" إحياء يوم النكبة وفرض عقوبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات لمن يخالف هذا القانون.

وقد أقرت اللجنة الوزارية لشؤون القانون في جلستها يوم الأحد 2009/7/29 مشروع قانون معدل ل "قانون النكبة" موسع يمنع الفلسطينيين في الداخل من إحياء يوم النكبة ولكن بطريقة التفافية، ويضيف عدة تقييدات على المؤسسات والأحزاب التي تتلقى دعما حكوميا، حيث يمنع مشروع

---

[1] أريئيل شارون:ولد بتاريخ 27/2/1948 ،ينظر إليه كمجرم حرب بسبب دوره في اجتياح جنوب لبنان عام 1982 ومجازر"صبرا وشاتيلا". شغل منصب رئيس الوزراء الإسرائيلي ما بين 2001-2006 ، بادر إلى الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة عام 2004 .ويغط منذ عام 2006 في غيبوبة إثر جلطة دماغية إلى يومنا هذا. رؤساء حكومة إسرائيل (http://ar.wikipedia.org)

[2] جريدة معاريف 2002/9/23 ،معاريف 2002/9/24 .

[3] - موقع مركز الدراسات"مدى الكرمل": www.mada-research.org

القانون أي مؤسسة تحصل على تمويل حكومي من تنظيم أو تمويل نشاطات لإحياء ذكرى النكبة أو تمويل نشاطات تدعو إلى " التنكر لوجود دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، التنكر لطابعها الديموقراطي، تأييد الكفاح المسلح والأعمال الإرهابية ضدها، التحريض للعنف ضدها والمس بعلمها أو برموزها الوطنية"[1]

إن المؤسسة الإسرائيلية تسعى لمحو الذاكرة الجماعية للفلسطينيين وخصوصا فلسطيني ال 48 وتحديدا لأحداث نكبة فلسطين عام 1948 ، لينشأ جيل بعيد عن تاريخه وقضيته، لأن انتماء فلسطيني ال 48 إلى الشعب الفلسطيني لا يروق للمؤسسة الإسرائيلية وخصوصا وقد بات فلسطينيو ال 48 يصرحون أكثر فأكثر بهذا الانتماء ويعتزون به، ومن هنا كان لا بد للمؤسسة الإسرائيلية ومن خلال قوانين الكنيست أن تهدد وتتوعد من يقوم بإحياء ذكرى نكبة فلسطين.

[1] قانون النكبة: www. Arabs48. com

المبحث السادس: قرارات وملاحقة سياسية ضد أعضاء كنيست عرب

المطلب الأول: نزع حصانة النائب د. عزمي بشارة[1](التجمع الوطني):

في تاريخ 2001/6/10 شارك عضو الكنيست د. عزمي بشارة في المهرجان التأبيني للرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، بمناسبة مرور عام على وفاته، حيث ألقى بشارة خطابا في المهرجان مثيرا ردود فعل غاضبة في إسرائيل.

إثر ذلك عقد نقاش في الكنيست في تاريخ2001/6/20 في موضوع "اقتراحات لجدول الأعمال – تصريحات عضو الكنيست عزمي بشارة بحضور قيادات الإرهاب في حفل تأبين الرئيس السوري السابق حافظ الأسد".

ناقشت لجنة الكنيست في تاريخي 2001/9/25 و 2001/10/30 طلب المستشار القضائي للحكومة نزع الحصانة عن عضو الكنيست بشارة[2].

في تاريخ 2001/11/5 صوتت لجنة الكنيست مع نزع الحصانة عن عضو الكنيست بشارة. وجاء التصويت على النحو التالي:

(1) في موضوع لائحة الاتهام التي تتعلق بتنظيم سفر غير قانوني إلى سوريا- صوت 14 نائبا تأييدا لرفع الحصانة،وعارض الأمر ستة نواب.

(2) في موضوع لائحة الاتهام التي تتعلق بتصريحات عضو الكنيست بشارة- صوت 13 نائبا من اللجنة مع نزع الحصانة، وصوت سبعة نواب ضد نزعها[3].

في تاريخ 2001/11/7 صوت الكنيست بأغلبية كبيرة مع نزع الحصانة على النحو التالي:

(1) في موضوع لائحة الاتهام حول تنظيم سفر غير قانوني إلى سوريا- 65 مؤيدا، 24 معارضا وامتناع اثنين من النواب.

(2) في موضوع لائحة الاتهام بخصوص التصريحات- 61 مؤيدا، 30 معارضا وامتناع اثنين[4].

---

[1] عزمي بشارة: ولد عام 1956 بالناصرة ونشأ في أسرة عربية مسيحية. وفي عام 1996 انقطع عن التوجه الشيوعي وأسس حزب التجمع الوطني الديموقراطي وفي العام ذاته أصبح نائبا في الكنيست ممثلا عن حزبه. وفي عام 2001 أعلن عزمي بشارة أن حزب ا حركة تحرير شرعية وعلى إثر ذلك اتهم بالخيانة ورفعت الكنيست الحصانة عنه في العام ذاته، ولا يزال عزمي بشارة خارج البلاد حتى كتابة هذه السطور. http://www.aljazerera.net

[2] بروتوكول رقم228 لجلسة لجنة الكنيست، ص 55.

[3] - بروتوكول رقم 239 لجلسة لجنة الكنيست في تاريخ 2001/11/5 ،ص 4-6.

[4] - بروتوكول الجلسة رقم 244 للكنيست الخامس عشر في تاريخ2001/11/7.

نزعت بذلك حصانة عضو الكنيست بشارة، وأصبح في الإمكان تقديم لائحتي الاتهام الجنائيتين ضده في المحاكم.

إن العربي كان وسيظل في نظر المؤسسة الإسرائيلية عدوا يجب أخذ الحذر منه ولو كان عضوا في الكنيست الإسرائيلي، ولو أقسم يمين الولاء لدولة إسرائيل... إن إسرائيل لا تفرق بين فلسطيني وآخر،فما دام هذا الفلسطيني يظهر ما لا ترضاه المؤسسة الإسرائيلية فإنها ستقوم على الفور ومن خلال الكنيست بمعاقبته بشتى أنواع العقوبة، فهذه هي الحال في إسرائيل وعلى الفلسطينيين أن يتحملوا وزر كونهم فلسطينيين يسعون للتشبث بالأرض والتاريخ.
وكما هو معلوم فإن عزمي بشارة خارج البلاد و إذا عاد فالسجن بانتظاره.

المطلب الثاني: تقييد حرية الحركة للنائب د.أحمد الطيبي[1](العربية للتغيير) بعد دخوله إلى مخـيم جنين خلال عملية "الجدار الواقي":

بتاريخ 2002/4/30 جرى نقاش في لجنة الكنيست بخصوص اقتراح لسلب حق السماح بحرية الحركة الممنوحة لعضو الكنيست أحمد الطيبي، استحقاقا للحصانة الممنوحة لأعضاء الكنيست حسب قانون حصانة أعضاء الكنيست.
شمل اقتراح نزع الحصانة عن تفتيش بيت الطيبي وتفتيش جسمه وأغراضه وأوراقه، إضافة إلى نزع الحصانة عن الاعتقال.
لكن المستشارة القضائية للكنيست كتبت في توصيتها القانونية بتاريخ 2002/4/23 أن طلب نزع الحصانة في هذين الموضوعين هو من صلاحية المستشار القضائي للحكومة فقط، لذا لا تتوافر لأي عضو من أعضاء الكنيست صلاحية الطلب،ولا للجنة الكنيست صلاحية مناقشة هذه القضايا[2].

في تاريخ 2002/6/25 ناقشت الكنيست موضوع"اقتراح لجنة الكنيست سحب حق حرية الحركة عن عضو الكنيست أحمد الطيبي حسب المادة 9 (أ) لقانون حصانة أعضاء الكنيست ،حقوقهم وواجباتهم".
وانقسم التصويت في الكنيست إلى مرحلتين:

---

[1] أحمد الطيبي:من مواليد الطيبة، ولد في 19/12/1958 .
عضو عربي في الكنيست الإسرائيلي منذ عام 1999 يمثل" الحركة العربية للتغيير" التي أسسها مع مجموعة من المثقفين والنشطاء العرب عام 1996 ، شغل سابقا منصب مستشار سياسي للزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. تخرج كطبيب من الجامعة العبرية في القدس ولا يزال عضو كنيس حتى اليوم. (http://www.alarabiya.net)

[2] بروتوكول رقم 300 من جلسة لجنة الكنيست في تاريخ2002/4/30 ، ص6 .

جرى التصويت الأول على سحب الحق من حيث المبدأ.

وجرى التصويت الثاني على طول الفترة المقترحة لسحب هذا الحق، وهي حتى نهاية عمل الكنيست الخامس عشر.

التصويت الأول كان إلكترونيا عاديا، وأيد 29 نائبا سحب حق حرية الحركة، مقابل 23 معارضا.

والتصويت الثاني كان إسميا، وكان نتيجة مماثلة للتصويت الأول(29 مؤيدا و 23 معارضا)[1]

المطلب الثالث: لائحة اتهام إسرائيلية ضد عضو الكنيست محمد بركة[2] (رئيس الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة) 2009/11/7

قدمت إسرائيل لائحة اتهام بالاعتداء على رجال شرطة بحق رئيس الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة النائب محمد بركة.

ووفق لائحة الاتهام تتهم السلطات الإسرائيلية النائب بركة بمهاجمة عناصر الشرطة والجيش أثناء مظاهرات في الضفة الغربية وداخل أراضي 48 في السنوات الأربع الأخيرة.

ومن بين التهم التي يلاحق المدعي العام الإسرائيلي بها بركة الذي دخل الكنيست عام1999 ، تهمة قيام النائب بصفع أحد جنود وحدة متسادا أثناء محاولة منعه اعتقال فلسطيني أثناء مظاهرة ضد الجدار في قرية بلعين داخل الضفة الغربية المحتلة في نيسان2005 .

ومن التهم أيضا قيام بركة بصفع ضابط شرطة وإهانته بعدما حاول اعتقال والده القاصر أثناء مشاركته في مظاهرة في تل أبيب في آب 2006احتجاجا على الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان.

وطبقا للائحة الاتهام فقد"اعتدى" بركة أيضا على ناشط إسرائيلي يميني قام بحركات استفزازية وهم بمهاجمة الناشط اليساري في مظاهرة احتجاجية أخرى على حرب لبنان جرت في تموز2006 في تل أبيب[3].

---

[1] بروتوكول الجلسة رقم 322 للكنيست الخامس عشر في تاريخ2002/6/25 .

[2] محمد بركة:ولد في مدينة شفاعمرو عام 1955 ، انتخب لعضوية الكنيست في العام 1999 ومرة ثانية في عام 2003 على رأس قائمة الجبهة. ويواجه ملاحقة قضائية بتهمة الاعتداء على رجال شرطة واحتقارهم خلال تظاهرات احتجاجية على حربي لبنان وغزة واستمرار بناء جدار الفصل العنصري في بلعين. (http://www.alhewar.org)

[3] عواودة،وديع،حيفا. www.aljazeera.net

المطلب الرابع: نزع حصانة عضو الكنيست العربي سعيد نفاع[1] (حزب التجمع العربي الديموقراطي):

قررت لجنة الكنيست بتاريخ 2010/1/27 ، المصادقة على نزع الحصانة البرلمانية عن عضو الكنيست العربي من حزب التجمع الوطني الديموقراطي،سعيد نفاع، وذلك من أجل محاكمته بتهمة زيارة سوريا ومحاولة الاجتماع مع قيادات فلسطينية ممن أسمتهم الكنيست قادة العناصر الإرهابية.

وتأتي هذه التهمة في أعقاب الزيارة التي قام بها نفاع في سنة 2007 إلى سوريا برفقة280 شخصية دينية واجتماعية من قادة الطائفة العربية الدرزية في إسرائيل.

وقال المستشار القضائي للحكومة، إن المؤسسة القضائية توصلت إلى ضرورة محاكمته، بعد أن ثبت لها أنه خالف القانون.

ولقي هذا التصرف من النيابة تشجيعا كبيرا من السياسيين في اليمين الإسرائيلي، وقد أعدت النيابة بناء على ذلك، لائحة اتهام مطولة تتهمه فيها بزيارة دولة معادية والتخابر مع عميل أجنبي وتشجيع قوى الإرهاب، وهي اتهامات تؤدي في حالة تحقيق الإدانة عليها في المحكمة، إلى الحكم عليه بالسجن حتى 7 سنوات فعلية، وبما أن القانون الإسرائيلي لا يجيز محاكمة نائب في البرلمان ، إلا إذا نزعت عنه الحصانة البرلمانية، فقد طلبوا منه أن يطلب نزع الحصانة عنه، وعندما رفض، تم البحث في اللجنة المذكورة واتخذ القرار بنزع الحصانة بأكثرية 9 نواب مقابل معارضة اثنين وامتناع واحد.

وخلال البحث في الموضوع، قال المستشار القضائي للحكومة أنه يريد أن يجعل من هذه المحاكمة نموذجا لمن يخالف القانون الإسرائيلي ويزور بلد معاد.

وحاول نواب اليمين المتطرف تشديد العقوبة وعدم الاكتفاء بالمحاكمة، وسن قانون يتيح لوزير الداخلية أن ينزع الجنسية الإسرائيلية عمن يزور بلدا معاديا[2].

إن مجمل الحديث عما يتعرض له أعضاء الكنيست العرب من ملاحقات إنما يقوم على أساس عرقي وقومي ولن تغير المؤسسة الإسرائيلية نظرتها هذه إلى الفلسطينيين كل الفلسطينيين إلا إذا تبدلت نواميس الكون، فهذه حقيقة لا يجادل فيها اثنان ولا ينتطح فيها عنزان كما يقال، فلا حصانة لفلسطيني تقيه ظلم المؤسسة الإسرائيلية حتى وإن كانت حصانة برلمانية ما دام أنه ينطق بالضاد وينتمي لشعبه وأمته.

---

[1] سعيد نفاع:ولد في قرية بيت جن لأب فلسطيني وأم سورية لاجئة،ينتمي للطائفة الدرزية.تم انتخابه عام2007 ليصبح عضو كنيست عن حزب التجمع العربي الديموقراطي، ثم فصل من حزب التجمع عام 2010 على خلفية خلافات داخلية في الحزب، رفع الكنيست عنه الحصانة بعد اتهامه بالدخول إلى دولة معادية والاتصال بعميل أجنبي. أعضاء كنيست عرب (wikipedia)

[2] زبيدات،إبتهاج،الناصرة. www.alarabalyawm.net

الفصل الثاني

التنظيم السياسي والتيارات الأيديولوجية لفلسطيني ال 48

ويقسم الفصل إلى ستة مباحث:

المبحث الأول: فلسطينيو ال 48 ، ويضم ستة مطالب:

المطلب الأول: التطور الديموغرافي.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي.

المطلب الثالث: معطيات اقتصادية واجتماعية.

المطلب الرابع: التعليم.

المطلب الخامس: الميزانيات.

المطلب السادس: المقدسات الإسلامية.

المبحث الثاني: المشاركة السياسية لفلسطيني ال 48 .

المبحث الثالث: الحراك السياسي لفلسطيني 48 (1949-1966) ، ويضم ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحزب الشيوعي الإسرائيلي.

المطلب الثاني: الجبهة العربية- الشعبية.

المطلب الثالث: حركة الأرض.

المبحث الرابع: الأحزاب السياسية بعد الحكم العسكري(بعد عام 1966) ، ويضم ثمانية مطالب:

المطلب الأول: الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة.

المطلب الثاني: حركة أبناء البلد.

المطلب الثالث: الحركة الإسلامية.

المطلب الرابع: الحركة التقدمية للسلام والمساواة.

المطلب الخامس: الحزب الديموقراطي العربي.

المطلب السادس: التجمع الوطني الديموقراطي.

الطلب السابع: الحركة العربية للتغيير.

المطلب الثامن: الحزب القومي العربي.

المبحث الخامس: سن القوانين من قبل الأحزاب العربية، ويضم ثلاثة مطالب:

المبحث الأول: فلسطينيو ال 48

في ربيع 1949، وبعد توقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار بين إسرائيل والدول العربية المجاورة تبين أنه لم يبق من الفلسطينيين في الجليل والمثلث والنقب إلا حوالي 160,000 نسمة أصبحوا مواطنين في الدولة اليهودية. هذه البقية الباقية في وطنها تعرضت لسياسة قمع وتمييز منظم منذ قيام دولة إسرائيل وحتى يومنا هذا.

وكانت الفترة الأولى الممتدة حتى نهاية 1966، حين تم إبطال الحكم العسكري[1] المفروض على المناطق العربية هي الأصعب والأقسى في تاريخ هذه الأقلية الفلسطينية.

لكن إلغاء الحكم العسكري وتراجع استعمال قوانين الطوارئ التي سنها البريطانيون أيام انتدابهم على فلسطين لم يغيرا من مكانة العرب القانونية والفعلية في الدولة اليهودية بشكل جوهري. فرغم التحسن في الأحوال الاقتصادية والتعليمية وغيرها فإن سياسة التمييز والقمع وجدت لها آليات أخرى في المناطق العربية. هذه الآليات تم تطويرها لتتلاءم مع تطور النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في إسرائيل من جهة والتحولات الهامة التي شهدتها الأقلية الفلسطينية في إسرائيل من جهة أخرى.

وفيما يلي نلقي الضوء على فلسطيني ال 48.

المطلب الأول: التطور الديموغرافي:

مع قيام دولة إسرائيل وتحديد الخط الأخضر إثر الحرب، تحولت الأغلبية العربية الفلسطينية في إسرائيل إلى أقلية في وطنها، ومع التوقيع على اتفاقيات الهدنة عام 1949 بلغ تعداد العرب المتبقين داخل حدود الدولة 160,000 نسمة وشكلوا حينذاك 14 % من مجموع السكان[2].

ووصل عددهم عام 1998 إلى 900,000 نسمة(بدون القدس الشرقية وهضبة الجولان) ويشكلون 16 % من مجموع السكان، وقد بلغ تعدادهم حتى عام 2011 : 1,300,000 نسمة[(3)].

---

[1] - الحكم العسكري: هي فترة امتدت من 1949 – 1966، وهي من الفترات المهمة التي أثرت في التطور السياسي والتنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، وقد وضع نظاماً كاملا من العوائق والقيود على حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين في إسرائيل بين التجمعات والمناطق السكانية. (بويمل، يائير ظل أزرق أبيض: سياسات المؤسسة الإسرائيلية ونشاطها في صفوف المواطنين العرب بين السنوات 1958 – 1968، ص 73 – 93، 2007، منشورات بردس، حيفا (بالعبرية).) وقد ساهم الحكم العسكري في إعاقة العمل والتنظيم السياسيين داخل المجتمع الفلسطيني، كما أنه قطع مسيرة التمدين (المدينة) التي كانت جارية في المجتمع الفلسطيني في سنوات الثلاثينيات والأربعينيات). (كبها مصطفى/ "علاقات الأغلبية – الأقلية من خلال تقييم التعايش المساواتي"، في: يتحساق رايتر (محرر)، إشكاليات اليهود / العرب، ص 61، 2005، منشورات – شوكن، تل أبيب).

[2] - 7 طرق(خيارات نظرية حول مكانة العرب في إسرائيل)، ص 9 ، 1999 ،معهد أبحاث السلام،جفعات حبيبة.

[3] - دائرة الإحصاء المركزية 2011 .

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي:

السكن ضمن مناطق جغرافية معينة: يسكن الفلسطينيون في إسرائيل في ثلاث مناطق جغرافية. ويعيش معظمهم(نحو 60 %) في منطقة الجليل التي تشمل المساحة الواقعة بخط هوائي بين حيفا وبيسان وحتى حدود لبنان في الشمال. ويسكن بعضهم(20 %) في المثلث، وهي المساحة القريبة من حدود الضفة الغربية والموازية للشاطئ والممتدة من جنوبي حيفا حتى تل أبيب.ويسكن10% منهم في النقب الجنوبي، في منطقة بئر السبع تحديدا. أما الباقون(نحو 10 %) ، فيسكنون في المدن المختلطة مثل عكا حيفا اللد الرملة ويافا.

يمكن تصنيف الفلسطينيين في إسرائيل من ناحية الديانة التي يعتنقونها إلى ثلاث مجموعات هي: المسلمون، والمسيحيون، والدروز.ويشكل المسلمون الأغلبية، إذ تصل نسبتهم إلى 75 %، ويعيشون في معظم القرى والمدن العربية وينتشرون في كل المناطق.

ويعتبر المسيحيون ثاني أكبر مجموعة ، إذ يشكلون 14 %، ويسكن السواد الأعظم منهم في الجليل (شمال البلاد)، وينتمون إلى عدة طوائف، الكاثوليك والأورثوذكس والموارنة والأرمن والبروتستانت. ويشكل الدروز 11 % ويسكن جميعهم في الجليل(شمال البلاد)[1]

المطلب الثالث: معطيات اقتصادية واجتماعية:

في العام 2004 بلغت نسبة العائلات العربية الموجودة دون خط الفقر أكثر من 50% من مجمل عائلات المجتمع، وكان 60% من الأولاد العرب تحت خط الفقر(بينما كانت النسبة في العائلات اليهودية قرابة ال 15%).

وتشكل العائلات العربية الموجودة تحت خط الفقر نسبة 30% من مجموع العائلات الفقيرة في إسرائيل ، بينما يشكل الأولاد العرب حوالي 50% من مجموع الأولاد دون خط الفقر، والجدير بالذكر أن معدل الفقر في أوساط الأولاد العرب يساوي ضعفي معدله لدى الأولاد اليهود، وإن معدلات الفقر لدى الأقلية العربية ازدادت بنسبة 50% منذ مطلع التسعينات (سنة1990 بلغ معدل الفقر لدى الأقلية العربية34%) حتى العام 2003، بينما حافظت على استقرار لدى السكان اليهود(تقرير الفقر السنوي في إسرائيل 2003).

كان معدل دخل العائلة العربية سنة 2003 ، 99 ألف شيكل سنويا في الوقت الذي بلغ فيه معدل الدخل السنوي للعائلة الواحدة في إسرائيل 138 ألف شيكل ، و145 ألف شيكل لدى العائلة اليهودية من غير المتدينين غالبية المواطنين العرب موجودون في أدنى سلم الدخل في الدولة، فمعدل الدخل السنوي للفرد

---

[1] إسرائيل : دليل عام،ص 240 ، 2004 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

العربي لا يزيد عن 4000 دولار مقارنة بالمعدل العام في الدولة البالغ 16 ألف دولار، ولا يزيد نصيب السكان العرب في الدولة في الناتج القومي المحلي لإسرائيل عن 4% فقط.

وينبع هذا الواقع من أنماط المشاركة في سوق العمل لدى الأقلية العربية، ومن التقسيم بحسب الفروع الاقتصادية والمهن، التي تحددها إلى حد كبير السياسات الحكومية والممارسات العنصرية المتّبعة ضد أبناء الأقلية، بالإضافة إلى إغلاق أسواق العمل المركزية(اليهودية) في وجه أبناء الأقلية،إلى حد كبير، وتفضيل العمال اليهود والمهاجرين الجدد والعمالة الأجنبية. وفي المقابل، فإن سوق العمل العربية المحلية صغيرة وغير متطورة وتفتقر للصناعات الكبيرة والحديثة، الأمر الذي يحد من قدرتها على استيعاب عرض قوى العمل العربية. وتشير المعطيات إلى أن قرابة ال 50% من العمال العرب يعملون خارج مناطق سكناهم أي في المناطق اليهودية[1].

المطلب الرابع: التعليم:

- بلغت النسبة العامة لمعرفة القراءة والكتابة بين السكان(15 سنة فأكثر) نحو 95.1% (90.4% بين الفلسطينيين في منطقة الجنوب).
- بلغ المعدل العام للالتحاق بالتعليم(5 سنوات فأكثر) بين السكان نحو 41.2%.
- 85,0% من الأطفال في الفئة العمرية 3-4 سنوات تنتمي إلى إطار تربوي(73,4%في النقب بعامة ونحو 43,6% في القرى غير المعترف بها خاصة).
- 75,3% من الأطفال في الفئة العمرية 5 سنوات غير ملتحقون بالتعليم (ونحو6,5% في النقب).
- بلغت نسبة المتسربين بين السكان من جيل 5 سنوات وأكثر نحو 22,5%
- تعادل نسبة التسرب بين الذكور من الفئة العمرية 15-17(5,9%) ضعف ما هو عليه بين الإناث في كل المناطق(2,8%) وتنعكس الصورة في الجنوب لتصل إلى نحو60,5% بين الإناث.
- اتضح أن عدم الاهتمام بالدراسة يعتبر سببا رئيسا للتسرب، إذ بلغ في المعدل العام نحو 60.5%[2].

المطلب الخامس: الميزانيات:

- لقد أدت ميزانية الدولة لعام 1999 والتي صادقت عليها الكنيست إلى زيادة الهوة بين الوسطين العربي واليهودي.

---

[1] - تقرير مدار الاستراتيجي: المشهد الإسرائيلي في العام 2004، ص 239، آذار 2005، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين.
[2] - الفلسطينيون في إسرائيل: المسح الاجتماعي الاقتصادي 2007، كانون الأول 2008، جمعية الجيل، الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية.

هذه الميزانية لم تتناسب والاحتياجات الجدية للجمهور العربي وتحول التمييز الحاصل في ميزانية الدولة إلى سياسة تميز حكومة نتنياهو[1] في تلك الفترة .

في سنوات حكم هذه الحكومة تناقصت الميزانية العادية المخصصة للجمهور العربي.

- لم تمكّن الميزانية من تطبيق برامج خاصة للتغلب على الفروقات، وخلافا لتصريحات رئيس الحكومة والوزراء وقرارات الحكومة فلم يكن بالإمكان تطبيق البرامج الخماسية في مجال التعليم بأكملها.

كذلك لم يكن بالإمكان تطبيق برنامج لجنة المدراء العامين للجمهور العربي- البدوي في الشمال(والتي صادقت عليها الحكومة في 11/98).

- تغيير تصنيف مناطق الأفضلية القومية ألحق الضرر ب 16 قرية عربية كبيرة في مجالات التعليم،العمل والرفاه،الإسكان،الداخلية والصناعة والتجارة.

وتلك التي حصلت على التصنيف (معظمها مستوطنات وراء الخط الأخضر) تمتعت بهذه الامتيازات.

- ميزانية الدعم الموزعة على الجمعيات من قبل قسم من الوزارات بقيت في غالبيتها العظمى(99%) من نصيب جمعيات التعليم، الدين والرفاهية اليهودية.
- لم تعالج الميزانية قضية القرى غير المعترف بها. اعترفت الحكومة السابقة ب 8 من هذه القرى في سنوات93-94 وقد أعلن الوزراء في السابق أنهم سيعترفون بخمسة قرى إضافية في النقب في سنوات 98-99 . في الواقع لم تحصل هذه القرى على ميزانيات ضرورية للتخطيط وبناء البنية التحتية(شوارع، كهرباء، شبكة مياه، جهاز تعليم وغيرها)[2].

المطلب السادس: المقدسات الإسلامية:

عند قيام الدولة،وضعت المؤسسة الحاكمة يدها على أراضي وممتلكات الأوقاف الإسلامية التي تشكل17% من الأراضي في البلاد (100,000 دونم- وقف صحيح).

وقد كانت هذه الأوقاف تحت إشراف وإدارة لجنة الأوقاف العامة المنبثقة عن المجلس الإسلامي الأعلى. وفي سنة 1948 ، وعندما تشرد الشعب العربي الفلسطيني، انحل المجلس الإسلامي

---

[1] بنيامين نتنياهو: من مواليد 1949 .تولى منصب رئاسة الوزراء الإسرائيلي في الفترة 1996-1999 ،وهو عضو في حزب الليكود.في عام 1996 اتفق مع رئيس بلدية القدس على الاستمرار في فتح نفق السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك الأمر الذي أشعل شرارة انتفاضة فلسطينية استمرت 3 أيام سقط خلالها قتلى من الجانبين- تولى رئاسة الوزراء للمرة الثانية منذ عام 2009 .رؤساء وزراء إسرائيل (www.wikipidia.org)

[2] - التقرير السنوي لجمعية "سيكوي" عن وضع مساواة العرب مواطني إسرائيل ودمجهم في الدولة1998-1999 ، ص 44 ، نيسان، 1999.

الأعلى ولجنة الأوقاف العامة،وتشرد أعضاء هذه اللجنة مع من تشرد من أبناء شعبنا. واعتبرت دولة إسرائيل هذه اللجنة ومسلمي هذه البلاد " غائبين" بالمفهوم الإسرائيلي للقانون، واعتبرت أملاك الوقف الإسلامي ، بما فيه المساجد والمقابر والأراضي والممتلكات... أموالا متروكة يسري عليها قانون " الغائبين"(سنة 1950) . الأمر الذي يعتبر انتهاكا فظا للشريعة الإسلامية التي تقضي بأن الأوقاف لا تصادر ولا تباع ولا تجري عليها أية صفقة من الصفقات، وهي ملك ثم للعرب المسلمين الباقين في وطنهم ولم يغادروه، ويجب أن تظل تحت إشرافهم و أن يصرف ريعها على شؤونهم الاجتماعية والثقافية والدينية، لقد صادرت حكومة إسرائيل أملاك الأوقاف ووضعتها تحت إشراف لجنة رسمية حكومية مؤلفة من القيم على أملاك الغائبين وممثلين عن إدارة أراضي (الكيرن كييمت) ووزارة المالية ووزارة الإسكان. ويقف على رأس هذه اللجنة مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية.

وفي سنة 1965 سنّت الحكومة الإسرائيلية " قانون لجان الأمناء" كتعديل لقانون (سنة 1950)، وقررت بموجب هذا التعديل تعيين " لجان أمناء" في حيفا،يافا، عكا، اللد والرملة، وكانت المعايير الأساسية في اختيار هؤلاء" الأمناء" أن يكونوا "أمناء" في تنفيذ السياسة الرسمية التصفوية باتجاه الأوقاف والآثار التاريخية والحضارية الإسلامية وقد منح القانون الإسرائيلي لهذه اللجان " الحق" في إجراء الصفقات على أراضي الأوقاف وتصفيتها وتأجيرها لصالح المؤسسات الحكومية المختلفة بإشارة من مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية.

لم يكن هذا القانون الوهمي إلا وسيلة قانونية لتصفية أملاك الأوقاف وابتياعها من هيئة إسلامية رسمية معينة بموجب القانون، وبهذه الطريقة أجريت الصفقات القذرة بين هذه" الشخصيات الإسلامية" التي صنعتها السلطة وبين السلطة التي عينت هذه الشخصيات لغرض واحد: تنفيذ المخططات التصفوية.

وحتى تكتسب هذه الصفقات صفة الشرعية، فقد حظيت بفتاوى شرعية (دينية)أصدرها موظفون حكوميون برتبة قضاة مسلمين عينتهم السلطات الرسمية (بعد أن أقسموا يمين الولاء لدولة إسرائيل) لتنفيذ هذه المخططات التي تستهدف الأوقاف والمقدسات والآثار الحضارية الإسلامية، وبالتالي الهوية الفلسطينية.

وهكذا بيع الكثير من أراضي الأوقاف وصدرت الفتاوي السرية والقرارات الشرعية!! بطرق مشبوهة تفوح منها رائحة الاختلاسات والرشاوى التي لا يصدقها العقل[1].

بما أني من فلسطينيي ال 48 وأعيش في مدينة يافا الحبيبة فإنني على اطلاع واسع على ملف الأوقاف الإسلامية في الداخل الفلسطيني وخصوصا في عروس فلسطين(يافا)، حيث تعاملت

---

[1] الملل والنحل والأعراق:التقرير السنوي الثاني1995 (وقائع مؤتمر الأقليات ووثائق ندوة الأقباط)، ص92 .

المؤسسة الإسرائيلية منذ أوائل الخمسينيات وحتى اليوم مع الأوقاف الإسلامية على أنها أملاك غائبين وبالتالي عينت الدولة" لجان الأمناء" وهم بالطبع أمناء ولكن على مصلحة غير المسلمين والأوقاف الإسلامية، فباعوا المقابر كمقبرة" عبد النبي" شمال يافا وقد بني على أرضها فندق "الهيلتون"، وأهملوا المساجد حتى هدم بعضها كمسجد"الدباغ" في البلدة القديمة- يافا القديمة- ، هذا سوى ما باعوه من العقارات والأراضي مما لا يعلمه إلا ا ...

وهذا غيض من فيض مما اقترفته أيدي" لجان الأمناء" بتوجيه من أسيادهم، وبغطاء قانوني من الكنيست الإسرائيلي.

وإن من المضحك المبكي(مما لا يكون إلا في الدولة اليهودية) أنه منذ أوائل التسعينيات وحتى عام 2004 عينت في يافا " لجنة أمناء" للوقف الإسلامي رئيسها وأعضائها من اليهود.

وبعد هذا التاريخ كاف محام يهودي للقيام بمهام" لجنة الأمناء" ومنحت له صلاحياتها.

وفي محاولة هي الأولى من نوعها، قامت جهات من مدينة يافا بتقديم دعوى ضد " لجنة الأمناء" يطلبون فيها بتقديم تقرير مفصل عن أوقاف المدينة، وعن ريع هذه الأوقاف، وأين تنفق. فكان الرد بأن هذه معلومات سرية، من شأن الإفصاح عنها الإضرار بأمن الدولة والتأثير على عملية السلام؟!!

المبحث الثاني: المشاركة السياسية لفلسطينيي ال 48:

إن تاريخ العمل السياسي الفلسطيني يعود إلى ما قبل نكبة فلسطين عام 1948، حيث أنشأت أحزاب أشهرها: حزب الاستقلال العربي(1932)، حزب الدفاع الوطني، حزب الشباب(1935)، الحزب العربي الفلسطيني(1935) وحزب الكتلة الوطنية.

وقد ارتبطت الأحزاب الفلسطينية التي أقيمت في فترة الانتداب البريطاني بالعائلات القوية في المجتمع الفلسطيني، وقد لعبت الأحزاب الفلسطينية دورا سياسيا ضئيلا بالقياس مع الدور الذي لعبته طبقة الأعيان المدينية(مدينة) من جهة، والعائلات من جهة أخرى، وعلى الرغم من ذلك فقد تشكلت اللجنة العربية العليا كهيئة عليا تضم أحزابا فلسطينية أقيمت غالبيتها في السنوات 1930-1935 ، ومع ذلك بقي الاستقطاب العائلي هو المهيمن على العمل السياسي الفلسطيني وعلى الحركة الوطنية الفلسطينية قبل النكبة[1]

منح العرب منذ البدء حق التصويت في الانتخابات البرلمانية- الكنيست بصفتهم مواطنين في إسرائيل في إطار انتخابات ديموقراطية حرة.

إلا أن مشاركتهم في صنع القرار ظلت محدودة إن لم تكن معدومة.

فالظروف التي تلت إنشاء دولة إسرائيل سهلت عملية السيطرة السياسية على الأقلية العربية. وقد أدى غياب قيادة وطنية وضعف الوعي السياسي لدى المواطنين العرب إلى الترويج لقيادة حمائلية تقليدية محلية.

كانت هذه السياسة ترمي إلى السيطرة على السكان العرب برمتهم من خلال بعض القيادات التقليدية مع الحفاظ في الوقت عينه على الانقسامات الداخلية وتأجيجها، للحيلولة دون تشكل هوية قومية جماعية أو أي تقرب من أحزاب اليسار[2].

ولهذا الغرض تم اللجوء إلى الحكم العسكري[3].

على المستوى القطري، كانت المشاركة الحزبية ضئيلة لدى العرب،ربما لأنهم لم يتحمسوا بشكل خاص للانضمام إلى الأحزاب الموجودة ودخول حلبة السياسة القطرية. فسوى الحزب الشيوعي الإسرائيلي ، كانت جميع الأحزاب الأخرى صهيونية، ولم تقبل بالعرب في صفوفها حتى نهاية الخمسينيات[4].

---

[1] قاسمية،خيرية،"الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي1900-1964 "،الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، ص71-72 ، 1990 ،بيروت.

[2] - الحاج، ماجد،تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، ص 68-70 ،ط1، 2006 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

[3] تقدم الحديث عنه ص 38 .

[4] - لانداو،يعقوب،العرب في إسرائيل: دراسات سياسية، ص98 ،1971 ،معرخوت، تل أبيب.(بالعبرية).

شكلت القوائم العربية المرتبطة بحزب العمل الصهيوني (المعراخ) إحدى أبرز أدوات ضبط الأصوات العربية من قبل الأحزاب الصهيونية حتى أواخر الستينيات.
وكانت هذه القوائم وسيلة ناجحة بيد حزب العمل للسيطرة على الأصوات العربية من دون إعطاء العرب أي مكسب سياسي، وذلك من خلال قيادات تقليدية حمائلية وظائفية.تم تشكيل هذه القوائم بحيث تعطي صبغة تمثيلية شكلية للقطاعات المختلفة في الوسط العربي من ناحية المناطق الجغرافية والانتماء الطائفي والعائلي، وجمعت بين30% إلى 50% من الأصوات العربية. ولكن من أوائل السبعينيات بدأت هذه القوائم تفقد تأثيرها. فكان أداؤها سيئا في انتخابات الكنيست العاشرة(عام1981) حيث لم ينتخب أحد من أعضائها في البرلمان. واختفت بعدئذ من الساحة السياسية القطرية بشكل نهائي[1].
في أوائل السبعينيات،برز وعي وطني حاد في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل كان مرده إلى تجديد التواصل بين الفلسطينيين في إسرائيل وأشقائهم في الضفة الغربية وغزة بعد الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967 . هذا بالإضافة إلى بروز الحركة الوطنية الفلسطينية والاعتراف الدولي المتزايد بمنظمة التحرير الفلسطينية ونتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، التي ساهمت في إعادة مشاعر الفخر والكرامة إلى المجتمع الفلسطيني في إسرائيل[2].

منذ إنشاء دولة إسرائيل ، لم يسمح لأي حزب عربي المشاركة في التحالف الحكومي، بما فيه التحالفات التي أقامتها الأحزاب اليسارية الصهيونية.
وبالنسبة للأحزاب الصهيونية اليمينية واليسارية فلا مكان للعدو في صفوفهم، ومهما فعلت الأحزاب العربية فإن الأحزاب اليهودية لن ترضى عنها في يوم من الأيام، وهذه الحال لن تتغير لأن ذلك يخالف طبيعة الوضع القائم بين الأحزاب اليهودية الصهيونية التي هاجرت إلى أرض فلسطين وبين الأحزاب العربية التي تنتمي إلى الأقلية الأصلية التي تعيش على أرض الآباء والأجداد تمثل القضية الفلسطينية بكل أبعادها، بل تعتبرها الأحزاب الصهيونية خطرا يهدد أمن إسرائيل.

---

[1] - كوهين، رعنان، تطور التنظيم السياسي وأنماط التصويت لدى الأقلية العربية، رسالة ماجستير، ص 79 ،1985 ،جامعة تل أبيب.(بالعبرية).

[2] نخلة،خليل،مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل ، ص22 ،2008 ،مؤسسة الأيام ، رام ا ،فلسطين..

المبحث الثالث: الحراك السياسي لفلسطينيي ال 48 -1949 – 1966:

بعد وقوع نكبة فلسطين فإنه لم يعد هناك تنظيم سياسي لفلسطينيي ال 48 ، فقد قطع ذلك الإرث بالنكبة، وقد هجر أهل البلاد، ولم يبق هناك إلا 160,000 منهم يواجهون الظلم والعدوان وسياسة الإفقار والتهميش والحكم العسكري، ولم يكن هناك مجال لحراك سياسي نتيجة الظروف إلا على النحو التالي:

المطلب الأول: الحزب الشيوعي الإسرائيلي:

يستمد هذا التيار أفكاره من الأيديولوجيا الشيوعية- الماركسية، ويطمح إلى تنظيم صفوفه على قاعدة ثنائية القومية فقط، كتصور استراتيجي وكنهج حياتي أساسي.

ويرفض طابع الدولة القائم، ويدعم إدخال التغييرات الجذرية عليه، وعلى أهداف الدولة،وتحويلها إلى دولة علمانية ديموقراطية. ويشدد على كون الفلسطينيين في إسرائيل فلسطينيين- إسرائيليين من حيث الهوية. ومنذ نشوء التيار تم تمثيله بواسطة الفلسطينيين الذين انخرطوا في الحزب الشيوعي[1].

بدأ النشاط الشيوعي في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل بفترة طويلة.

وبدأ " حزب العمال الاشتراكي" الذي شكل الإطار الأول للشيوعية في البلاد، عمله في 1919 وفي العام 1923 ظهر هذا التنظيم تحت اسم" الحزب الشيوعي الفلسطيني" وقبل عضوا في الكومونتيرن[2]، وبدأ يضم العرب إلى صفوفه، إضافة لمؤسسيه اليهود، لكن الحزب حافظ على أغلبية يهودية.

أدى تدخل الحزب الشيوعي السوفييتي الهادف إلى تقوية الطابع العربي للحزب الشيوعي الفلسطيني، وحل الكومونتيرن في بداية الأربعينات، إلى انقسام في صفوف هذا الحزب، إذ انفصل عنه معظم الأعضاء الفلسطينيين وأقاموا تنظيما شيوعيا- قوميا، "عصبة التحرر القومي".

أما المجموعة اليهودية فقد واصلت نشاطها داخل الحزب الشيوعي الفلسطيني[3].

واتحد التنظيمان لاحقا بعد إقامة دولة إسرائيل، وعقدا في تشرين الأول من العام 1948 مؤتمرا، أعلنوا من خلاله عن إقامة " الحزب الشيوعي الإسرائيلي"(ماكي) الذي شرع مباشرة بالعمل على تنظيم صفوفه وتعزيز برنامجه السياسي وتجنيد الدعم في صفوف مواطني الدولة العرب واليهود على السواء.

---

[1] - إسرائيل دليل عام 2004 ، ص 252 .

[2] - الكومونتيرن: اختصار لعبارة تعني الشيوعية الأممية، وكثيرا ما يطلق عليها الأممية الثالثة، أسسها لينين عام 1919 وحلها الاتحاد السوفييتي عام 1943 . تاريخ الشيوعية http://ar.marefa.org

[3] - ريخس، إيلي، الأقلية العربية في إسرائيل: بين الشيوعية والقومية العربية، ص 25 -27، 1993، جامعة تل أبيب. (بالعبرية).

في بداية الأمر كان معظم أعضاء ومصوتي " ماكي" من اليهود، وازداد هذا العدد في سنوات الدولة الأولى بسبب العلاقات الحسنة بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل.
وأخذت هذه العلاقة تتجه نحو العدوانية في منتصف الخمسينيات، وخاصة بعد التقارب الذي شهدته العلاقات بين مصر والكتلة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي، وبعد صفقة الأسلحة الأولى بين مصر وتشيكوسلوفاكيا. وأدى الأمر إلى تناقص تأييد اليهود للحزب الشيوعي وتعاظم التأييد له في صفوف العرب وإلى تحول الحزب تدريجيا، نحو توجه وطابع"عربيين" . نجح الحزب الشيوعي في استقطاب الفلسطينيين بسبب كونه حزبا شرعيا يعمل على الساحة الإسرائيلية ويحظى بتمثيل في الكنيست من جهة، ومن جهة أخرى بسبب كونه حزبا معارضا يدافع عن حقوق الفلسطينيين ، ويعارض مجمل المواقف والسياسات الإسرائيلية الخارجية والداخلية ويطالب إسرائيل بإعادة اللاجئين، والتوقف عن مصادرة الأراضي والعمل على تحقيق السلام مع الدول العربية المجاورة وتحقيق الشق الثاني من قرار التقسيم، الذي اتخذته الأمم المتحدة في العام 1947 ، المتعلق بإقامة دولة عربية- فلسطينية بجوار إسرائيل[1].

حصل الحزب الشيوعي في السنوات الأولى لقيام الدولة على تأييد شعبي وانتخابي محدود جدا، وعمل في ظروف قاسية من التشتت والخوف اللذين سادا في صفوف الفلسطينيين بعد حرب 1948 وما تمخضت عنه، وبسبب الحكم العسكري المفروض على المدن والقرى العربية في تلك الأيام. ومنعت صحف الحزب من التوزيع والقراءة، وعمل نشطاء الحزب في ظروف صعبة من أجل نشر مواقفه وضم الأعضاء الجدد إلى صفوفه. ويشكل التصويت في الانتخابات المؤشر الوحيد على حجم التأييد الذي حصل عليه الحزب. وتدل نتائج المعارك الانتخابية الست التي جرت بين الأعوام 1949 و1961 على مدى الصعوبات التي واجهها في سبيل الحصول على التأييد الواسع. ووصلت نسبة هذا التأييد إلى خمس أصوات الفلسطينيين، وأقل من ذلك في كل واحدة من الجولات الانتخابية[2].

ومن ثم ارتفعت نسبة التصويت " لراكح"- الحزب الشيوعي العربي- في الوسط العربي من 23% في انتخابات سنة 1965 إلى 29% في انتخابات سنة 1969 فإلى 37% في انتخابات 1973 ، لتبلغ الذروة(51%) في انتخابات سنة 1977، وتنحدر بعدها إلى 38% في انتخابات سنة 1981 فإلى 33% في انتخابات سنتي 1984 و 1988 ثم إلى 23% في انتخابات سنة 1992.

---

[1] جريس،صبري، العرب في إسرائيل، ص 304 -309 ، 1973 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
[2] - ريخس، إيلي، الأقلية العربية في إسرائيل، ص 34.

ومن ضمن العوامل التي أدت إلى انخفاض القوة الانتخابية "لحداش" (اختصار بالعبري- الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة) في العقد الأخير ظهور القائمة التقدمية للسلام(1984) ثم الحزب الديموقراطي العربي (1988) كمنافسين " لراكح" في الوسط العربي، بالإضافة إلى الأحزاب الصهيونية[1].

وقد استمر الهبوط لغاية الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة التي جرت في صيف العام 1996 . ففي هذه الانتخابات عاد الحزب الشيوعي، الذي تحالف مع حزب من التيار القومي(التجمع الوطني الديموقراطي) ليحصل على نسبة كبيرة من الأصوات العربية، لكن هذا التغيير لا يشكل دليلا على عودة الحزب إلى " عصره الذهبي"، كما أن ظروف هذا التغيير ليست منوطة بالحزب ذاته وإنما بعوامل خارجية ومن بينها تغيير طريقة الانتخابات والتحالف الذي عقده مع حزب" التجمع الوطني الديموقراطي"، وهو ما أكدته فيما بعد عودة التأييد للحزب للهبوط مجددا في انتخابات الكنيست الخامسة عشرة التي جرت في صيف العام 1999 ، ومن المتوقع أن تستمر نسبة التأييد للحزب بين الفلسطينيين في اتجاه الهبوط ما لم تحدث تطورات مفاجئة[2].

ومن الجدير بالذكر أن الزلزال العنيف المتمثل بانهيار المنظومة الشيوعية(الاتحاد السوفييتي)ألقى بظلاله على الأحزاب الشيوعية في العالم بما فيها الحزب الشيوعي الإسرائيلي، فقد ظهرت آثار هذا الانهيار المدوي على البناء التنظيمي للحزب وعلى كوادره وعلى قاعدته الشعبية وفي صناديق الإقتراع.

يتميز الشيوعيون عن التيارات الأخرى بعدة مميزات:

(1) التنظيم على أساس يهودي- عربي مناوئ للصهيونية يقوم على مبدأ المساواة.

(2) السلام والمساواة بين اليهود والعرب وبين إسرائيل والفلسطينيين كأهداف مركزية.

(3) تغييرات راديكالية، فهم يطالبون صراحة بتغيير الطابع اليهودي- الصهيوني للدولة، مؤكدين بشكل واضح على أن جذور التمييز والغبن الذي يتعرض له الفلسطينيون تكمن في الأيديولوجية الصهيونية التي تفضل اليهود على غير اليهود.

(4) لهجة حادة: تعتبر اللهجة العامة التي يعبر فيها الشيوعيون عن مطلبهم بالتغيير لهجة حادة تشمل مصطلحات وجمل حادة في نبرتها ، كوصفهم للتمييز ضد الفلسطينيين ب " التمييز العنصري"[3].

---

[1] زغيب، ياسر،فلسطينيو 1948 : الهوية، الواقع والمستقبل، ص 265 ، 2004 ، مركز باحث للدراسات، بيروت.

[2] - غانم،أسعد،الهامشيون في إسرائيل:تحدي الهيمنة الاشكنازية، ص 55 ، ، مؤسسة الأيام، رام ا ، فلسطين.

[3] غانم،أسعد،الهامشيون في إسرائيل، ص 57 -59 .

أقول إن انتشار الحزب الشيوعي في صفوف فلسطينيي ال 48 له ظروفه التي هيأت له ذلك، وإلا فإن الشعب الفلسطيني شعب مسلم متدين بالفطرة، ومما يلاحظ أنه لم يكن هنالك بديل ينفس من خلاله الناس عما يواجهونه من ظلم واضطهاد إلا هذا الحزب الذي نادى بشعارات رنانة كالمساواة والحرية ورفع الظلم ، وإن مما يؤكد هذا الأمر أنه بمجرد أن وجد البديل وهو الصحوة الإسلامية فقد التف الناس حولها والتزموا بما جاءت به، وبالتالي فإننا نرى اليوم وبشكل واضح أن القوة الشعبية التي يتمتع بها التيار الإسلامي لا يتمتع بها تيار آخر سواه، فهذا يدل بشكل قاطع على أن الكثيرين من أبناء الشعب الفلسطيني ممن ساروا في ركاب الحزب الشيوعي لم يفعلوا ذلك اعتقادا لفكره ولا حتى دراية لما يحمله من أفكار تحارب الدين والتدين والفطرة.

ويلاحظ أن هناك تناقضا في دعوى الحزب الشيوعي أن طابع الدولة يهودي صهيوني ولا بد من تغيير هذا الطابع، وهم في ذات الوقت يشاركون في برلمان هذا طابعه.

المطلب الثاني: الجبهة العربية- الشعبية:

كان لعوامل مرتبطة بنتائج حرب العام 1948 وما تبعها من فرض حكم عسكري على المدن والقرى العربية وممارسة رقابة صارمة ضد عموم الفلسطينيين في إسرائيل ، دور مباشر في إعاقة قيام منظمات وأحزاب سياسية عربية على أساس قومي.

فقد أدت هذه الظروف إلى فشل جميع المحاولات الهادفة إلى تأسيس حزب عربي، والتي جرت في السنوات العشر الأولى لقيام إسرائيل[1].

المحاولة الجادة الأولى تمثلت في إقامة " الجبهة العربية"، حيث عقد في السادس من حزيران عام 1958 اجتماعان في مدينتي الناصرة وعكا بهدف الإعلان عن تأسيس الجبهة العربية.

وعقد الاجتماعان بشكل منفصل بسبب تدخل سلطات الحكم العسكري التي حالت دون وصول عدد من الأشخاص من مدينة الناصرة إلى عكا لحضور اللقاء المخطط.

وفي ختام الاجتماعين تقرر إصدار بيان مشترك وانتخاب هيئة تمثيلية مشتركة عملت منذ ذلك الوقت كأمانة سر للجبهة العربية[2].

---

[1] لانداو،يعقوب،الأقلية العربية في إسرائيل :نظرات سياسية ،ص90 ،1993 ،عام عوفيد، تل أبيب.(بالعبرية).

[2] - جريس،صبري،العرب في إسرائيل،ص 316 .

وكانت العناصر الأساسية التي تألفت منها الهيئة التي جرى تأسيسها تتبع تيارين رئيسيين في الشارع العربي في ذلك الوقت، الشيوعي من جهة، والقومي المتعاطف مع التيار القومي العربي من جهة أخرى.

وقد شكلت هذه التركيبة فيما بعد عاملا أساسيا في انهيار الجبهة،عقب استقالة أعضاء التيار القومي من الهيئة المشتركة وتأسيس" حركة الأرض"، وذلك على أرضية الخلافات والخصومة التي نشبت بين الرئيس المصري ، والرئيس العراقي الذي كان مقربا من الشيوعيين.

لكن تصنيف " الجبهة العربية" مع التيار القومي ينبع بشكل أساسي من واقع سيطرة أتباع التيار القومي على الجبهة، وكذلك بحكم توجهها ومواقفها، وهذا دون التغاضي عن وزن الشيوعيين في هذه الجبهة التي مثلت عمليا المحاولة الجادة الأولى التي قام بها الفلسطينيون في إسرائيل من أجل إقامة منظمة قومية عربية[1].

وقد حددت الجبهة أهدافها في خطوط عريضة مطالبة بتجسيد حقوق العرب بالتفصيل التالي:

أ- إلغاء الحكم العسكري.

ب- إعادة المهجرين إلى مدنهم وقراهم.

ج- إلغاء سياسة التمييز بين المواطنين.

د- تحقيق المساواة.

ه- إعادة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من إسرائيل عام 1948[(2)].

وقد واجه أعضاء الجبهة وناشطوها معاملة عدائية من جانب السلطات ، حيث حاول الحكم العسكري بطرق شتى إبعاد وردع المؤيدين ومنع الناشطين من المشاركة في النشاطات الجارية للجبهة.

كذلك اضطر المؤسسون إلى تغيير اسم" الجبهة العربية" إثر تدخل متصرف اللواء الذي ادعى، مستندا إلى قانون موروث من عهد الانتداب البريطاني ،بأن هذه التسمية " عنصرية"، ليصبح اسمها" الجبهة الشعبية".

وقد عبر مؤسس الدولة ورئيس الوزراء في الخمسينيات ، ديفيد بن غوريون، في عدة مناسبات عن موقف السلطات المعادي ل " الجبهة العربية- الشعبية"[3]

---

[1] الحاج،ماجد،المواطنون العرب في إسرائيل، ص115 .

[2] - غانم،أسعد و مصطفى،مهند،التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل،ص4 ،2005 ،جمعية ابن خلدون،طمرة

[3] جريس،صبري،العرب في إسرائيل،ص 316 -317 .

بلغت الجبهة نهاية طريقها حيث تم حلها على أرضية تفاقم الخلافات والصراعات بين التيارين المكونين لها، الشيوعيون والقوميون الذين تفاعلوا مع المد الناصري ، وذلك على خلفية الصراع الذي أشرنا إليه بين الرئيس المصري والرئيس العراقي.
وفيما واصل الشيوعيون طريقهم ونشاطهم في إطار الحزب الشيوعي،تحالف القوميون الناصريون مع شخصيات عربية أخرى في إسرائيل ليؤسسوا " حركة الأرض"[1].

لم يكن تأسيس الجبهة العربية الشعبية على أرضية فلسطينية سياسية خالصة، بل كان تابعا لتيارين خارجيين، وبالتالي تحول الخلاف في الخارج إلى خلاف في الداخل مما أدى إلى تفكك الجبهة العربية، وهذا بخلاف حركة " الأرض" التي هي باكورة العمل السياسي الفلسطيني الخالص بعد نكبة 48.

المطلب الثالث: حركة الأرض:
إن حركة الأرض هي المحاولة الأولى لإقامة حركة قومية عربية داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل[2].
حيث أعلنت المجموعة القومية المتبقية التي انسحبت من الجبهة العربية الشعبية على إثر حل الأخيرة ،اعتزامها مواصلة نشاطها كمجموعة عربية،معلنة عن إقامة"أسرة الأرض" التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم"حركة الأرض". وهي تسمية استخدمها مؤسسو الحركة لترمز وتدلل على الرابطة القوية بين الفلسطينيين وأرضهم[3].
وقد عقدت المجموعة المؤسسة لحركة الأرض اجتماعا تشاوريا تأسيسيا في الناصرة معلنة قيام الحركة[4].
في تاريخ 23 حزيران من العام 1964 رفعت حركة الأرض مذكرة إلى الأمم المتحدة،تقع في ثلاث عشرة صفحة مطبوعة وموقعة باسم" شركة الأرض المساهمة" ، تصف الواقع السياسي الذي يعيشه العرب في إسرائيل وخصوصا قسوة الحكم العسكري ومصادرة الأرض،وطالبوا بالمساواة

[1] - الحمد،جواد،المدخل إلى القضية الفلسطينية،ص 447 .
[2] كيميرلينغ،باروخ،مهاجرون- مستوطنون-أصليون:الدولة والمجتمع في إسرائيل- بين تعدد الثقافات وحرب الثقافات، ص390 ،2004 ،تل أبيب،عام عوفيد. (بالعبرية).
[3] - قهوجي،حبيب،القصة الكاملة لحركة الأرض،ص446 ،1978 ،منشورات العربي،القدس.
[4] - برانسي،صالح،"الفلسطينيون في الداخل"،شؤون فلسطينية، العدد168-169 ،ص115-124 ،1987 .

في الحقوق واحترام الحريات الأساسية وإنهاء التمييز،لم تحظ هذه المذكرة باهتمام من الأمم المتحدة،لكنها عرضت الحركة لضغوطات جديدة من السلطة،انتهت بإخراجها عن القانون[1].

لقد بادرت"حركة الأرض" إلى عقد اجتماعات ولقاءات في سائر المدن والقرى العربية دعت فيها إلى توحيد وتنظيم صفوف الفلسطينيين في إسرائيل على أساس قومي عربي،وسط اللجوء والاستناد إلى عناصر وأسس الأيديولوجية الناصرية التي كانت في أوجها أوائل الستينيات متمتعة بتأييد شعبي واسع في العالم العربي.

وقد أصدرت الحركة بهدف الترويج لمواقفها جريدة لمرة واحدة صدرت بعدة طبعات مختلفة وتحت تسميات عديدة، وذلك لعدم موافقة السلطات على منحها ترخيصا دائما لإصدار صحيفة بشكل منتظم.

ولضمان مصادر تمويل مالية أسست الحركة شركة اقتصادية سميت "شركة الأرض م.ض" بيعت أسهمها إلى أعضاء الحركة وعدد من أنصارها.

ومن النشاطات التي قامت بها الحركة إعداد مذكرة تستعرض المشاكل التي يواجهها الفلسطينيون في إسرائيل نتيجة لسياسة السلطات الإسرائيلية، أرسلت نسخ منها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة و إلى صحف عالمية ودبلوماسيين وممثلي دول أجنبية في البلاد[2].

وفي عام 1965 شكل رجالات "الأرض" قائمة تحت اسم"القائمة الاشتراكية العربية" لخوض الانتخابات للكنيست السادسة التي جرت في العام ذاته،حيث حظر عليهم ترشيح أنفسهم أو تقديم قائمة من طرفهم للانتخابات من خلال قرار اتخذته لجنة الانتخابات المركزية.

هذه الإجراءات أفضت إلى حل حركة"الأرض" وانتهاء وجودها[3].

إن المؤسسة الإسرائيلية تسمح للفلسطينيين التحرك في هامش سياسي محدود، وإن هم خرجوا عنه بادرت على الفور بمواجهتهم ومن خلال الكنيست وباسم القانون.

---

[1] - كردوش، منصور."مسار حركة الأرض"،شؤون فلسطينية،العدد168-169 ،ص124-128 ،1987.

[2] غانم، ومصطفى،التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل،ص5-6.

[3] - شطاندل،أوري،عرب إسرائيل بين المطرقة والسندان،ص239 ،1992 ،الجامعة العبرية،القدس.(بالعبرية).

المبحث الرابع: الأحزاب السياسية بعد إلغاء الحكم العسكري- بعد عام 1966 –

كان لانتهاء الحكم العسكري (رسميا) أثر واضح على القدرة على التنقل في البلاد،ووجود مساحة أكبر من الحرية الفردية والجماعية لفلسطيني الداخل مما ساهم في وجود مناخ يسمح بتنظيم سياسي أكبر وأنضج لفلسطيني ال 48 ، بالطبع إن هذه الحرية وهذا المناخ كان في إطار ما سمحت به دولة إسرائيل وفق رؤية لمصالحها الداخلية والخارجية وإن لم يكن في الحقيقة فارق كبير بين فترة ما قبل الحكم العسكري وفترة ما بعده،لأن كلتا الفترتين وجدتا لخدمة الدولة اليهودية. وسنسلط الضوء على أحزاب فترة ما بعد الحكم العسكري كالتالي:-

المطلب الأول: الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة:

لقد نشأت الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة(الجبهة) من التحولات الدراماتيكية التي مر بها الحزب الشيوعي منذ الستينيات.من حزب اعتمد على النواة الصلبة للناخبين اليهود ساكني المدن ذوي الأيديولوجية العمالية الماركسية، تحول"ماكي"(الحزب الشيوعي الإسرائيلي) في تلك السنوات إلى حزب مدعوم أساسا من قبل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل ،كان الإنجاز المركزي للحزب الشيوعي الإسرائيلي، ولاحقا للجبهة، أنها وضعت أمام الفلسطينيين مواطني إسرائيل، للمرة الأولى منذ 1948،خيارا سياسيا يمثل أهدافهم الجماعية،من دون تبعية للأجندة اليومية اليهودية الصهيونية[1].

وقد أقيمت الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة بشكل رسمي في آذار 1977 ، فجاءت الجبهة بمبادرة من المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي[2].

ويشكل الحزب الشيوعي الإسرائيلي صميم بنية هذه الجبهة وعامودها الفقري[3]. إذ أن الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة(حداش) قد أقيمت أساسا من قبل القائمة الشيوعية الجديدة(راكاح) لتأمين مصالحهم الشخصية.

هذا الحزب الذي أصبح مع نهاية الستينيات ذا أغلبية عربية، واعتبر من أهم وأقوى الأحزاب العربية تمثيلا[4].

لقد أقيمت الجبهة في صيغتها القطرية كتحالف بين الحزب الشيوعي الإسرائيلي وحركة الفهود السود اليهودية، التي ظهرت في أواخر الستينيات كتعبير عن حالة اليهود الشرقيين السيئة.

---

[1] أبو بكر،خولة،وريبينوفيتش،داني ،جيل منتصب القامة،ص45 ،2004،مؤسسة الأيام،رام ا ، فلسطين.

[2] - أبو الهيجاء،محمد يونس،نظام الحكم الإسرائيلي ومؤسساته،ص 73 ،ط1 ،1995 حيفا،طمرة

[3] دور الأحزاب الفلسطينية في الكيان الصهيوني،ص12، 1999،إعداد مركز الإسراء للدراسات والبحوث ،لبنان.

[4] خليفة،أحمد،دليل إسرائيل العام،ص167 ط3 ،1997 ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت

كذلك انضمت إلى الجبهة مجموعات قيادات عربية غير شيوعية ممن تضامنوا مع نضال الحزب الشيوعي.

وكان إطار الجبهة فضفاضا إلى درجة كبيرة.حتى في إطار ضم الأعضاء إليها كانت هناك مرونة كبيرة.

كما انضمت إلى الجبهة أجسام أخرى ومنها: لجنة المبادرة الدرزية، الجبهة الديموقراطية من أجل الناصرة وحركة اليسار الاشتراكية الإسرائيلية(شاسي).

وقد ورد في صحيفة"الاتحاد"- الصحيفة الناطقة باسم الجبهة- في 29 تموز 1999 ،ص 104 :

> "الجبهة ليست حزبا ولا يراد لها أن تكون حزبا،بل إطار واسع شعبي جماهيري، مع العلم أن الجبهة تحوي عمليا صفات ومعايير الحزب،فلها دستورها وهيئاتها وبرنامجها وعضويتها".

لم يتأخر أول اختبار سياسي للجبهة، فقد جاءت انتخابات الكنيست عام 1977 وحصلت الجبهة على نسبة تاريخية في تاريخ العرب السياسي،وهي 51% من الأصوات العربية.كان هذا الانجاز كبيرا وأثبتت الجبهة صدق ومصداقية نشوئها، وفي عام 1981 حصلت الجبهة على 37% من الأصوات العربية، فيما يدل على أن الجبهة حافظت على قوتها في الشارع العربي.

استطاعت الجبهة في هذه المرحلة أن تثبت مكانتها في الوسط العربي وأن تبني فروعها وتشكّل تنظيمها، وأن تحتل المكانة الأولى كقائدة للوسط العربي، وأن تحقق الإنجازات سواء على المستوى المحلي أو المستوى القطري.

شهد منتصف الثمانينيات تراجعا في مكانة كل من الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي في أوساط الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل،فقد بدأت الجبهة تعاني تقلصا في نفوذها وقوتها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي . حيث يلاحظ منذ ذلك الوقت تسرب مستمر في صفوف أعضاء الحزب،وضمور في صفوفه القيادية،فضلا عن نشوب صراعات على أساس قومي وديني ومناطقي داخل الحزب الذي راح يزداد ضعفا ووهنا مع مرور السنوات[1].

ومن جهة أخرى، واجهت الجبهة ضغوطا ومعارضة شديدة من داخلها ومن جمهورها ومؤيديها على أسلوبي العمل والتنظيم اللذين لم يتغيرا على الرغم من جميع التغيرات التي عصفت بالحزب والجبهة.فكانت هناك مطالبة قوية باتباع أساليب أكثر ديموقراطية،وخصوصا في انتخابات مرشحي الجبهة لانتخابات الكنيست. وكان هناك إمكانية لأن يؤدي رفض هذه المطالب إلى تكبيد الجبهة ثمنا باهظا، ولاسيما أن الجبهة لا تتمتع بخصوصية تميزها عن سائر القوائم العربية أيديولوجيا وبرنامجا سياسيا واجتماعيا.

---

[1] غانم،أسعد،تقرير"مدار" الاستراتيجي 2005 – المشهد الإسرائيلي في العام 2004 ،ص 246، 2005 ،مؤسسة الأيام،رام الله ،فلسطين.

غير أن تحالف الجبهة مع التجمع الوطني الديموقراطي في قائمة مشتركة، من أجل خوض انتخابات الكنيست الرابعة عشر،أعاد إليها شيئا من الخصوصية والتميز في الخريطة السياسية[1].
وبما أن الحزب الشيوعي شكل العمود الفقري للجبهة، وان الجبهة إنما أقيمت بمبادرة مباشرة من الحزب فإن الهدف الذي كان وراء إنشاء الجبهة هو الحفاظ على الأصوات العربية كي لا تذهب بعيدا عن الحزب،وهذا ما حدث بالفعل لفترة ليست بالقصيرة،فالجبهة ليست حزبا مستقلا إنما هي إئتلاف مكون من شركاء تجمعهم مصالح واحدة ويغلب عليهم الطابع الفكري اليساري.

المطلب الثاني: حركة أبناء البلد:

أدت نتائج حرب حزيران 1967 إلى شل نشاط اتباع التيار القومي والوطني بصورة مؤقتة.
فانتصار الجيش الإسرائيلي على جيوش الدول العربية خلال الحرب فاجأ من عدة نواح أعضاء هذا التيار الذين صعقهم أيضا هول الهزيمة العسكرية التي تسببت في تعطيل المحاولات والمساعي المتكررة لإقامة تنظيم قومي عربي فلسطيني يعمل في أوساط الأقلية العربية في إسرائيل.
من جهة أخرى، أدت نتائج الحرب إلى تجدد اللقاء بين الفلسطينيين في إسرائيل وجزء مركزي آخر من الشعب الفلسطيني، ألا وهم الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذين باتوا يخضعون للسيطرة الإسرائيلية، هذا التواصل المتجدد أدى إلى صحوة وطنية فلسطينية في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل وفسح المجال للاحتكاك والتماس مع تيارات مختلفة في الحركة الوطنية الفلسطينية وهي عوامل شكلت معا أرضية ملائمة لإقامة حركة يسارية ماركسية،قومية فلسطينية مطلع السبعينيات والتي أطلق عليها مؤسسوها حركة "أبناء البلد"[2].
تأسست حركة"أبناء البلد"عام 1972 على يد مجموعة من النشطاء القوميين من سكان القرى الرئيسية في منطقة المثلث(أم الفحم)، قرروا تأسيس حركة محلية جديدة وذلك احتجاجا على مساندة الشيوعيين للمجلس المحلي ورئيسه في ذلك الوقت،والذي كان من الموالين لحزب" العمل" الإسرائيلي.
وفي انتخابات المجلس المحلي التي جرت في العام 1973 فازت قائمة الحركة بمقعد واحد من أصل 15 مقعدا يتكون منها المجلس المحلي، الأمر الذي شكل بالنسبة للحركة انجازا لا بأس به، خاصة وأنه تحول إلى خشبة قفز لنشاط قطري.
وبالفعل فقد أقامت الحركة إثر ذلك فروعا لها في قرى وبلدات عربية أخرى[3].

---

[1] حيدر،عزيز،الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، ص 168 -169 ،ط 1 ، 1997 ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت ، لبنان.

[2] غانم،أسعد،الهامشيون في إسرائيل:تحدي الهيمنة الاشكنازية،ص 64-65 .

[3] غانم،أسعد،تقرير"مدار" الاستراتيجي 2005 ،ص 250-251 .

وقد عارضت هذه الحركة منذ نشأتها المشاركة على مستوى الانتخابات البرلمانية باعتبار الكنيست برلمان صهيوني.كما شاركت في تأسيس"لجنة المتابعة العربية العليا"[1].

مبادئ الحركة:

1- الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام 1948 هو جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني.
2- منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني كافة.
3- أي حل للقضية الفلسطينية يجب أن يشمل فلسطينيي 1948[(2)].

لقد تنامت قوة" أبناء البلد" وحضورهم الجماهيري، الأمر الذي انعكس على تصاعد قوتهم الانتخابية،حيث فازوا بتسع مقاعد في الانتخابات المحلية عام 1983 ، بعد أن كان فوزهم الأول عام 1973 مقتصرا على مقعد واحد.
ثم وصل عدد المقاعد التي حصلوا عليها في المجالس المحلية،عام 1989 إلى ثلاثة عشر مقعدا.
بيد أن نجاحهم الأكبر،كان في أوساط الطلاب العرب،في الجامعات الإسرائيلية في النصف الثاني من الثمانينيات، حيث نافسوا الشيوعيين بنجاح ملموس، وتمكنوا مع حلفائهم سنة1989 من الفوز بأغلبية المقاعد في اللجان الطلابية العربية في الجامعتين:العبرية وبن غوريون، إلى جانب فوزهم بتمثيل قوي، في جامعات تل أبيب وحيفا والتخنيون[3].
ومن الناحية الفكرية/السياسية مرت حركة "أبناء البلد"بثلاث مراحل:
*المرحلة الأولى، التي امتدت من سنة 1973 إلى سنة 1983 ، لم يكن لدى الحركة فكر مبلور أو خط سياسي محدد تماما، لكن مع اقتراب هذه المرحلة من نهايتها،كانت الحركة قد حددت هويتها السياسية باعتبارها رافدا من روافد الحركة الوطنية الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، وأوضحت أن هدفها الاستراتيجي هو إقامة مجتمع ديموقراطي علماني في كامل فلسطين.
وتضمنت طروحاتها عدم الاعتراف بالتجمع اليهودي في فلسطين كشعب وعدم الاعتراف بإسرائيل كدولة شرعية، وعدم المشاركة في انتخابات الكنيست ودعوة العرب إلى مقاطعتها.
*المرحلة الثانية، والتي امتدت من سنة 1983 إلى سنة 1988 ، احتفظت الحركة بطروحاتها السابقة،لكن بدأت تظهر في التيار المركزي فيها بوادر توجهات براغماتية، تجلت من بين أمور أخرى، في السعي للتعاون مع الحزب الشيوعي(راكح/حداش) على الرغم من مواقفه تجاه دولة

---

[1] - ريان،محمد سعيد،العقلية الماضوية والقرارات المسبوقة،ص 176 ،ط 1 ،2005،مركز الحضارة العربية،القاهرة.
[2] - أبو جابر،ابراهيم،شؤون دولية،العدد2 ،ص 116
[3] - محجز،خضر،إميل حبيبي:الوهم والحقيقة،ص 113 ،ط 1 ،2006.

إسرائيل التي تدعم شرعية وجودها وتدفع نحو اندماج الأقلية العربية في النظام القائم فيها،وفي قيامها سنة 1987 برفع شعار المساواة للمواطنين العرب في إسرائيل.

*المرحلة الثالثة،التي بدأت منذ سنة 1998 ، فقد اتسمت بتحولات فكرية/سياسية أبرزها قبول الحركة طروحات منظمة التحرير الفلسطينية القائلة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة تتعايش بسلام مع دولة إسرائيل، وتوجهات نحو قبول الواقع الإسرائيلي وقبول التعاطي معه سياسيا[1].

إنه من الواضح أن فكر"أبناء البلد" لم يكن مستمدا من رؤية واضحة للقضية الفلسطينية ولكن كان مستمدا من توجه منظمة التحرير الفلسطينية فكانت بداية الطريق بالنسبة لأبناء البلد عدم الإعتراف بإسرائيل وفي نهاية المطاف تراجع موقفهم بقبول وجود إسرائيل على أرض فلسطين المحتلة عام 48 والعيش بسلام معها، فهذا يشير إلى ان حركة أبناء البلد لم تكن منذ نشأتها تملك تصورا واضحا ومستقلا عن القضية الفلسطينية.

المطلب الثالث: الحركة الإسلامية:

كانت بواكير التنظيم الإسلامي السياسي قد ظهرت في فلسطين الانتدابية قبل العام 1948 ، حيث شرعت حركة "الإخوان المسلمين"، التي باشرت طريقها في مصر في العشرينيات من القرن الماضي بالاهتمام بما يجري في فلسطين بحلول منتصف الثلاثينيات فقط، وخصوصا في أعقاب إندلاع المقاومة والتصدي لسلطة الحكم البريطاني والهجرة اليهودية في العام 1936، إذ وصلت وفود وناشطون في الحركة من مصر سعيا لتشجيع وشد أزر الفلسطينيين في كفاحهم.

وفي العام 1946 تأسس أول فرع لحركة الإخوان المسلمين في القدس،وفي حرب العام 1948 انضمت ثلاث سرايا من متطوعي الحركة إلى الجيش المصري الذي شارك في الحرب ضد الجيش اليهودي[2].

وجاءت نتائج حرب 1948، وما نجم عنها من تشتت للفلسطينيين وقيام إسرائيل التي فرضت حكما عسكريا على التجمعات السكانية الفلسطينية، لتوجه أيضا ضربة إلى نشاط الإسلام السياسي الحزبي. ومن ناحية عملية لا يمكن الإشارة إلى وجود نشاط تنظيمي من هذا النوع في الخمسينيات والستينيات أو حتى منتصف السبعينيات لدى الفلسطينيين مواطني إسرائيل[3].

أما العوامل التي أدت إلى ظهور التيار الإسلامي السياسي في السبعينيات، وتنامي قوته في الثمانينيات، فهي:

---

[1] زغيب،ياسر،فلسطينيو 1948 ،ص 278 -279 .

[2] شابي،أفيفه،وشكيد،روني،حماس: من الايمان با إلى الإرهاب،ص 41-46 ،1994،كيتر،القدس.(بالعبرية).

[3] - غانم،ومصطفى،التنظيم السياسي للفلسطينيين في اسرائيل،ص 26-27 .

1- عودة كثير من الشباب إلى التمسك بأهداب الدين(ظاهرة الصحوة الدينية).

2- الاتصال المباشر بالأوساط الدينية والمنظمات الإسلامية المتمرسة في العمل السياسي في الضفة الغربية بعد احتلال إسرائيل لها سنة 1967.

3- توجه أعداد كبيرة من الشبان إلى الدراسة في الكليات الإسلامية.

4- الثورة الإسلامية في إيران.

5- انحسار المد العربي واليساري في المنطقة وتعاظم المد الإسلامي[1].

قامت الحركة الاسلامية منذ الثمانينيات بتأسيس شبكة من الخدمات والمؤسسات الأهلية الاجتماعية والدينية بديلا لدولة المؤسسات الغائبة تقريبا بالنسبة إلى المواطنين العرب، فمثلا تقوم الحركة الإسلامية بإنشاء عيادات طبية مجانية، وتأمين العلاج لمدمني الكحول والمخدرات وإقامة مخيمات العمل التطوعي، وتنظيم دوري كرة القدم الإسلامي،وإنشاء حضانات للأطفال، وتأسيس كليات للشريعة، وجمعيات دينية تعنى بشؤون الصيانة والتوثيق والدفاع المتعلقة بالأوقاف والأماكن الدينية الإسلامية وغيرها.

يرفع هذا التيار شعار" الإسلام هو الحل"، وغايته إقامة نظام إسلامي، ولكنه لا يعرض نفسه بديلا لنظام الحكم في إسرائيل.

وفي البداية امتنع التيار الإسلامي عن خوض الانتخابات البرلمانية[2].

كما ركزت الحركة الاسلامية على المشاركة في الانتخابات المحلية للمجالس القروية والبلديات.

وفي العام 1983 نجحت الحركة الإسلامية في الوصول إلى رئاسة مجلسين محليين، وفي انتخابات العام 1989 نجحت في السيطرة على ست بلديات ومجالس محلية، بضمنها بلدية أم الفحم، حيث تكرر هذا النجاح في انتخابات العامين1993 و 1998 ، إضافة إلى نجاحات في مواقع أخرى منها بلدية الناصرة[3].

إن هذا النجاح الذي لاقته الحركة الإسلامية يعود إلى الجهد الذي بذله شباب الدعوة بكل تجرد من أجل خدمة أهلهم وقضيتهم ولم يكونوا يسعون إلى تحقيق مصالح حزبية أو شخصية ضيقة كما أنهم جاءوا إلى الناس بما لم يعهدوه من تفان في العمل والحرص على المصلحة العامة وبعدهم عن الرشاوي والمحسوبيات الأمر الذي كان منتشرا بين الناس، وبالطبع لم يكن كل من ينتخب الحركة الاسلامية في المجالس المحلية والبلديات من الإسلاميين ولكن كثيرا منهم قد

---

[1] - زغيب،فلسطينيو 1948 ،ص 283 .

[2] روحانا،نديم،تصويت بدون صوت،ص12 ،2004 ،مركز مدى- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية،حيفا.

[3] - نخلة،خليل،مستقبل الأقلية الفلسطينية في اسرائيل،ص 23 ،2008 ،مؤسسة الأيام،رام ا ،فلسطين.

أعجبوا بما يرون ويسمعون من هؤلاء"المشايخ" الذين نفضوا غبار الماضي عن الكتاب والسنة وأصبحوا هم قرآنا يسير على الأرض.

تتميز الحركة الاسلامية عن باقي التيارات بعدة مميزات وسمات أهمها:

1) التنظيم على أساس عربي إسلامي- ديني:

يؤيد دعاة التيار التنظيم على أساس قومي عربي مع تفضيلهم للتنظيم على أساس إسلامي.

2) الهوية الإسلامية كهدف مركزي:

يؤكد التيار الإسلامي في تناوله لموضوع هوية الفلسطينيين في إسرائيل على المكون الديني الإسلامي في هذه الهوية،ويرى في تعزيز وتكريس مثل هذه الهوية هدفا مركزيا ينبغي العمل من أجله، دون التنكر لباقي مكونات هوية الفلسطينيين في إسرائيل في ضوء كونهم أيضا عربا فلسطينيين ومواطنين في إسرائيل.

3) المطالبة بحقوق الفلسطينيين في الداخل:

هذا التيار الذي نضج في أواسط الثمانينيات، انبثق في ظل واقع جديد في تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل، الأمر الذي أتاح للمتحدثين باسمه طرح مطالبهم من السلطات والأغلبية اليهودية بلهجة حادة بل وغير مهادنة في الكثير من الحالات، في المسائل ذات الصلة بالفلسطينيين في إسرائيل، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

كذلك فإنهم لم يتوانوا عن مطالبة الفلسطينيين أنفسهم وبلهجة حازمة بالعمل من أجل مستقبلهم، وقد سعوا إلى ترجمة ذلك عمليا[1].

وقد رفضت الحركة الإسلامية المشاركة في الانتخابات البرلمانية بصورة فاعلة (حتى عام 1996)، غير أنها لم تقاطع تلك الانتخابات ،بل طلبت من أتباعها استعمال حقهم في التصويت أو عدمه[2].

عقب العمليات التفجيرية في القدس وتل أبيب (ذروة العمليات سنوات 1995-1996)، واجهت الحركة ضغوطا قوية من كل من السلطات الاسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية، كي تغير موقفها من الانتخابات، ولاسيما أن موقف مرشح حزب العمل أصبح متأرجحا وحساسا بسبب تأثير الأحداث في الجمهور اليهودي.

---

[1] - غانم، تقرير"مدار" الاستراتيجي 2005 ،ص250.

[2] - الحاج،تعليم الفلسطيني في اسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت،ص75 .

وقد استطاع الشيخ عبد ا نمر درويش[1] باستغلاله الضغوط على الحركة الإسلامية، أن يقنع مجلس الشورى واللجنة السياسية بإعادة النظر في أمر المشاركة في الانتخابات، وصدر عن هاتين الهيئتين قرارات بتشكيل قائمة إسلامية برئاسة المحامي عبد المالك دهامشة[2].

وتحالفت هذه القائمة مع الحزب الديموقراطي العربي.

غير أن قرار المشاركة في الانتخابات واجه معارضة شديدة من جانب قيادات الحركة الإسلامية- وخصوصا من الشيخ رائد صلاح[3] والشيخ كمال خطيب[4].

وهناك مؤشرات كثيرة وواضحة تشير إلى حقيقة انشقاق الحركة الإسلامية بسبب إصرار الشيخ درويش على المشاركة في الانتخابات ودعم مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة[5].

يشير باحثون إلى عوامل أخرى ساهمت في الانشقاق، عوامل فكرية وتوجهات مختلفة وليس مجرد خلافات سياسية.

وأكد الشيخ رائد صلاح على جذور الخلاف في مقابلة معه بعد عام من الانشقاق بقوله:" إن تعددية في المواقف على مستوى العمل الإسلامي داخل الخط الأخضر، حيث هنالك اختلاف في نمط الممارسات ولغة الخطاب قادت إلى مفاهيم ومواقف مختلفة من حيث الكيفية والممارسة الإسلامية.. وإن ما جرى لم يكن وليد حادث معين بل عبارة عن نتيجة لتراكمات كثيرة خلال سنوات ماضية"[6].

لقد اعتبرت الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي- أن الانشقاق الذي حدث كان ضروريا لتصحيح مسار الحركة الاسلامية، كما جاء في بيان الشيخ رائد صلاح والشيخ كمال خطيب، فقد جاء في

---

[1] عبد ا نمر درويش:تخرج عام 1971 من المدرسة الشرعية في نابلس وبدأ يدعو في قريته كفر قاسم إلى العودة للإسلام قولا وعملا وأقام أول نواة للحركة الإسلامية عام 1972 وفي عام 1981 حكم عليه بالسجن 4 سنوات قضى منها 3 أعوام بتهمة تنظيم" أسر الجهاد". وفي عام 1996 قاد الشيخ درويش الحركة الإسلامية إلى المشاركة في انتخابات الكنيست مما أدى الى انشقاق الحركة الإسلامية، استقال عام 1998 من رئاسة الحركة ليخلفه الشيخ ابراهيم صرصور. (http://www.islamonline.net)

2 - عبد المالك دهامشة: ولد عام 1955 في قرية كفر كنا، درس الحقوق ومارس مهنة المحاماة منذ عام 1968، مثّل الشيخ أحمد ياسين والشيخ صلاح شحادة أمام المحاكم الإسرائيلية، كان عضو كنيست ورئيساً للقائمة العربية الموحدة منذ العام 1996 – 2006. إخوان مسلمون فلسطينيون (www.wikipepdia.org)

3 - رائد صلاح محاجنة: ولد عام 1958 في مدينة أم الفحم. رئيس الحركة الإسلامية في فلسطين 1948، يعد من أشهر الشخصيات السياسية الإسلامية داخل الخط الأخضر، ومن أكثرها مواجهة للسياسات العدائية بحق الفلسطينيين ومقدساتهم، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك. تم اعتقاله عام 2003 وأطلق سراحه عام 2005، وقد حكم عليه في عام 2010 بالسجن لمدة تسعة أشهر وستة أشهر أخرى مع وقف التنفيذ.إخوان مسلمون فلسطينيون (www.wikipepdia.org).

4 - كمال الخطيب: هو نائب رئيس الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) داخل الخط الأخضر، من سكان كفر كنا، من مواليد عام 1962. انتظم في صفوف الحركة الإسلامية عام 1983. وفي عام 1996 قاد مع الشيخ رائد صلاح الجناح الشمالي للحركة الإسلامية بعد انشقاق الحركة على خلفية المشاركة في انتخابات الكنيست.إخوان مسلمون فلسطينيون (www.wikipepdia.org).

5 - حيدر، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقيات أسلو، ص 172 – 173.

6 - صحيفة صوت الحق والحرية،1997/4/4.

بيانهما الذي حمل عنوان: "تصحيح مسار الحركة الإسلامية"، بأنهم سيستمرون في طريقهم"كحركة إسلامية تصر على الحفاظ على مسارها وأصالتها ومنهج عملها،نقف مع الحق ونصحح الخطأ".[1]

تشهد الساحة اليوم وجود حركتين إسلاميتين، لكل منهما نهج في العمل السياسي.
النهج الأول يشارك في اللعبة السياسية الإسرائيلية، والنهج الآخر يقاطع هذه اللعبة، بسبب عدم الاعتراف بيهودية الدولة[2].
وقد وضعت الحركة الاسلامية- الجناح الشمالي، كما تسميها الأدبيات الإسرائيلية الأكاديمية، برئاسة الشيخ رائد صلاح،قضية المسجد الأقصى المبارك على رأس سلم عملها السياسي والجماهيري رافعة شعار "الأقصى في خطر"، وبدأت منذ العام 1996 تقليدا سنويا يسمى "مهرجان الأقصى في خطر" يشارك فيه عشرات الآلاف من العرب.
والحركة الإسلامية ترفض المشاركة في انتخابات البرلمان من منطلق مصالحها التي تراها،حيث تعتقد أن إسرائيل كدولة لا يمكن أن ترتقي في تعاملها مع المواطنين العرب ما دامت تتقوقع في يهوديتها وإنها دولة اليهود أولا وقبل كل شيئ، وما دام البعد الأمني في التعامل مع الأقلية العربية الركيزة الأساس. وإسرائيل ترفض أن تقدم أي حل "وسط" يمكن أن يدفع بالأقلية العربية نحو حياة كريمة على أرضها "المصادرة" وفضائها الذي تعيش فيه[3].
وترسيخا لمبدأ التنمية الذاتية وأخذ زمام المبادرة،بدأ الشيخ رائد صلاح يبلور مفهومه ومفهوم الحركة الإسلامية لمتطلبات "بناء الذات"، والذي تطور بشكل واضح في مشروع بناء، ما وصفه ب"المجتمع العصامي"، خاصة على إثر التحول المفصلي في علاقة الأقلية الفلسطينية مع الدولة اليهودية الذي نجم عن "انتفاضة الأقصى"، وهبة الجماهير الفلسطينية في إسرائيل تجاوبا معها، وقمعها وقتل 13 من المتظاهرين في أكتوبر 2000.
أما أصول "المجتمع العصامي"، كما حددها الشيخ رائد صلاح فتتركز في "إحياء الموارد المالية الذاتية" و" إقامة مشاريع ذات صلة شمولية.. تسعى لبناء الحياة الاقتصادية والصحية والاجتماعية.. بأيد عربية.."و "التواصل مع العالم العربي والإسلامي"[4].

---

[1] - صحيفة صوت الحق والحرية،1996/3/29 .

[2] - نخلة،مستقبل الأقلية الفلسطينية في اسرائيل، ص 23.

[3] "التجربة السياسية لفلسطينيي 48 ،التيار الديني"، ورقة الشيخ رائد صلاح إلى مؤتمرخبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، المحور السادس ،ص8 ،2000 ،اسطنبول.

[4] - انظر الملحق رقم (5)ص155: جدول بالجمعيات والمؤسسات القطرية في الحركة الإسلامية، (المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني: دراسة صادرة عن مركز الدراسات المعاصرة)،ص199-201، 2006, أم الفحم.

وبدأت الحركة الإسلامية في أعقاب هبة أكتوبر 2000 ببناء"بنية أساسية مؤسسة بديلة في مجالات الحياة المختلفة، وذلك بهدف خدمة الجماهير العربية حسب المنظور الإسلامي، ولقطع التبعية بين الوسط العربي وبين دولة إسرائيل ومؤسساتها"[1].

وبسبب موقفها السياسي تعرضت الحركة الإسلامية إلى عمليات مضايقة وتحريض وملاحقة سياسية شملت قياديها ومؤسساتها،ووصلت ذروة عملية التحريض في اعتقال قيادة الحركة الإسلامية وعلى رأسهم الشيخ رائد صلاح في أيار من العام 2003 [2].

أما الحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي- برئاسة الشيخ عبد ا نمر درويش، وفيما بعد برئاسة إبراهيم عبد ا صرصور[3]، فقد خاضت انتخابات الكنيست ضمن تحالفات مع الحزب الديمقراطي العربي في إطار القائمة العربية الموحدة.وحصلت في العام 1996 على أربعة مقاعد، وفي انتخابات 1999 حصلت على خمسة مقاعد.

بعد انتخابات عام 2003 ظهر هناك انخفاض واضح في قوة الحركة الإسلامية- الشق الجنوبي المؤتلف مع الحزب الديموقراطي العربي، إذ هبط تمثيل هذا الحزب إلى ممثل واحد في الكنيست السادسة عشرة(عبد المالك دهامشة) وأخذ يتبنى مواقف سياسية مرنة، هذا وقد برز الأمر حين صوت ممثله (بالإضافة إلى النائب طلب الصانع[4]) مع مشروع شارون للإنسحاب الأحادي الجانب من غزة وجزء من شمال الضفة الغربية[5].

ومع وجود التقسيمات التي تعتمد على تطورات تاريخية بالأساس، يستعرض الباحث نهاد علي تقسيما متأثرا بعوامل سياسية كبرى، فهو يعتقد أن تطور التيار الإسلامي في إسرائيل تأثر من خمس مراحل أساسية:

المرحلة المصرية (1928-1948)، المرحلة الإسرائيلية (1948-1967)، المرحلة الفلسطينية (1967 - 1983)، مرحلة التكيف- التهيئة (1983 - 1996) ومرحلة ما بعد التكيف التي تميز المرحلة الحالية[6].

---

[1] - نخلة،مستقبل الاقلية الفلسطينية في إسرائيل،ص 23-24.

[2] - غانم، أسعد،ومصطفى، مهند، دولة ضد مواطنيها:حالة اعتقال قيادة الحركة الإسلامية،ص 25 ، 2004 ،مركز الدراسات المعاصرة،أم الفحم.

[3] - إبراهيم صرصور: من مواليد 1959 في قرية كفر قاسم، الرئيس السابق للحركة الإسلامية الجنوبية في مناطق 1948 (1998 -2010)، وهو عضو كنيست عن القائمة العربية الموحدة.أعضاء عرب في الكنيست www.wikipedia.org

[4] - طلب الصانع: من مواليد 1969، في قرية اللقية – النقب -، عضو كنيست عن الحزب الديمقراطي العربي منذ 1992، وينشط في إطار جمعيات محلية في النقب.أعضاء الكنيست www.knesset.gov.il

[5] - غانم، ومصطفى، التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، ص 29.

[6] - علي، نهاد، الحركة الإسلامية في إسرائيل: بين الدين، القومية والحداثة، ص 132 – 164، 2004، معهد فان لير، القدس، (بالعبرية).

المطلب الرابع: الحركة التقدمية للسلام والمساواة:

شقت الحركة التقدمية طريقها انطلاقا من مدينة الناصرة بعدما قررت مجموعة صغيرة من نشطاء الجبهة الديموقراطية، على أرضية خلافات مع الفرع المحلي والقائمة التي تولت في ذلك الوقت إدارة المجلس البلدي،الانسحاب من الجبهة وإقامة حركة جديدة باسم "الكتلة الوطنية" والتي عرفت فيما بعد باسم" الحركة التقدمية- الناصرة".

وقد نافست هذه الكتلة قائمة الجبهة في الانتخابات البلدية في مدينة الناصرة عام 1983 ، حيث حصل مرشحها لرئاسة البلدية على 25% من الأصوات وحصل مرشحوها للمجلس البلدي على (4) مقاعد من أصل (17) مقعدا. هذه النتيجة شكلت من ناحية الحركة التقدمية انجازا مهما شجعها على إقامة تنظيم قطري[1].

وقد انتخب الحزب بعد تأسيسه لجنة مركزية مؤلفة من 21 عضوا، ومكتبا رئاسيا ضم 7 أعضاء ، وطرح برنامجا سياسيا أهم مبادئه:

- المساواة التامة للعرب واليهود في دولة " إسرائيل".
- الاعتراف المتبادل بين الشعبين الإسرائيلي اليهودي والفلسطيني العربي بحق كل منهما في تقرير المصير.
- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها سنة 1967، بما في ذلك القدس الشرقية.
- الاعتراف المتبادل بين دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية التي ستقوم في الأراضي المحتلة بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي منها.
- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
- التفاوض مع المنظمة لتحقيق السلام بين الشعبين.
- انسحاب فوري وغير مشروط للقوات الإسرائيلية في لبنان[2].

في الانتخابات للكنيست الثالثة عشرة فقدت الحركة التقدمية جزءا لا يستهان به من قوتها[3]، بحصولها على 9,2% فقط من أصوات الفلسطينيين مقارنة مع 14,3% حصلت عليها في انتخابات الكنيست الثانية عشرة، و 16,7% في انتخابات الكنيست الحادية عشرة، التي خاضت فيها المنافسة للمرة الأولى.

---

[1] غانم،ومصطفى،التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل،ص 31.

[2] - زغيب، فلسطينيو 1948 ،ص 270.

[3] - غانم،ومصطفى،التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، ص 35 .

الأصوات التي حصلت عليها" التقدمية" في انتخابات الكنيست الثالثة عشرة لم تمكنها من اجتياز نسبة الحسم وبذلك فقدت المقعد الوحيد الذي احتفظت به في الكنيست[1].

وقد استمر نشاط الحركة على ما يزيد على عقد من السنوات مع بداية سنوات الثمانين، وانتهت في السنوات الأولى من العقد التاسع من القرن الماضي، عندما لم تتمكن من عبور نسبة الحسم في انتخابات 1992 وقد انقسمت وانضم معظم ناشطيهاإلى التجمع الوطني الديموقراطي.

وما يميز هذه الحركات أنها حركات ارتجالية تلقائية، ليس لها خطاب سياسي أو فكري واضح، وقد تميزت بضعف إعلامها، وليس لها أدبيات يمكن الرجوع إليها، وهي جماعات موسمية مزاجية لم تستطع أن تبني مؤسسات وظيفية تحمل دلالات محددة[2].

إن العمل في المجال السياسي يحتاج إلى برنامج واضح والعمل وفق هذا البرنامج ولا يكفي التنظير ووضع البرامج دون وجود رصيد على الأرض، وبالتالي إن الحركة التقدمية في بدء الأمر قدمت للجماهير ما اعتبر أنه سيخدم مصالحهم ويغير واقعهم ولكن سريعا ما ظهر لتلك الجماهير حقيقة الحركة التقدمية حيث لم تعد أن تكون حزبا قد جعل من الجماهير العربية وجراحاتها حقلا لتجاربه، ولكنه في النهاية " السريعة" لم يقدم أي جديد.

المطلب الخامس: الحزب الديموقراطي العربي:

تأسس الحزب الديموقراطي العربي سنة1988 بمبادرة من عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشة[3] الذي كان عضوا في حزب العمل الإسرائيلي وجزءا من كتلته البرلمانية، وانسحب من الحزب المذكور ومن كتلته البرلمانية في أوائل سنة 1988 احتجاجا على سياسة وزير" الدفاع الإسرائيلي" وقتئذ يتسحاق رابين[4]، تجاه الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي اندلعت عام 1987 .

وقد شاركه في التأسيس عدد كبير من رؤساء وأعضاء المجالس المحلية العربية في مناطق مختلفة، ورجال دين مسلمون ومسيحيون، وعدد من رجال الأعمال[5].

---

[1] - غانم،الهامشيون في إسرائيل، ص 68 .

[2] - ريان،العقلية الماضوية والقرارات المسبوقة، ص177.

[3] عبد الوهاب دراوشة: من مواليد 1943 في قرية إكسال، يحمل لقبا في التربية من جامعة حيفا،عضو كنيست سابق(-1999 1984) في البداية عن حزب العمل ثم عن الحزب الديموقراطي العربي الذي أسسه عام 1988 وترأسه حتى عام 2009 . أعضاء عرب في الكنيست الإسرائيلي www.Wikipedia.org

[4] - يتسحاق رابين(1922-1995 م)سياسي وجنرال عسكري سابق في الجيش الإسرائيلي،وخامس رئيس وزراء اسرائيلي في فترتين،وهو أول رئيس وزراء اسرائيلي يموت اغتيالا. رؤساء وزراء إسرائيل www.Wikipedia.org

[5] - خليفة،دليل إسرائيل العام،ص 172-173.

- **البرنامج السياسي للحزب:**

1- ضرورة منح المواطنين العرب جميع الحقوق، وعلى رأسها حق المساواة في شتى المجالات أمام القانون.
2- يسعى لتطوير الوسط العربي ورفع مستواه الثقافي وتحسين ظروفه المعيشية.
3- يؤيد إيجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، وإقامة سلام دائم بين إسرائيل والدول العربية المجاورة.
4- يطالب بانسحاب الجيش الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وإجراء حوار مع منظمة التحرير.
5- يؤيد إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.
6- يرفض ضم الجولان والقدس لإسرائيل[1].

لقد عبر الحزب عن رغبته في إيجاد كتلة عربية كبيرة وفعالة، ومن هذا المنطلق بادر الحزب إلى تشكيل"القائمة العربية الموحدة".

ولما فشلت هذه المحاولة ، نجح الحزب في إقامة" وحدة مصغرة" مع مجموعة من المستقلين، ومع الشق الجنوبي للحركة الإسلامية، وحاز الائتلاف على أربعة مقاعد في الكنيست[2].

إن نظام التحالفات للأحزاب العربية إنما الهدف منه هو تجاوز نسبة الحسم لدخول الكنيست وبعد ذلك لا يكون لهذا الائتلاف أثر ملموس في الواقع، ولو كانت هذه الأحزاب حريصة فعلا على مصلحة الأقلية الفلسطينية لاجتمعت تحت مظلة سياسية واحدة لتعمل على تفريج هموم الجماهير العربية وهي هموم واحدة وإن تنوعت مشارب الناس واختلفت تياراتهم الفكرية،ولكنها المصالح الحزبية والشخصية الضيقة التي تحول دون هذه الوحدة برأيي.

المطلب السادس: التجمع الوطني الديموقراطي:

تأسس هذا الحزب على يد الدكتور عزمي بشارة الذي بدأ حياته شيوعيا وتلقى تعليمه على حساب الحزب.. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وهزيمة الفكر الشيوعي.. وقصور الحزب عن تلبية طموحاته، وكذلك انكماش الحركة القومية الوطنية وتراجعها والتفات الذي أصاب هذا التيار، ساعد على الشعور بالإحباط لدى العديد ممن يؤمنون بالفكر القومي..إلى جانب كل تلك العوامل بروز التيار الديني كتيار جماهيري،شحذ عزيمة بشارة في عرض مشروع قومي بديل، ومحاولة للململة كل القوى الوطنية المبعثرة[3].

---

[1] - أبو الهيجاء،نظام الحكم الإسرائيلي ومؤسساته، ص 73.

[2]- غانم، تقرير مدار الاستراتيجي2005 ، ص248.

[3] ريان،العقلية الماضوية والقرارات المسبوقة، ص 177-178 .

إن " التجمع" هو حزب عربي قومي ديموقراطي يضم في صفوفه وطنيين وقوميين من علمانيين ومتدينين متنورين،ويستمد فكره من التراث الفكري الإنساني والحضارة العربية الإسلامية ، وهو ليس حزبا عربيا-يهوديا مثل(الحزب الشيوعي الإسرائيلي) ذا الهوية الإسرائيلية ، وليس حركة دينية أصولية مثل (الحركة الإسلامية) وليس حزبا عربيا إسرائيليا دون هوية سياسية مثل (الحزب العربي الديموقراطي)[1].

خاض التجمع الانتخابات لأول مرة متحالفا مع الجبهة عام 1996 وحاز على المقعد الرابع ، ثم خاضها عام 1999 متحالفا مع الحركة العربية للتغيير ممثلا بنائبين للتحالف. وفي العام 2003 خاض الحزب الانتخابات البرلمانية وحده وحاز على ثلاثة مقاعد[2].

لقد حصل "التجمع الوطني" وحلفاؤه- بالأساس الحزب القومي العربي وجبهة العمل الوطني- في هذه الانتخابات على ثلاثة مقاعد في الكنيست محافظا على تمثيله البرلماني الذي حققه في العام 2003 ، لكن رغم حفاظه على تمثيله النيابي فإن التجمع تراجع في نسبة التأييد الجماهيري، على الرغم أن حركتين سياسيتين قدمتا الدعم الانتخابي للتجمع،فقد حصل على 11,7% من مجمل أصحاب حق الاقتراع العرب في الانتخابات السابعة عشرة، وهي تشكل هبوطا مقارنة مع انتخابات الكنيست السادسة عشرة[3].

وقد تميز "التجمع الوطني" عن باقي الأحزاب والتيارات بالمواقف التالية:

(1) يطالب بتغيير تعريف دولة إسرائيل وتحويلها من دولة يهودية إلى "دولة مواطنيها".

(2) ويطالب بمنح مكانة خاصة ومعترف بها من قبل السلطات للأقلية العربية في إسرائيل،بحيث تتجسد هذه المكانة بمنح أتونوميا(حكم ذاتي) مؤسسية لهذه الأقلية بما يمكنها من إدارة شؤونها الخاصة بواسطة الفلسطينيين أنفسهم[4].

إلى جانب ذلك ، كان "التجمع الوطني" الحزب البرلماني الوحيد الذي انتقد اتفاقيات"أوسلو" والسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل حاد وعلني،مشيرا إلى مواطن الضعف فيها. إلا أن هذا النقد خفت فيما بعد،ربما لكي يكون للحزب صوت مسموع عند القيادة الفلسطينية وعلاقات حسنة معها[5].

إن مطالبة الأحزاب العربية بالكثير من الطلبات هو شيء، وأن تتحقق هذه الطلبات شيء آخر، فالسؤال الذي يطرح بالنسبة لبرنامج التجمع وغيره من الأحزاب العربية: هل ستتمكن الأحزاب

---

[1] - منى،زياد،عزمي بشارة(القضية والمحاكمة)، ص 119 ، ط 1 ،2003.

[2] - غانم، ومصطفى،التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل،ص 37 .

[3] - غانم، أسعد، التطور المدني للفلسطينيين في إسرائيل (الكتاب السنوي الثالث 2006)، ص 52، 2006، ابن خلدون، الجمعية العربية للبحث والتطوير.

[4] - غانم،الهامشيون في إسرائيل، ص 72.

[5] - روحانا وآخرون،تصويت بدون صوت،ص 15.

العربية يوما من تحقيق مطالبها السياسية في ظل الظروف التي تعيشها الأقلية الفلسطينية في مواجهة المؤسسة الإسرائيلية؟؟

المطلب السابع: الحركة العربية للتغيير:

أقيم هذا الحزب في العام 1996 بعد أن أعلن الدكتور أحمد الطيبي، الذي كان مستشارا للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات[1]، نيته خوض الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية ،إثر بروزه في الإعلام بسبب منصبه[2].

يقول الدكتور أحمد الطيبي:

(..نحن جزء من الشعب الفلسطيني، وخلال الأعوام الأخيرة كان هناك مطلبان للجماهير العربية في إسرائيل هما السلام والمساواة، وأحيانا يسبق أحدهما الآخر نظرا للتغييرات المحلية أو الأقليمية. فخلال الانتفاضة، انخفض مطلب المساواة وأصبح المطلب الأساسي هو المطلب السياسي الوطني بإقامة دولة فلسطينية والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. لقد أبرزت نتائج اتفاقية أوسلو مطلب المساواة كمطلب أولي لأن المواطن العربي اعتبر أن عربة الحل للقضية الفلسطينية وضعت على السكة وبدأت بالسير في هذا الاتجاه. إن غالبية نشاطات العرب حاليا تتمحور حول حقوقهم المدنية وجسر الهوة ما بين الوسط العربي واليهودي)[3].

وفي انتخابات الكنيست الخامسة عشرة(1999) تحالفت الحركة العربية للتغيير مع التجمع الوطني الديموقراطي، وحازا معا على مقعدين في الكنيست. وقد فض التحالف بعد الانتخابات بيوم واحد ليذهب كل في طريقه.

وفي انتخابات الكنيست السادسة عشرة عام 2003 تحالفت الحركة العربية للتغيير مع الجبهة الديموقراطية وحصل الطيبي على المقعد الثالث، وقد حاز هذا التحالف على ثلاثة مقاعد في الكنيست[4].

فيما يخص سياسة التحالفات لتجاوز نسبة الحسم ،هل من شأنها أن تخدم الأقلية الفلسطينية وهذا الحزب أو ذاك يملك مقعدا واحدا أو أكثر من مقعد في مواجهة المؤسسة الإسرائيلية المتعنتة التي تعادي كل ما هو عربي أو فلسطيني، فما عساه هذا المقعد أن يصنع!

---

[1] - ياسر عرفات(1929-2004 م) سياسي فلسطيني ورمز لحركة النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال ، رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب في عام 1996 . بعد توليه السلطة فاز مع يتسحاق رابين بجائزة نوبل للسلام عام 1994.رؤساء فلسطين منذ 1996 www.Wikipedia.org

[2] - غانم،تقرير مدار الاستراتيجي 2005 ، ص249

[3] - زغيب،فلسطينيو 1948 ، ص282.

[4] غانم، ومصطفى،التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل،ص 39 .

المطلب الثامن: الحزب القومي العربي:

تأسس الحزب القومي العربي في كانون الثاني عام 2001 بعدما انفصل عضو الكنيست السيد محمد حسن كنعان[1] عن الحزب الديمقراطي العربي.

يسعى الحزب إلى نشر الفكر القومي العربي لدى العرب في إسرائيل،ويدعو إلى النضال ضد سياسة الدولة تجاه العرب في إسرائيل وتجاه القضية الفلسطينية عموما.

يرى الحزب ضرورة خلق نوع من التواصل السياسي والحضاري والثقافي بين العرب في إسرائيل وبين العالم العربي باعتبار العرب في إسرائيل جزءا من الأمة العربية[2].

خاض الحزب انتخابات الكنيست العام 2003 من خلال قائمة مشتركة مع الحركة الإسلامية والحزب العربي الديموقراطي وفازت القائمة المشتركة بمقعدين فقط، ولهذا لم يستطع ممثله محمد كنعان دخول الكنيست[3].

وبعد هذا العرض للأحزاب العربية في الداخل الفلسطيني لا بد من الوقوف مع الإنجازات التشريعية لهذه الأحزاب داخل الكنيست الإسرائيلي ليتضح لنا مدى التأثير الذي تملكه تلك الأحزاب العربية على صنع القرار في كل ما يخص الأقلية الفلسطينية في ال 48 خصوصا والفلسطينيين والقضية الفلسطينية عموما.

---

[1] محمد حسن كنعان:من مواليد1955 في مدينة طمرة شمال فلسطين.كان المدير العام في الحزب العربي الديموقراطي في السنوات ما بين1990-1999 ، وتم انتخابه ممثلا في الكنيست عن الحزب الديموقراطي العربي عام 1999 . قام بالانفصال عن الحزب عام 2001 وأسس الحزب القومي العربي.(أعضاء الكنيست، Knesset.gov.il)

[2] - غانم،ومصطفى،التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، ص 39 -40

[3] - غانم ، تقرير مدار الاستراتيجي 2005 ، ص251.

المبحث الخامس: سن القوانين من قبل الأحزاب العربية

بعد مسح أجري[1] لجميع مشاريع القوانين التي قدمتها جميع الأحزاب العربية في الكنيست ال 16 (منذ عام 2003 وحتى عام 2005) ومتابعة إجراءات التشريع، كانت نتائج هذا الفحص كالتالي:

مشاريع قوانين	**294**
طرحت لنقاش أولي في الكنيست	**64**
أزيلت عن جدول أعمال الكنيست	**45**
حولت إلى لجان الكنيست المختلفة	**16**
صودق عليها في القراءتين الثانية والثالثة	**5**

أظهر الفحص أن نسبة ضئيلة (2% فقط) من مشاريع القوانين التي قدمتها الأحزاب العربية إلى طاولة الكنيست نجحت في اجتياز كافة مراحل التشريع وتحولت إلى قوانين.

الغالبية المطلقة لمشاريع القوانين لم تنجح في التحول إلى قوانين.

تمتاز غالبية تلك المشاريع بكونها تقع في:

(1) مجال" المطالب" لتحسين جودة الحياة اليومية، وضمان تمثيل الشريحة العربية في مؤسسات الدولة ، ولا تهدف لتحدي نظام الحكم القائم.

(2) مشاريع قوانين تأتي لتوفير حلول لمشاكل ملحة وطارئة في أجندة الأقلية العربية في الدولة، والتي نتجت بالأساس عقب سياسات الحكومة.

(3) جزء كبير من مشاريع القوانين لا يهدف لخدمة الأقلية العربية فقط أو الاستجابة لاحتياجاتها، حيث أن أهدافها عامة وشاملة وستساعد،في حال المصادقة عليها ، شرائح سكانية غير عربية أيضا.

إن نظرة سريعة إلى هذه القوانين التي قدمها نواب عرب وصودق عليها، يظهر أن هذه القوانين لا تمت بصلة إلى القضايا الجوهرية التي يعاني منها فلسطينيو ال 48 ، ولذلك وبشكل واضح لم يكن هناك مانع من أن يوافق أعضاء الكنيست على تمرير هذه المشاريع في القراءات الثلاث ولا أدري لعلهم فعلوا ذلك لئلا ترفض جميع مشاريع القوانين التي قدمها النواب العرب،وليكون لهم ورقة

[1] مركز مدى الكرمل للدراسات الاجتماعية التطبيقي- التقرير السنوي للرصد السياسي، ص 40، 2005.

توت يسترون به عورة الديموقراطية الإسرائيلية ،وإلا كيف يفسر عدم المصادقة إلا على خمسة مشاريع قوانين(في مواضيع هامشية) من أصل 294 مشروع قانون؟!!

وهذا بيان مفصل حول هذه المشاريع في المطالب التالية:

المطلب الأول: مشاريع القوانين التي صودق عليها في القراءة الثالثة:

من بين هذه المشاريع:

(1) مشروع قانون الرفق بالحيوان:

قدم إلى طاولة الكنيست في تاريخ 19/5/2003 واجتاز القراءة الثالثة في تاريخ 26/7/2005 ،(قدمه أعضاء الكنيست أحمد طيبي ومحمد بركة وعصام مخول[1])[2] هدف القانون منع المعاملة القاسية والتنكيل بالحيوانات.

(2) مشروع قانون لتعديل قانون الصحة العامة-

قدم إلى الكنيست في تاريخ 9/6/2003 وصودق عليه في تاريخ 14/12/2005 .(قدمه أعضاء الكنيست أحمد طيبي ومحمد بركة وعصام مخول)[3]. يطالب القانون بإلزام كتابة تحذير على أغلفة المكسرات التي يشكل أكلها خطرا على الأطفال دون سن الخامسة .

يحدد القانون أيضا وجوب إلصاق يافطة كهذه في أماكن البيع.

(3) مشروع قانون العقوبات:

قدم إلى الكنيست في تاريخ 6/12/2004 وصودق عليه في تاريخ 21/11/2005 .(قدمه أعضاء الكنيست أحمد طيبي ومحمد بركة وعصام مخول)[4]. يهدف القانون إلى تشديد المعاقبة جراء استخدام سلاح ناري لإطلاق الرصاص خارج ميدان الرمي بالرصاص،لكن بالأساس،يهدف هذا القانون إلى منع استخدام الأسلحة في الأعياد والأفراح، عقب تكاثر الإصابات.

---

[1] عصام مخول:من مواليد 1952 ،عضو الهيئة السياسية للحزب الشيوعي داخل الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة،عضو كنيست عن الجبهة في الكنيست الخامسة عشرة والسادسة عشرة.(www.Knesset.gov.il)أعضاء الكنيست

[2] - موقع الكنيست،تشريع القوانين.knesset.gov.il

[3] - المرجع السابق نفسه.

[4] - المرجع السابق نفسه.

(4) مشروع قانون توفير الكهرباء(أمر مؤقت):

قدم إلى الكنيست في تاريخ31/7/2003 وصودق عليه في القراءة الثالثة. (قدمه أعضاء الكنيست عزمي بشارة وجمال زحالقة [1] وواصل طه[2])[3].

يطالب القانون بتمديد فترة السماح بتوصيل الكهرباء إلى البيوت والمباني من سبعة أعوام إلى أحد عشر عاما.

المقصود هو المباني والبيوت التي حصلت على التصاريح المطلوبة، ولكن منع إيصالها بالكهرباء عقب تمديد الأمر المؤقت الذي يسمح بذلك.

المطلب الثاني: مشاريع قوانين اجتازت القراءة التمهيدية:

(1) مشروع قانون مراقبة المدارس(تعديل خزائن إيداع)، 2005 –

قدم مشروع القانون النائب عزمي بشارة ، في تاريخ24/1/2005 [4].

يهدف القانون إلى إلزام كافة المدارس في الدولة بتركيب خزائن إيداع لكل طالب. سيقلل استخدام خزانات الإيداع من وزن الحقيبة وسيقلل من الضرر الصحي للأطفال. لهذا يقترح عدم السماح بإعطاء رخصة لمدرسة ليس فيها خزائن كهذه لكل طالب.

اجتاز مشروع القانون قراءته التمهيدية ، ونقل للبت فيه الى لجنة الثقافة.

(2) مشروع قانون متضرري" البوليو"،2005 :

قدمه أعضاء الكنيست عزمي بشارة وجمال زحالقة وواصل طه وآخرون، في تاريخ 28/3/2005[5].

اجتاز المشروع القراءة التمهيدية في تاريخ 6/7/2005 بأغلبية 63 عضو كنيست.

قبيل نهاية دورة الكنيست ، في شهر ديسمبر 2005 ، صودق على المشروع في لجنة المالية وفي القراءة الأولى في هيئة الكنيست بغالبية 78 عضو كنيست.

---

[1] جمال زحالقة: من مواليد 1955 ،عضو كنيست عن حزب التجمع الذي يرأسه. معروف عنه سياسته المعارضة للحكومة الإسرائيلية وما تقوم به من ممارسات غير قانونية ضد الفلسطينيين. اعضاء كنيست عرب (www.Wikipedia.org)

[2] واصل طه:من مواليد 1952 ،يعتبر من مؤسسي حزب التجمع ورئيسه سابقا. عضو كنيست عن حزب التجمع في الكنيست السادسة عشر والسابعة عشر. واصل طه (http://www.alquds.com)

[3] - موقع الكنيست

[4] المرجع السابق نفسه.

[5] - المرجع السابق نفسه

يهدف القانون إلى تعويض الدولة المواطنين الذين أصيبوا بمرض " البوليو" جراء استخدام تطعيم ذي نجاعة متدنية في الخمسينيات والستينيات .

وكان قد أصيب غالبية المرضى في الخمسينيات بعد انتشار المرض، ولم تنجح الدولة في توفير التطعيم لكافة المواطنين، أو عقب التطعيم المخفق.

غالبية المرضى كانوا من العرب، أو اليهود الشرقيين.

المطلب الثالث: مشاريع قوانين لم تجتز القراءة التمهيدية:

(1) مشروع قانون التخطيط والبناء(تعديل توفير الكهرباء للبيوت المستوفية شرط الحصول على ترخيصات بناء)2005، تعديل بند 175 أ :

قدمه أعضاء الكنيست عزمي بشارة وجمال زحالقة وواصل طه في تاريخ 3/1/2005 [1]. يأتي مشروع القانون لحل مشكلة قاسية تواجه الأقلية الفلسطينية في الدولة، وتنبع أساسا من صعوبات الحصول على رخص بناء.عقب ذلك،فإن العديد من البيوت التي بنيت دون ترخيص، موصولة بالكهرباء بشكل غير قانوني، الأمر الذي يخلق مشكلة عدم أمان خطيرة. يأتي مشروع القانون لتسوية الموضوع دون منح شرعية للبناء غير القانوني.

(2) مشروع قانون التخطيط والبناء(تعديل تقرير موظفي خدمات الشؤون الاجتماعية) 2005 –

قدمه أعضاء الكنيست عزمي بشارة وجمال زحالقة وواصل طه في تاريخ 10/1/2005[(2)] .

في أقوال الشرح، يوضح مقدمو المشروع أن المحاكم في إسرائيل مخولة بإصدار أوامر هدم مبنى، دون أن يأخذ القانون الإسرائيلي بالحسبان أية اعتبارات اجتماعية أو إنسانية ، على سبيل المثال في تلك الحارات التي تسكن فيها عائلة في مبنى يناقش مصيره في المحكمة.

يسمح مشروع القانون للمحكمة بمطالبة موظف الخدمة الاجتماعية بتحضير تقرير حول وضع العائلة وانعكاسات الهدم. يرى مقدمو مشروع القانون أن هذا التقرير سيكمل الصورة أمام المحكمة عندما تصدر أمرا بهدم مكان سكني تقطنه عائلات .لا يلزم التقرير المحكمة بقبول أية نتائج، لكن المحكمة مخولة بالمطالبة به والتطرق إليه ضمن اعتباراتها بشأن الهدم أو عدم هدم أي مبنى، كذلك بشأن موعد الهدم.

وفق ادعاء مقدمي المشروع، لا تستطيع دولة ديموقراطية ومتحضرة أن تسمح لنفسها بتجاهل عوامل مثل الصحة، الوضع الاجتماعي، الوضع النفسي، في النقاشات المتعلقة بهدم بيت عائلة.

---

[1] - موقع الكنيست www.Knesset.gov.il.

[2] - المرجع السابق نفسه.

(3) مشروع قانون- أساس : حرية العمل(تعديل – قيود على حرية العمل) –

قدمه أعضاء الكنيست عصام مخول ومحمد بركة وأحمد طيبي إلى طاولة الكنيست في تاريخ7/1/2005[1].

وفق مشروع القانون لا يحفظ حق أساسي بموجب هذا القانون لأي جسم احتكاري ،في حال مارس سياسة التمييز ضد مستهلك أو مجموعة مستهلكين،بسبب انتمائهم القومي أو الديني أو موقعهم الجغرافي، أو لتسويغات أمنية.يحدد مشروع القانون أن الخدمة تمنح في وقت معقول.

يوضح مقدمو المشروع اقتراحهم بأننا نشهد في الأعوام الأخيرة تناميا في امتناع مؤسسات احتكارية،كشركة بيزك، عن توفير الخدمة للسكان العرب بسبب أعذار مختلفة وغريبة.

(4) مشروع قانون الثقافة والفن(تعديل – التمثيل الملائم لشريحة السكان العربية في المجلس)2005:

قدمه أعضاء الكنيست جمال زحالقة وعزمي بشارة وواصل طه في تاريخ 28/2/2005 [2].

يهدف مشروع القانون إلى ضمان التمثيل الملائم لشريحة السكان العربية في المجلس الإسرائيلي للثقافة والفن.

(حتى نهاية العام 2005 كان في المجلس 21 عضوا، منهم عربي واحد فقط).

(5) مشروع قانون الشركات الحكومية(تعديل التمثيل الملائم لشريحة السكان العربية)2005،

قدمه للكنيست أعضاء الكنيست أحمد طيبي ومحمد بركة وعصام مخول في تاريخ 7/3/2005[3].

يهدف مشروع القانون هذا إلى تعديل قانون الشركات الحكومية الذي يحدد منح التمثيل الملائم للسكان العرب في تركيبة الإدارة العامة فقط.

يطالب التعديل بدمج قانون التمثيل الملائم في كافة هيئات الشركات الحكومية، وبذلك يتم ترسيخ مكانة متساوية للسكان العرب، ما عدا في الشركات الحكومية الواقعة ضمن نطاق مسؤولية وزير الأمن.

(6) مشروع قانون التخطيط والبناء(تعديل الخرائط الهيكلية لبلدات بدوية في النقب)2006 –

قدمه عضو الكنيست طلب الصانع(القائمة العربية الموحدة) في تاريخ 30/3/2005 [4]، وهدفه تنظيم الخرائط الهيكلية للقرى غير المتعرف بها في النقب، وبحسبه:

---

[1] موقع الكنيست،تشريع القوانين knesset.gov.il. .

[2] -المرجع السابق نفسه.

[3] - المرجع السابق نفسه.

[4] - المرجع السابق نفسه.

"يجب على دولة إسرائيل أن تعترف بالبلدات المفصلة في مشروع القانون، ووضع حد للجرم المقترف بحق سكان تلك البلدات، مواطني الدولة البدو".

(7) مشروع قانون أساسي: الحقوق الاجتماعية:

قدمه عضوا الكنيست عزمي بشارة وعصام مخول في تاريخ 27/7/2005 [1].

ويهدف القانون إلى حماية الحقوق الاجتماعية وتوفير العيش بكرامة والرفاه الاجتماعي لكل فرد، على أساس العدل الاجتماعي والمساواة والالتزام بكرامة الإنسان.

تشكل الحقوق الاجتماعية عنصرا جوهريا وضروريا لحقوق الإنسان، وشرطا لقيام مجتمع ديموقراطي وإنساني يسعى لتحقيق العدل والمساواة الاجتماعية.

مشروع قانون أساس:الحقوق الاجتماعية، يأتي ليس من الفراغ القائم في هذا الصدد.

إن سياسة المؤسسة الإسرائيلية تجاه الأقلية الفلسطينية والممثلين العرب في الكنيست واضحة لا تحتاج لتبيان، فمشاريع القوانين التي تمسي قضايا مهمة وجوهرية بالنسبة للأقلية الفلسطينية تم وأدها،حتى أنها لم تجتز القراءة التمهيدية وهذا يدل بشكل قاطع على عداء المؤسسة الأسرائيلية السافر للأقلية الفلسطينية، وأن فرصة التغيير من خلال المطالب وتشريع القوانين لن ترضى به الدولة اليهودية في يوم من الأيام ما دام يخدم مصالح الجماهير العربية والداخل الفلسطيني.

وبسبب المعطيات التي ذكرت آنفا وغيرها فقد تبلور تيار عند فلسطينيي ال 48 يدعو لمقاطعة الانتخابات البرلمانية وهذا ما سنتعرض له في الصفحات التالية.

[1]- موقع الكنيست .knesset.gov.il

المبحث السادس: مقاطعة الانتخابات:

تُمكن إسرائيل من حيث المبدأ مواطنيها الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم الأساسية مثل حق الانتخاب والترشيح لمؤسسات الدولة، وتمكنهم من التعبير عن رأيهم والتمتع بحرية التنقل والتنظم.

من ناحية أخرى ، تحافظ الدولة على فوقية اليهود في جميع المجالات، بما في ذلك قوانين الدولة.

وتمارس إسرائيل من ناحية نظام حكم ديموقراطي ، بكل ما يتعلق بالمستوى المؤسساتي و إجراء الانتخابات بشكل دوري، وتغيير الحكومة وفصل السلطات وفصل الجيش عن السياسة وغير ذلك.

لكنها من ناحية أخرى لا تطبق المستوى الجوهري للديموقراطية.

وهذا ما يجعل الأمور أكثر صعوبة بالنسبة للأقلية، ويوصل لها رسالة تشير إلى ضآلة إحتمال تغيير الوضع ضمن الظروف الديموغرافية والسياسية السائدة[1].

أفرزت المسيرة البرلمانية ، ربما منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي، تيارا يشكك في جدوى الانخراط في انتخابات الكنيست كوسيلة فعالة في نضال الأقلية الفلسطينية لتحقيق حقوقها الجمعية والفردية.

وترسخ هذا التيار تدريجيا، كلما غاب أي وقع فعلي للأحزاب العربية في الكنيست، وكلما زاد تهميش هذه الأحزاب في إطار هيمنة الفكر الصهيوني الإقصائي المستحوذ على كنيست الدولة اليهودية[2].

لم يعد بالإمكان نقاش مسألة المقاطعة العربية للانتخابات البرلمانية الإسرائيلية بلا مبالاة، بل أصبح هناك توجه جديد ينبع من الأمور التالية:

(1) هناك شعور بعدم التأثير نابع من العقبات البنيوية التي يضعها النظام العرقي الإسرائيلي أمام المطالب العربية، ليس على مستوى الحقوق الجماعية فحسب، بل أيضا على مستوى الحقوق اليومية.

(2) والأمر الآخر وجود أزمة سياسية تنبع من كون الأحزاب العربية عاجزة عن تحقيق مطالبها الأساسية أو الاشتراك بعملية اتخاذ القرارات السياسية من خلال العمل البرلماني. وفي المقابل يرى العربي أن برامج سياسية خارج – برلمانية يمكن أن تتحقق وتنتظم بشكل أفضل من العمل البرلماني[3].

---

[1] غانم، تقرير"مدار" الاستراتيجي2005 ، ص244 .

[2] - نخلة، مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل ، ص25 .

[3] غانم،التطور المدني للفلسطينيين في إسرائيل ، ص53 -54 .

جدول يبين مشاركة العرب في الانتخابات من العام 1949 -2009 (النسبة المئوية%)

الكنيست	نسبة التصويت عند العرب	النسبة العامة	نسبة المقاطعة
1949	%79	%9،86	%21
1951	%86	%1،75	%14
1955	%90	%8،82	%10
1959	%85	%6،81	%15
1961	%83	%6،81	%17
1965	%82	%8،3	%18
1969	%80	%7،81	%20
1973	%73	%6،78	%28
1977	%74	%2،79	%26
1981	%68	%5،78	%32
1984	%72	%8،79	%28
1988	%74	%7،79	%26
1992	%70	%4،77	%30
* 1996	%78	%3،79	%22
* 1999	%75	%7،78	%25
** 2001	%19	%3،62	%81
2003	%62	%8،67	%38
2006[1]	%56	%2،63	%44
2009[2]	%53	%5،8	%48

*نتائج الانتخابات للكنيست فقط،بدون نتائج رئاسة الحكومة.

**نتائج انتخابات رئاسة الحكومة فقط.

[1] - غانم ، التطور المدني للفلسطينيين في إسرائيل، ص 55.

[2] - آخر المعطيات حول الانتخابات 2009.

بعد أحداث انتفاضة الأقصى في تشرين الأول 2000 ، والمقاطعة الجارفة للعرب في انتخابات رئاسة الحكومة عام 2001 ، ظهرت المقاطعة كنمط من أنماط الاحتجاج، وتحولت مع مرور الوقت من تعبير احتجاجي صامت إلى تعبير احتجاجي صارخ.

وظهرت جهات تنادي بالمقاطعة كنوع من العمل السياسي ومقدمة لتنظيم الأقلية العربية.

لقد أحجمت بعض المجموعات السياسية العربية طوعا عن المشاركة في السياسة البرلمانية وتأسست على أنها منظمات خارج البرلمان ، منها" أبناء البلد" و "الحركة الإسلامية".

وقد أدى هذا الموقف إلى انقسام الحركة الإسلامية في إسرائيل سنة 1996 .

حيث أن الجناح الجنوبي برئاسة الشيخ عبد ا نمر درويش(وبعد ذلك برئاسة الشيخ إبراهيم صرصور) أيد مشاركة الحركة الإسلامية في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية.

وقد شكل الجناح الجنوبي في الحركة الإسلامية القائمة العربية الموحدة بالتحالف مع الحزب الديموقراطي العربي، بينما عارض المشاركة في الانتخابات الجناح الشمالي للحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح[1].

المطلب الأول: مستويات المقاطعة:

المستوى السياسي:

هو الاحتجاج على الأوضاع السياسية العامة،إن كان ذلك على مستوى الفلسطينيين في الأرض المحتلة والسلطة الفلسطينية أو على الأوضاع التي يعيشها المواطنون الفلسطينيون داخل إسرائيل.

وتنطوي عملية الاحتجاج على إقرار بأن المقاطعة ليست مبدئية، ولا تشكل سؤالا حول شرعية المؤسسة البرلمانية الإسرائيلية ذاتها، وإنما هي خطوة عملية قد يعود صاحبها إلى الاقتراع من جديد إذا تغيرت هذه السياسة[2].

لا تستوفي الأحزاب العربية في إسرائيل تعريف وظائف الأحزاب الحديثة.

فهي غير مخولة باقتراح مرشحين لوظائف رسمية، ولا تؤثر في بلورة السياسة العامة، ولا تعتبر شريكا شرعيا في الائتلافات الحكومية، ولا حتى كجزء شرعي من المعارضة. فالهوة ما بين مطالب هذه الأحزاب وبين السياسة الإسرائيلية قد بلغت أبعادا لا تسمح للأحزاب العربية بالتأثير على السياسة في إسرائيل[3].

---

[1] - الحاج،تعليم الفلسطيني في إسرائيل...، ص 74-75

[2] روحانا، وآخرون،تصويت بدون صوت، ص82-83 .

[3] - شحادة،إمطانس، إسرائيل والأقلية الفلسطينية 2005 ، ص 13، 2005 ، مدى الكرمل ، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، حيفا.

في مبنى نظام الحكم الإسرائيلي كانت الأحزاب العربية دائما في موقع المعارضة وكان التعامل معها على أنها ممثلة الأقلية العربية- الفلسطينية المعادية التي لا يمكن الوثوق بها أو جعلها شريكا في الائتلاف الحكومي[1].

المستوى الأيديولوجي:

هنالك حركتان سياسيتان بين الفلسطينيين في إسرائيل تقاطعان الانتخابات على أساس أيديولوجي، "حركة أبناء البلد" و "الحركة الإسلامية" حتى العام 1996 ، والحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح منذ العام1996 .

وتشكل المقاطعة الأيديولوجية حسب استطلاعات الرأي في العقد الأخير، حوالي10% من مجمل الممتنعين العرب.

يعتقد التيار الأيديولوجي أن المشاركة في الانتخابات تضفي الشرعية على ديموقراطية الدولة، وأنه لا يمكن من خلالها أن يتم تغيير أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل.

المستوى الفني:

وهي المقاطعة النابعة من انعدام الاهتمام بالعمل السياسي والمشاركة السياسية ، ليس لدوافع أيديولوجية ولا سياسية[2].

إن وصول نسبة المقاطعين للانتخابات البرلمانية عند فلسطينيي ال 48 إلى قرابة ال 50 بالمائة في انتخابات 2009 له دلالات واضحة أن حالة الاغتراب التي يعيشها فلسطينيو ال 48 أصبحت تفوق احتمالهم، كما وأن عدم القدرة على التأثير قد جعلت التغيير من خلال المشاركة في الانتخابات البرلمانية أمرا ميؤوسا منه، ولذا من المؤكد أن نسبة المقاطعين ستزداد في الانتخابات القادمة، إلا إذا تغيرت سياسة الدولة الصهيونية تجاه الأقلية الفلسطينية ، ولا يبدو أن ذلك سيحدث في ظل ذهاب المجتمع اليهودي نحو اليمين أكثر ، وانسداد الأفق السياسي بالنسبة لوجود حلول للقضية الفلسطينية.

---

[1] - غانم ، أسعد،وأوتسكي- لزار ،سارة ، التصويت في الوسط العربي في انتخابات الكنيست الخامسة عشر، ص 23 ، مركز السلام للأبحاث،جفعات حبيبة.(بالعبرية).

[2] غانم، التطور المدني للفلسطينيين في إسرائيل، ص 56 .

المطلب الثاني: تلخيص أسباب مقاطعة الانتخابات:

إن ظهور وتبلور تيار المقاطعة للانتخابات له أسباب وجيهة في نظر الشرائح التي قاطعت الانتخابات، فلم تأت هذه الظاهرة من فراغ لكنها ولدت من رحم ظروف ومناخات صعبة للغاية دفعت المقاطعين إلى القيام بهذه الخطوة.

هنالك عدة أسباب لهبوط نسبة الناخبين العرب نجملها فيما يلي:

(1) عدم الثقة بمؤسسات الدولة، وبشكل خاص بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر 2000 (انتفاضة الأقصى)[1].

(2) عدم الثقة بالكنيست كموقع يخدم مصالحهم.

(3) رفض المشاركة بما يسمى"طقوس" الديموقراطية الإسرائيلية على ضوء الوضع السياسي والأمني وما تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

(4) رغم أن وسائل الإعلام تجاهلت الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات، إلا أن هذه الدعوة كان لها تأثير كبير بين الناخبين العرب، وبالطبع فإن مقاطعة الحركة الإسلامية أثرت على هبوط نسبة التصويت.

(ظهور تيار المقاطعة: ظهرت اللجنة الشعبية لمقاطعة الانتخابات لأول مرة في انتخابات رئاسة الحكومة في العام 2001 ، لتعزيز الإجماع العربي لمقاطعة الانتخابات كخطوة احتجاجية على مقتل 13 مواطنا عربيا برصاص قوات الأمن الإسرائيلية ، وقد عملت اللجنة في انتخابات عام 2003 ، ولكنها تنظمت بشكل أفضل في انتخابات 2006 و 2009 .

وتضم اللجنة الشعبية أجساما سياسية مقاطعة للانتخابات مثل حركة أبناء البلد، وشخصيات أكاديمية وجماهيرية وإعلامية فاعلة على الساحة العربية).

(5) عدم الثقة بالأحزاب العربية نفسها ، واعتقاد قطاعات واسعة من الجمهور أن هذه الأحزاب لا تساعد الناس في حل قضاياهم اليومية[2].

(6) إن الذين يمتنعون عن التصويت لأسباب دينية يمثلون تيارا يمتنع بشكل واعٍ عن الاشتراك بهدف عدم إضفاء الشرعية على المؤسسة البرلمانية الاسرائيلية. ويعتقد المقاطعون في هذا

---

[1] انتفاضة الأقصى: أحداث تشرين الأول 2000، وهي مسمى آخر لانتفاضة الأقصى،حيث قامت الشرطة الإسرائيلية بقواتها المختلفة بقمع المتظاهرين في الداخل الفلسطيني مما أدى إلى ارتقاء 13 شهيدا منهم، وقد أقامت الحكومة الإسرائيلية لجنة تحقيق عرفت بلجنة"أور" إلا أنه لم يتم إدانة أي عنصر من عناصر الشرطة، ولم تتم الإشارة إلى المسؤول الحقيقي على المستوى السياسي والحكومي عن هذه المجزرة والتي هي نتيجة سياسة الدولة اليهودية تجاه "مواطنيها" الفلسطينيين.الباحث

[2] قضايا إسرائيلية، مجلة فصلية تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)، ص16،العدد التاسع، السنة الثالثة 2003.

المستوى، أن الدولة اليهودية ليست دولة شرعية وأن مشاركة المواطنين العرب في الانتخابات تجعل منهم أداة تستعملها إسرائيل من أجل كسب الشرعية في أعينهم وفي أعين العالم[1].

في مقابلة أجريت مع الشيخ رائد صلاح رئيس بلدية أم الفحم السابق ورئيس الجناح الشمالي للحركة الإسلامية(حزيران1996) رفض الشيخ وبشكل قاطع ترشح هذه الحركة للانتخابات البرلمانية الإسرائيلية.

وأشار الشيخ رائد صلاح إلى أن أحد الأسباب الرئيسية التي تحول دون مشاركة هذه الحركة في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية تكمن في الشريعة الإسلامية التي تمنع الحركات الإسلامية من المشاركة في برلمان غير مسلم[2].

وفي تأكيد للنائب إبراهيم عبد ا صرصور(رئيس الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية سابقا) على مدى تأثير المقاطعة لأسباب دينية على نسبة التصويت في الوسط العربي لانتخابات الكنيست يقول: "إن دعوة الحركة الإسلامية الشمالية إلى مقاطعة الانتخابات بعد أن كانت تكتفي في ما مضى بالمقاطعة من دون الإضطرار إلى توجيه مثل هذه الدعوة إلى الجماهير العربية،أدى لانشقاق أوسع للحركة"[3][4].

---

[1] - روحانا،وآخرون ،تصويت بدون صوت، ص83.

[2] - الحاج،تعليم الفلسطيني...،ص 75 .

[3] - عبد ا ،إبراهيم،الحركة الإسلامية في فلسطين. www.almesbar.net.

[4] - انظر الملحق رقم(6)ص157 : بيان للحركة الاسلامية يبين موقفها من انتخابات الكنيست الثامنة عشر.

الفصل الثالث

المشاركة في الكنيست بين الشرع والواقع

ويقسم الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: الحاكمية، ويضم ستة مطالب:

المطلب الأول: حقيقية الحاكمية.

المطلب الثاني: الحاكمية في ضوء الكتاب والسنة.

المطلب الثالث: أقوال العلماء حول معنى الحاكمية.

المطلب الرابع: الحاكمية في العصر الحديث.

المطلب الخامس: حال المؤمنين والكافرين مع الحاكمية.

المطلب السادس: طاعة أولياء الأمور ليست مطلقة.

المبحث الثاني: أدلة المجيزين للمشاركة في الكنيست الإسرائيلي، ويضم ستة مطالب:

المطلب الأول: الأدلة من القرآن الكريم.

المطلب الثاني: الأدلة من السنة النبوية.

المطلب الثالث: مقاصد الشريعة وفقه الموازنات.

المطلب الرابع: المعقول.

المطلب الخامس: أدلة خاصة للمجيزين من فلسطيني 48.

المطلب السادس: الضوابط الشرعية للمشاركة في المجالس النيابية.

المبحث الثالث: أدلة المانعين للمشاركة في الكنيست الإسرائيلي، ويضم ستة مطالب:

المطلب الأول: الأدلة من القرآن الكريم.

المطلب الثاني: الأدلة من السنة النبوية.

المطلب الثالث: مقاصد الشريعة وفقه الموازنات والمصالح المرسلة.

المطلب الرابع: المعقول.

المطلب الخامس: أدلة خاصة لمانعي المشاركة في الكنيست الإسرائيلي من فلسطينيي 48.

المطلب السادس: فتاوى أعلام المانعين من المشاركة في الكنيست الإسرائيلي.

(1) المبحث الرابع: المناقشة والترجيح، ويضم ستة مطالب:

المطلب الأول: القرآن الكريم.

المطلب الثاني: السنة الشريفة.

المطلب الثالث: مقاصد الشريعة وفقه الموازنات والمصالح المرسلة.

المطلب الرابع: المعقول.

المطلب الخامس: الترجيح بين القولين.

المطلب السادس: تصريحات بعض النواب العرب في الكنيست الإسرائيلي عن العمل السياسي من داخل الكنيست.

المبحث الأول: الحاكمية :

إن الأمة الإسلامية قد احتكمت على مدار التاريخ الطويل إلى شرع ا عز وجلّ، واستمر هذا التحاكم إلى بدايات القرن العشرين، حيث أُلغيت الخلافة الإسلامية وأصبحت الأمة شعوباً ودولاً تحتكم إلى مناهج ودساتير وضعية.

وقد عزل الإسلام في معظم الدول الأسلامية عن الحكم والتشريع والسياسة، بل عن الحياة بشكل عام، إلاّ في الأحوال الشخصية ومراسم الأعياد والمناسبات. ومن هنا كان على الدعاة والعلماء والجماعات الإسلامية في الدول العربية والإسلامية مواجهة معضلة تتعلق بالمشاركة في المجالس النيابية والوزارات في هذه الدول المسلمة المعاصرة، لأن المجالس النيابية التي تولد من رحمها الوزارات تتعارض مع الإسلام في أعظم أركانه، إلا وهو الحاكمية رب العالمين.

وإن المشاركة في الكنيست الإسرائيلي – القلب النابض للكيان اليهودي – تستلزم الوقوف طويلاً وبشكل تفصيلي مع معنى الحاكمية في الإسلام. وخصوصاً عندما تكون المشاركة في ظلّ الكيان الإسرائيلي، الذي أقيم ظلماً وعدواناً على أرض فلسطين الحبيبة، حيث يتم من خلال الكنيست تشريع القوانين، لا أقول التي تتعارض مع الحاكمية فحسب بل يتم تشريع القوانين التي تحارب فلسطينيي ال48 وتحاصر الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، وتكيد للعرب والمسلمين عموماً.

وفي الكنيست تُصنع القرارات التي تُشَرعِن للاحتلال والعدوان على الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية.

المطلب الأول: حقيقة الحاكمية:

الحاكمية في اللغة:

مشتقة من الحكم: وهو القضاء، وأصله المنع، يقال: حكمتُ عليه بكذا، إذا منعتُه من خلافِهِ، فلم يقدر على الخروج من ذاك، وحكمتُ بين القوم: إذا فصلتُ بينهم، فأنا حاكم وحكم، والجمع: حكّام، وحكمتُ: بمعنى منعت ورددتُ، ولهذا قيل للحاكم بين الناس حاكم، لأنه يمنع الظالم عن الظلم[1].

ومادة الحكم: من الإتقان، يقال: أحكمت الشيء، إذا أتقنته، فاستحكم هو: صار كذلك[2].

الحاكمية في الاصطلاح:

تعني: " أن مصدر الأحكام في الشريعة الإسلامية هو ا تعالى وحده "[3]

---

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت711ه)، لسان العرب،مادة(حكم) ج2، ص143-144، ط1، دار صادر، بيروت.

[2] الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، المصباح المنير، ط2، 1997م، المكتبة العصرية – بيروت.

[3] زيدان، عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، ص69، ط6، 1417ه -1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

يظهر بوضوح الارتباط الوثيق بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي لمعنى الحاكمية، بمفهوم أن القول الفصل والحكم الذي لا مخالف له ولا يجوز الخروج عليه هو حكم ا سبحانه وتعالى.

المطلب الثاني: الحاكمية في القرآن الكريم

يقول تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[1].

ويقول سبحانه: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ ﴾[2].

ويقول عز من قائل: ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ﴾[3] .

إن الآيات بمجموعها تشير إلى حقيقة جليةً، وهي: بما أن ا سبحانه وتعالى هو الذي خلق هذا الكون بكل ما فيه، فهو وحده يعلم ما يصلح الناس، ولذا فلا بد أن يكون المرجع في التحاكم في كل الأمور إنما سبحانه وتعالى وحده.

- **الحاكمية في السنة النبوية-**

قال رسول ا صلى ا عليه وسلم: (**يا معشر المهاجرين: خِصالٌ خمس إن ابتُليتُم بِهِن، ونزلن بكم، أعوذ با أن تُدركوهن...) وذكر منها: (وما لم تحكم أئمتُهم بكتابِ ا إلا جعلَ بأسهم بينهم)[4].**

إن النبي صلى ا عليه وسلم يحذّر الأمة الإسلامية من مغبة تنحية شرع ا عن الحكم والسياسة، إذ يترتّب على هذا التعطيل لكتاب ا شر مستطير وفساد عريض، وإن من يستقرئ تاريخ الأمة الإسلامية يجد أن نبوة الرسول الكريم تحقّقت في كل فترة لم يعمل ولاة الأمر والحكام بشرع ا ولم يتحاكموا إلى الكتاب والسنة، وإن النّاظر اليوم إلى حال الأمة بإمكانِهِ أن يرى تحقق نبوة الرسول الكريم، وذلك من خلال ما تُعانيه الأمة من وهنٍ وضعفٍ وتشرذُمٍ وتسلطِ الأعداءِ. والسبب ظاهر كالشمس في رابعة النهار، ألا وهو تعطيل الحكم بما أنزل ا عز وجل.

المطلب الثالث: أقوال العلماء حول معنى الحاكمية

لقد ورد في كتب الأصول في مبحث الحاكم:

" لا حاكم سوى ا تعالى، ولا حكم إلا ما حكم به "[5] .

---

[1] سورة المائدة، من الآية 40.

[2] سورة الإسراء، من الآية 111.

[3] سورة يوسف، من الآية 40.

[4] البيهقي، أبو بكر بن الحسين بن علي (ت458 ه)، السنن الكبرى، ج3، ص197، 1414ه-1994م، مكتبة دار باز، مكة المكرمة، تحقيق محمد عبد القادر عطا. والحديث صحيح، الألباني، السلسلة الصحيحة، ج1، ص206، ح 106.

[5] الأمدي، أبو الحسن علي بن عمر، الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص119،ط1404،1ه، دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق: د. سيد الجميلي.

" الحاكم هو الشرع دون العقل "[1].

" الحاكم لا خلاف في أنه ا   رب العالمين "[2].

وجاء في كتاب الاعتصام: " فالشريعة هي الحاكمة على الإطلاق، وعلى العموم، أي على الرسول عليه الصلاة والسلام وعلى جميع المكلفين، والكتاب هو الهادي، والوحي المنزل عليه مرشد ومبين لذلك الهدى، والخلق مهتدون بالجميع "[3].

يظهر جلياً أن اعتبار الحاكم هو ا   تعالى أمر لا ينكره أحد. يقول شارح مسلم الثبوت في أصول الفقه – رحمه ا   - : " إن اعتبار الحاكم هو ا ، أمر متفقٌ عليه بين أهل السنة والمعتزلة "[4]

إن الناظر إلى أقوال علماء الأصول يرى أنها متضافرة حول ذات المعنى وهو أن الحاكمية لا يجوز أن تكون لغير ا   عز وجل، وأن هذا الأمر محلّ اتفاق بين علماء الأمة، إذ أن موضوع الحاكمية هو من الأصول الكبرى في الإسلام وليس من الفروع ليكون محلاً للخلاف، فالمسلمون لا يكونون خاضعين ومستسلمين حقيقةً   إلاّ إذا كانت الحاكمية   وحده.

المطلب الرابع: الحاكمية في العصر الحديث:

إن الحاكمية هي ركن العقيدة المتين الذي لا يقوم الدين بدونه. وبناء على ذلك فإن التشريع، والحلال والحرام لا يكون إلا   ، ومن أعطى لنفسه هذه الصفة فقد جعل نفسه شريكاً   ، ويكون بذلك قد عرض نفسه لوعيد القرآن على هذا الجرم... قال تعالى:﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[5] **ويقول سبحانه:** ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[6]**، ويقول عز وجل:** ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[7]**.**

ورد في كتاب إعلام الموقّعين: " فقد أكّد ا   تعالى هذا التأكيد، وكرر هذا التقرير في موضع واحد، لِعظم مفسدة الحكم بغير ما أنزله وعموم مضرته، وبلية الأمة به"[8]

---

[1] السبكي، علي بن عبد الكافي، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي،ج1،ص135، ط1404،1ه، دار الكتب العلمية. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، إرشاد الفحول، ج1، ص25، ط1، 1412ه – 1992م، دار الفكر – بيروت.

[2] ابن أمير الحاج، محمد بن محمد بن حسن، التقرير والتحبير في علم الأصول الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، ج2، ص119، ط1، 1996م، دار الفكر، بيروت.

[3] الشاطبي، أبو اسحاق إبراهيم اللخمي (ت790 ه)، الاعتصام ، ج2، ص338، دار إحياء الكتب العربية.

[4] الأنصاري، عبد العلي محمد بن نظام الدين، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، ج1، ص25، دار الفكر، بيروت.

[5] سورة المائدة، من الآية 44.

[6] سورة المائدة، من الآية 45.

[7] سورة المائدة، من الآية 47.

[8] ابن القيم، أبو عبد ا   الدمشقي، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج2، ص280، 1973، دار الجيل، بيروت، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد.

إن أعداء الأمة قد عرفوا أن قوة المسلمين إنما تكمن في تحكيمهم لشرع ا عز وجل، وأنه لا يمكن أن تُقهر هذه الأمة وأن يتسلّط أعداؤها عليها إلا إذا استطاعوا أن ينّحوا كتاب ا وسنة رسوله عن واقع المسلمين إلى حيز الضمير والوجدان فحسب، وللأسف الشديد قد تمكّن أعداء الأمة من عزل الإسلام بروحه وعقيدته وأحكامه وتشريعاته عن واقع الأمة، فأصبح المسلمون يدينون بالإسلام، ولكنهم لا يحكمون به، وهذا من عظيم البلاء الذي نزل بالأمة.

ويقول الأستاذ عبد القادر عودة [1] رحمه ا : " ولستُ أدري كيف يؤمن هؤلاء بالإسلام عقيدة، ولا يؤمنون به نظاماً، أتراه عقيدة من عند ا ونظاماً من عند غير ا ؟! "[2].

يقول تعالى: ﴿ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ﴾[3].

وقد ورد في " مجموع الفتاوى" – حكم ا فيمن عطّل شرع ا مؤثراً غيره عليه:- " والإنسان متى أحلّ الحرام المجمع عليه، أو حرم الحلال المجمع عليه، أو بدل الشرع المجمع عليه، كان كافراً مرتداً باتفاق الفقهاء"[4].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ما ورد في مجموع الفتاوى إنما هو عمن عطّل شرع ا بصورة من الصور التي ذكرها وهو مدرك لما يعمل ومصِر عليه، إذ أن غالبية المسلمين الذين لا يحكمون الشرع في حياتهم أو لا يريدون أن تكون الحاكمية في الحكم والسياسة والتشريع، لا يعلمون حقيقة الحاكمية في الإسلام والأحكام المترتبة على من يجعلها لغير ا . قال تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٣١﴾ ﴾[5].

وقد بين هذا المعنى الإمام الشهيد حسن البنا[6] بكلماتٍ من نور: " والحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد والأصول، لا من الفقهيات والفروع، فالإسلام حكم وتنفيذ، كما هو تشريع وتعليم، كما هو قانون وقضاء، لا ينفك واحد منها عن الآخر"[7].

---

[1] عبد القادر عودة: (1906-1954م) قاض وفقيه دستوري، تم إعدامه بعد اتهام جماعة الإخوان المسلمين بمحاولة اغتيال الرئيس المصري جمال عبد الناصر عام 1954.إخوان مسلمون مصريون Wikipedia. org

[2] عودة، الشهيد عبد القادر ، المال والحكومة فدا الإسلام، ص79، ط5 1977، المختار الإسلامي، القاهرة.

[3] سورة النساء، من الآية 78.

[4] ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، ج3، ص267، ط1، 1417ه ، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، تحقيق محمد علي عجال.

[5] سورة التوبة، الآية 31.

[6] حسن أحمد البنا: (1906-1949م) مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، والمرشد الأول لها، اغتيل بقرار انجليزي في القاهرة ليلة 1949/2/12. Ihkwanwiki.com

[7] البنا، حسن أحمد، مجموعة الرسائل، ص170، 1412ه، 1992م، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة.

ويجلّي شهيد العقيدة سيد قطب[1] حقيقة أن الحاكمية من أسس العقيدة والإسلام، وأن المساس بهذا الركن يخرج المسلم عن الملة: " إن الحكم لا يكون إلا ، فهو مقصور عليه سبحانه بحكم ألوهيته، إذ الحاكمية من خصائص الألوهية، سواء ادعى هذا الحق فرد، أو طبقة، أو حزب، أو هيئة أو أمة، أو الناس جميعاً في صورة منظمة عالمية، ومن نازع ا سبحانه أهم خصائص الألوهية، وادعاها، فقد كفر با كفراً بواحاً، ويصبح به كفره من المعلوم من الدين بالضرورة "[2].

المطلب الخامس: حال المؤمنين والكافرين مع الحاكمية:

إن عصبة الإيمان تتعامل مع موضوع الحاكمية بالخضوع والإذعان لأمر ا ، لأنهم يدركون أنه لا معنى لإيمانهم دون إقرارهم بهذا الحق الخالص رب العالمين.

- ويمكن تلخيص موقف المؤمنين من هذا الركن من أركان العقيدة، بالتالي:

1) الاعتراف بالحاكمية:

فلا تكون الطاعة والعبادة بمفهومها الشامل في كل أمور الدين والدنيا إلا : ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ﴾[3].

وبهذا المفهوم ينتفي هذا الحق عن كل من نسبه إلى نفسه بلسان الحال أو المقال: فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ ﴾[4].

2) عدم مخالفة أحكام ا :

وقد جاء الخطاب في كتاب ا للمؤمنين واضحاً لا لبس فيه بوجوب الالتزام بأحكام ا والخضوع لها. ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ ﴾[5].

3) تحقيق القسط والعدل وبث الخير في العالمين:

فإن أهل الإيمان يسعون من خلال الحاكمية، وفهمهم العميق والدقيق لها أن ينشروا مبادئ هذا الدين والتي من أسسها إحقاق مبدأ العدل بين جنس البشر حيث وجدوا، فإن الخير الذي جاء به النبي صلى ا عليه وسلم لا بد أن يعم البشرية جمعاء.

---

[1] سيد قطب الشاذلي: (1906-1966م) كاتب وأديب ومنظّر مصري، عضو سابق في مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، أُعدم فجر الاثنين 1966/8/29.إخوان مسلمون مصريون www.Wikipedia.org

[2] قطب، سيد، في ظلال القرآن، ج4، ص1990،ط17، 1412ه -1992م، دار الشروق، القاهرة.

[3] سورة يوسف، من الآية 40.

[4] سورة البقرة، من الآية 256.

[5] سورة النور، الآية 51.

وفي هذا يقول صاحب كتاب الحكومه الإسلامية: " فصفات من يستحقون تأييد ا وعونه ونصرته، أنهم إذا ما أعطوا السلطة والحكم نهجوا على إقامة الصلاة، وأنفقوا أموالهم في إيتاء الزكاة، وكرسوا حكومتهم لخدمة وإعلاء ألوية الخير، واستخدموا سلطتهم في كفّ الشر وبتره والقضاء عليه، لا في نشره وإذكائه"[1].

- وفي قبالة معسكر المؤمنين هناك معسكر الكافرين والذي يتلخص موقفه من الحاكمية بالتالي:

1) محاربتهم لرسل ا ولأتباعهم:

إن ا عز وجل قد أرسل الرسل وأتاهم الكتب وأيدهم بالمعجزات ليقيموا دين ا واقعاً معاشاً في حياة الناس، ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ ﴾[2].

وإن المستقرئ للتاريخ يمكنه أن يرى بوضوح أن الطغاة والكافرين كانوا يحاربون دعوة ا لأنهم يدركون أن هذه الدعوة ستأخذ منهم سلطانهم الذي اغتصبوه بغير حق حينما نصبوا أنفسهم في موضوع الحاكمية على وجه التحديد آلهة مع ا أو من دونه، وهذا هو ديدن الكافرين في كل زمان كما هو في زماننا وإلى أن يفصل ا بين العباد.

2) رفضهم أن تكون الحاكمية ، مع إقرارهم بتصرفه بالكون: إن حقيقة الصراع بين المؤمنين والكافرين تدور حول ركن الحاكمية، وإلاّ فما معنى أن يعترف الكفار بأن ا هو الخالق الرزاق ومدبر شؤون الكون، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[3]، و: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ ﴾[4].

فإن القرآن قد عاب على الكفار رفضهم أن تكون الحاكمية مع إقرارهم بأنه تعالى مدبر شؤون هذا الكون، وهذا يحمل في طياته أنهم يريدون منازعة ا في سلطانه، لأنهم يستمدون منه ظلماً وعدواناً سلطتهم وسلطانهم المزعوم على العباد، ولهذا حكم ا عليهم بالكفر، فلا يستقيم الإيمان إلا بالإقرار . و وحده بسلطان الحاكمية، فهذا الركن لا ينبغي أن يكون إلا ، وكل من جحده فهو كافر وإن أقر بوحدانية ا وأنه المدبر لهذا الكون.

---

[1] المودودي، أبو الأعلى، الحكومة الإسلامية، ص85، المختار الإسلامي للطباعة والنشر، القاهرة، نقله إلى العربية أحمد إدريس.

[2] سورة البقرة، من الآية 213.

[3] سورة لقمان، من الآية 25.

[4] سورة يونس، الآية 31.

المطلب السادس: طاعة أولياء الأمور ليست مطلقة:

قد أوجب الإسلام الطاعة لأولياء الأمر الذين يقيمون شرع ا أو على أقل تقدير لا يهدمون أركان الإسلام وأحكامه، ويتحركون ضمن دائرة الإسلام الكبرى، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾[1]، ولكن هذه الطاعة التي أوجبها ا على المؤمنين لأولياء الأمر لها حدود قد رسمتها الشريعة وجعلتها منوطة بالشروط التالية:

1) الحكم بما أنزل ا ، وذلك بإظهار شعائر الإسلام، وأداء الأمانات التي أوجب ا أداءها إلى أهلها، بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ ﴾[2].

وقد بين صاحب كتاب "أنوار التنزيل" أن ا قد أمر بطاعة أولي الأمر بعد أن ألزم الحكام بالتزام منهج الحق والعدل، فإن لم يلتزموا فلا طاعة لهم[3].

2) أن الطاعة بالمعروف: فإن الحاكم هو رأس الهرم في الدولة الإسلامية، وقد كلّفه ا بأن يقيم أركان الدين، وأن يذُب عن حمى الإسلام، فإذا ما حاد الحاكم عن هذا المنهج وأمر بمعصية ا قولاً أو بتشريع ما يخالف الشرع فحينها لا سمع ولا طاعة.

يقول النبي صلى ا عليه وسلم: " **السمع والطاعة حق على المرء المسلم فيما أحب وكره، مالم يؤمر بمعصية، فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة "[4].**

وقد دلّ الحديث كما بين صاحب كتاب "الفتح" أن المسلم مأمور بأن يسمع وأن يطيع لكل حاكم يحكم بشرع ا ، وأن يصبر المسلم على ما يكره من الحاكم إلا إذا أمر بمعصية ا ، فلا سمع ولا طاعة[5].

---

[1] سورة النساء، من الآية 59.

[2] سورة النساء، من الآية 58.

[3] البيضاوي، أبو سعيد عبد ا بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج2، ص205-206، 1416ه، دار الفكر، بيروت، تحقيق عبد القادر عرفات حسونة.

[4] البخاري، أبو عبد ا محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت256ه)، الجامع الصحيح المختصر، (كتاب الأحكام باب الطاعة للإمام مالم تكن معصية) ج6،ص2612،ح6725، ط3، 1407ه-1987م.، دار ابن كثير ، بيروت، تحقيق د. مصطفى البغا .

[5] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852ه)، فتح الباري، ج13، ص123، 1379 ه ، دار المعرفة، بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب.

المباركفوري، أبو العلا محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت1353 ه)، تحفة الأحوذي، ج5، ص298، دار الكتب العلمية، بيروت.

3) أن تكون الطاعة في حدود القدرة: إن ا قد أوجب الطاعة على المسلم للحاكم، ولكن من رحمته سبحانه أن جعل هذه الطاعة في حدود الاستطاعة، حتى يتمكن المسلم من أداء ما عليه تجاه الحاكم، قال تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[1].

ويقول النبي صلى ا عليه وسلم: " **ومن بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه، فليطعه إن استطاع ...** "[2]، وقد دلّ الحديث على أن على المسلم أن يلتزم بالبيعة وأن يؤدي حقوقها في حدود استطاعته.

---

[1] سورة البقرة، من الآية 286.

[2] أخرجه مسلم، الصحيح (كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول)، ج3،ص1472، ح1844 .

المبحث الثاني: الدخول في الكنيست بين المجيزين والمانعين:

إن الناظر لواقع أنظمة الحكم المعاصرة يراها أقصت الشريعة الإسلامية عن الحكم كلياً أو جزئياً، وعطلت أحكامها في شؤون الحياة، وآثرت المبادئ العلمانية، والقوانين الوضعية لتتربع على سدة الحكم بدلاً من شريعة ا .

ومن هنا كان على الجماعات الإسلامية في الدول العربية والإسلامية النظر من خلال فقه المصالح والمفاسد عند بحث موضوع المشاركة في المجالس النيابية والوزارات حتى يحققوا المصلحة الراجحة ويجتنبوا المصالح المرجوحة.

وقد انقسم أهل العلم في هذه المسألة إلى فريقين:

- ❋ الفريق الأول: ويقول بالمنع، وأبرز من يمثل هذا التيار الشيخ أبو نصر الإمام، والدكتور حسن قاطرجي، الشيخ محمد قطب والأستاذ محمود المحامي[1].
- ❋ الفريق الثاني: ويقول بالجواز، ويمثّل هذا القول الشيخ جاسم الياسين، والإمام الشهيد حسن البنا، الدكتور سلمان العودة، الدكتور عبد الرحمن عبد الخالق، والشيخ عبد العزيز بن باز، الدكتور عصام العريان، الشيخ علي الخفيف، الدكتور فتحي يكن، الشيخ فيصل مولوي، الشيخ محمد أبو زهرة، الشيخ محمد بن عثيمين، الشيخ مصطفى مشهور، الشيخ منّاع القطان، العلاّمة القرضاوي، الدكتور محمد أبو فارس وعمر سليمان الأشقر[2].

إن التقسيم المذكور أعلاه إنما يتعلق بالمشاركة في المجالس النيابية في الدول العربية والإسلامية، وليس له علاقة مباشرة بحكم المشاركة في الكنيست الإسرائيلي، ولكنه المستند الشرعي العام لمن يرى جواز المشاركة في الكنيست من فلسطينيي 48.

وفي الصفحات التالية نسلّط الضوء على أدلة الفريقين...

---

[1] قسم الفتاوى،حكم المشاركة في المجالس النيابية www.islamtoday.net

[2] الأشقر، عمر سليمان، حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، ص108، ط1، 1412ه-2001م ، مكتبة الفرقان ، عجمان.

المطلب الأول: أدلة المجيزين للمشاركة في الكنيست الإسرائيلي:

الفرع الأول: الأدلة من القرآن الكريم:

أ. قال تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [1]

وجه الدلالة:

إن المشاركة في المجالس النيابية تتيح الاعتراض على التشريعات المخالفة للإسلام، وإقامة الحجة على أعضاء المجالس، وإعلان حكم الإسلام في كثير من القضايا، وهذا من باب الدعوة العامة التي أوجبها ا تعالى علينا.

فإذا أمكن للجماعات الإسلامية أن تعلن حكم الإسلام على الأشهاد، وتنقله وسائل الإعلام في الداخل والخارج، كان ذلك حينئذ واجباً تأثم إن لم تأخذ به[2].

ب. قال تعالى: ﴿ قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا ۖ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ﴿٩١﴾ ﴾[3].

وجه الدلالة:

ورد في تفسير "تيسير الكريم الرحمن"-: " إن ا يدفع عن المؤمنين بأسباب كثيرة، وقد يعلمون بعضها وقد لا يعلمون شيئاً منها، وربما دفع عنهم بسبب قبيلتهم وأهل وطنهم الكفار، كما دفع ا عن شعيب رجم قومه بسبب رهطه، وأن هذه الروابط التي يحصل بها الدفع عن الإسلام والمسلمين لابأس بالسعي فيها، بل ربما تعين ذلك، لأن الإصلاح مطلوب حسب القدرة والإمكان.

لذا لو سعى المسلمون الذين تحت ولاية الكفار، وعملوا على جعل الولاية جمهورية يتمكن فيها الأفراد والشعوب من حقوقهم الدينية والدنيوية،لكان أولى من استسلامهم لدولة تقضي على حقوقهم الدينية والدنيوية وتحرص على إبادتها، وجعلهم عمالاً وخدماً لهم، نعم إن أمكن أن تكون الولاية للمسلمين وهم الحكام، فهذا المتعين، ولكن لعدم إمكان هذه المرتبة، فالمرتبة التي فيها دفع ووقاية للدين والدنيا مقدمة "[4].

---

[1] سورة النحل، من الآية 125.

[2] الأشقر، عمر سليمان، حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، ص108-109، ط1، 1412ه-2001م، مكتبة الفرقان، عجمان.

[3] سورة هود، الآية 91.

[4] السعدي، عبد الرحمن بن ناصر (ت 1376 ه)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنّان، ص345، ط7، 1418ه - 1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

الفرع الثاني: الأدلة من السنة النبوية:

أ. قال رسول ا صلى ا عليه وسلم: " **من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان** "[1].

وجه الدلالة:

إن الرسول أمر بتغيير المنكر، وعدد لذلك المراتب، وتُعد المشاركة في المجالس النيابة وسيلة فاعلة وقوية من وسائل التغيير التي أمرنا بها النبي لا سيما وأن كلمة الحق تصل إلى قبة البرلمان، والذي يمثل موطن صنع القرار[2].

ب. وقال أيضاً عليه الصلاة والسلام: " **إنه يستعمل عليكم أمراء فتَعرفون وتُنكرون، فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلِم، ولكن من رضِي وتابع "[3].**

وجه الدلالة:

إن هذه الأحاديث وكثيراً من أمثالها في الصحاح، هي دليل على جواز المشاركة في المجالس النيابية، وربما لوجوبها أحياناً، وذلك لأن الرسول يبين موقف المسلم من الإمراء المنحرفين، فإذا اعتزلهم فقد سلم، وإذا خالطهم وسكت على منكرهم، فقد هلك، وإذا نابذهم فقد نجا، والمنابذة يمكن أن تكون في ساحة المجتمع الواسع، ولكنها عادة لا تؤدي إلى نتيجة، ويظل المنكر شائعاً، وقد تكون المنابذة في المجالس النيابية هي بلا شك أقوى وأبعد أثراً، وقد تؤدي ولو في حالات قليلة لإزالة المنكر، وإذا وجد هذا الاحتمال فإنها تصبح هي الأفضل، لأن المقصود من المنابذة ليس مجرد إنكار المنكر وإنما تغييره لمن استطاع، وهذا ما يؤيده الحديث السابق المشهور " **من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"[4].**

---

[1] أخرجه مسلم، أبو الحسين النيسابوري، الصحيح (كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان) ج1،ص69،ح49، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

[2] الأشقر، حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، ص123.

[3] أخرجه مسلم، الصحيح (كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء) ج3، ص1481، ح1854.

[4] يكن ، فتحي، أضواء على التجربة النيابية الإسلامية في لبنان، ج3، ص220، ط1، 1400ه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، تحقيق طه جابر فياض العلواني.

الفرع الثالث: مقاصد الشريعة وفقه الموازنات والمصالح المرسلة:

قبل مناقشة الدليل الثالث من أدلة القائلين بالجواز من الأنسب عرض ما يتعلق بالمصلحة المرسلة وأقسامها وضوابطها في الشرع، وذلك لتسليط الضوء من خلالها على ما يقوله القائلون بالجواز.

المصالح المرسلة:

لغة:

المصالح جمع مصلحة، وهي المنفعة، والمصلحة كالمنفعة وزناً ومعنى.

فالمراد بها لغة: جلب المنفعة، ودفع المضرة. والمرسلة أي المطلقة[1].

اصطلاحاً-

" هي عبارة عن المصلحة التي قصدها الشارع الحكيم لعبادِهِ من حِفظ دينهم، ونفوسهم، وعقولهم، ونسلهم وأموالهم طِبق ترتيب معين فيما بينها"[2].

ورد في كتاب الإحكام: " هي مصلحة لم يشهد الشرع لها باعتبار ولا إلغاء "[3].

وتنقسم المصالح من حيث مقصد الشرع إلى ثلاثة أقسام:

1) ضرورية: وهي التي ترجع إلى حفظ النفس والعقل والمال والدين والعرض. وإذا اختلّ منها أمر اختلّت المعايشة به وعمت الفوضى.
2) حاجية: وهي الأمور التي تقتضيها سهولة الحياة، أو ما أدى إلى حرج كبير من غير خوف على فوات ما سبق من المصالح الخمس.
3) تحسينية: وهي الأمور التي تجعل للحياة جمالا، ومرجعها إلى تهذيب الأخلاق وتحسين الصورة والمعاملات [4].

وتنقسم المصالح من حيث اعتبار الشرع لها أو عدمه – أيضاً – إلى ثلاثة أقسام:

(1) المصالح المعتبرة شرعاً، كما سبق في المصالح الخمس الكلية.

(2) المصالح الملغاة شرعاً، كمصلحة آكِل الربا في زيادة مالِه.

(3) المصالح المرسلة: وهي مصلحة لم يشهد الشرع لها باعتبارٍ أو إلغاءٍ كجمع القرآن في مصحفٍ واحد[5].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب،مادة(صلح) ج4، ص2479.

[2] الرازي، محمد بن عمر الحسين (ت606 ه)، المحصول في علم الأصول، ج2، ص220، ط1، 1400ه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، تحقيق طه جابر فياض العلواني.

[3] الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج3، ص290,ج1, 1404ه ,دار الكتاب العربي,تحقيق د.سيد جميلي.

[4] الزاهدي، ثناء ا ، تيسير الأصول، ص350، دار ابن حزم، بيروت.

[5] المرجع السابق، ص306-307.

وعموماً فقد اشترط الأصوليون شروطاً للمصلحة حتى تقبل ويعمل بها، ومن هذه الشروط:

1- أن تكون المصلحة ملائمة لمقاصد الشارع بحيث لا تتناقض مع أصلٍ من أُصولِهِ، ولا تُعارض نصاً أو دليلاً من أدلته القطعية.
2- أن تكون معقولة في ذاتها، جرت على الأوصاف المناسبة المعقولة التي يتقبلها العاقل، بحيث يكون ترتيب الحكم عليها مقطوعاً لا مظنوناً ولا متوهماً.
3- أن تكون مصلحة عامة للناس، وليس باعتبارها لمصلحة فردية أو طائفية معينة، لأن أحكام الشرع للتطبيق على الناس جميعاً[1].

وتتلخص المصالح التي قد تترتب على المشاركة في الحكم في النقاط التالية:

(1) درء بعض المفاسد والمؤامرات والمكائد عن العاملين بالإسلام وأهله والحركات العاملة بالإسلام.

(2) إزالة ما عِلِق بأذهان كثير من الناس من أن العاملين بالإسلام ليس لديهم القدرة على قيادة الناس، وإدارة نظامهم، فالمسلم الذي يخاف ا ويخشاه أولى الناس بالريادة والقيادة، وهو صاحب الأمانة الذي لا يخون.

(3) إعادة الثقة بالإسلام، وأنه دين قادر على تنظيم شؤون الحياة الخاصة والعامة، ولا يكون ذلك إلا بما يقوم به المشاركون من تحقيق للعدل وإزهاق للباطل.

(4) زيادة خبرة العاملين بالإسلام في طرق إدارة الحكم، وبدون ممارسة لا تحصل الخبرة.

(5) زيادة المراكز والمؤسسات الإسلامية التي تنشر الخير، ومحاربة المراكز والمؤسسات التي تنشر الرذيلة والضلال.

(6) قد يكون البديل للعاملين بالإسلام – إذا هم امتنعوا عن المشاركة في الحكم – أعداؤهم من الشيوعيين والصليبيين الذين إذا تسلّموا مراكز الحكم، فإنهم يسخّرون كلّ الإمكانات لمحاربة الإسلام وأهله[2].

---

[1] البدخشاني، محمد أنور، تيسير أصول الفقه، ص156-157، 1990، مطبعة كراتشي، باكستان.

[2] الأشقر، عمر سليمان، حكم المشاركة في الوزاة والمجالس النيابية ، ص104-105، ط2، 2009م، دار النفائس ، الأردن.

الفرع الرابع: المعقول:

1- إن طريق البرلمان سبيل لدعاية الحركة الإسلامية عن نفسها، فالبرلماني المسلم بإمكانه أن يعلن مفهوم الإسلام للقضايا في أكبر محافل المجتمع الذي يعيش فيه، والدعوة دوماً تسعى للإعلان عن نفسها في أي مجال، فكيف بأكبره؟ هذا فضلاً عما يمكن أن يطلع عليه الدعاة من أسرار الدولة في مختلف مؤسساتها السياسية والتشريعية، والعسكرية والمالية، ما لم يمكنها الوقوف عليه دون دخول البرلمان[1].

2- إن خلو هذه المجالس من الإسلاميين فرصة مواتية لغيرهم لطرح نظرياتهم، ثم التصويت عليها دون اعتراض، ويمكنهم من تقنين نظرياتهم وإلزام الأمة بها، وفي هذه من الخطورة ما لا يخفى، لأن الاعتراض على الشيء قبل الموافقة خير من السعي إلى إلغائه بعد تقنينه[2].

3- إن المشاركة تمكن الإسلاميين من إيصال حقوقهم إلى البرلمان، والمطالبة بحكم ا في أعلى مؤسسات الدولة.

4- صقل المواهب والقدرات لدى الإسلاميين، وخوض تجربة محاورة الآخرين بالحجة والبرهان، حيث إنه من مكملات الشخصية الإسلامية أن يكون لهم نصيب في الحياة السياسية، وإدارة شؤون البلاد.

5- تقديم الإسلام كنموذج صالح لكل زمان ومكان، من خلال خدمة الجماهير، والتصدي لقضاياهم اليومية، مما يعزز الثقة في الدعاة[3].

الفرع الخامس: أدلة خاصة للمجيزين من فلسطينيي 48:

إن من يرى جواز المشاركة في الكنيست الإسرائيلي قد اعتمد على أدلة لها علاقة وثيقة بباب المصالح والمفاسد، وذلك من خلال العمل البرلماني في الكنيست الإسرائيلي وهذه أدلتهم:-

(1) المشاركة في الكنيست من الأمور الاجتهادية:

يقول النائب الشيخ إبراهيم صرصور- الرئيس السابق للحركة الإسلامية، الجناح الجنوبي : " الانتخابات البرلمانية التي اختلفت فيها آراء الفقهاء بين محلّ ومحرم، وبين مشجع لخوض غمارها وداعٍ لمقاطعتها والانتهاء عنها. لعلّ الشيخ القرضاوي[4] من المفتين بالتحريم إلا لضرورة يقدرها

---

[1] الصناوي، محمد علي، الطريق إلى حكم إسلامي، ص262، ط1، 1390ه-1970م.

[2] الإسلاميون والبرلمانات والسياسة،فتاوى،سلمان بن فهد العودة www.islamtoday.net

[3] الأشقر، ، ص118-120.

[4] القرضاوي: يوسف عبد ا القرضاوي، ولد في مصر 1926م، أحد أبرز علماء السنة في العصر الحديث، ورئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ويعتبر المنظّر الأول لجماعة الإخوان المسلمين، وله ما يزيد عن 150 مؤلفاً.علماء دين سنة مصريون. www.wikipedia. Org

أهل الخبرة والعلم والدين من أصحاب القضية، بعد أن كان حلّلها، بل جعلها ضرورية في لقاء ضمه وإخوة مسؤولين في اسطنبول أوائل التسعينات. بينما يذهب الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي[1] والشيخ المولوي[2] نائب رئيس مجلس الإفتاء الأوروبي وغيرهم من المرجعيات الكبرى، إلى أن الانتخابات البرلمانية في إسرائيل من الأمور الاجتهادية التي يجب ألا ينظر إليها من خلال الحرام والحلال، بل من خلال قاعدة المصالح المرسلة التي تخضع لاجتهادات أهل الرأي والمشورة لأصحاب القضية "[3].

- يشير الشيخ إبراهيم بقوله: " لعل الشيخ القرضاوي من المفتين بالتحريم... "

أقول: بالرجوع إلى فتوى العلاّمة القرضاوي، نجد أن القرضاوي يفتي بالتحريم بشكل قطعي لا يحتمل التأويل[4].

- وقد أشار النائب إبراهيم صرصور كذلك إلى أن الشيخ فيصل مولوي يقول أن المشاركة في الكنيست من الأمور الاجتهادية التي يجب ألا ينظر إلها من باب الحلال والحرام..
- أقول: بالرجوع إلى كلام الشيخ فيصل مولوي نجد أن خلاصة فتوى الشيخ جواز المشاركة في الكنيست تحت ضابط الضرورة الملجئة، أما في غير هذه الحالة فلا يجوز .

مع تأكيده على الإلتزام بالأحكام الشرعية ومصالح المسلمين وإن كان هو شخصياً يعتقد أن كل أنواع المشاركة في الحكومة أو الكنيست لا يمكن أن ترفع ضرراً أو تحقق مصلحة ذات بال[5]

(2) المشاركة في الكنيست من باب جلب المنافع ودفع المفاسد-

يقول النائب الشيخ إبراهيم صرصور (الرئيس السابق للحركة الإسلامية / الجناح الجنوبي).

" الادعاء بأن خوض الانتخابات البرلمانية في إسرائيل، والعضوية في الكنيست فيه تكريس للاحتلال الصهيوني واعتراف عملي بشرعية إسرائيل، ادعاء لا يقوم على أساس وزعم لا يرتكز على أدلة نقلية أو شرعية أو عقلية، وتجاهل لسنن ا سبحانه وتعالى في إدارة الصراع بين الحق والباطل... ومن المناسب أن أؤكد في هذه المرحلة أن البرلمان الإسرائيلي ليس هو الرمز السيادي الوحيد للوجود الإسرائيلي، فإن كل شيء في إسرائيل هو رمز لوجودها ولسيادتها مثل الجواز الإسرائيلي، الوزارة الإسرائيلية، الوزير الإسرائيلي، الشركة الإسرائيلية، المحاكم الإسرائيلية...

ومن يتعامل مع هذه المؤسسات الإسرائيلية يعتمد على دليلين:

---

[1] محمد سعيد رمضان البوطي: من مواليد 1929م، عالِم متخصص في العلوم الإسلامية وله العديد من المؤلفات.علماء دين سنة سوريون Wikipedia.org

[2] مولوي: فيصل مولوي (1941-2011م)، قاض وفقيه ومستشار، داعية ومفكر إسلامي معروف في لبنان والعالم العربي والإسلامي وأوروبا، وله عدد من المؤلفات.علماء دين سنة لبنانيون Wikipedia.org

[3] mobadaratona.blogspot.com

[4] أنظر فتوى القرضاوي (الملحق رقم 1)،ص133.

[5] فتوى وآراء،الاعتراف بإسرائيل www.islamopediaonline.org

أ. الأول: أن التعامل مع هذه المؤسسات السيادية الإسرائيلية هو من باب جلب المصلحة أو دفع الضرر.

ب. والثاني: أن هذه ليست مؤسسات تشريعية إنما تنفيذية .

والجواب على الفرع الأول المذكور: إذا كانت القاعدة هي جلب المصالح ودفع الأضرار، فلماذا يستثنى الدخول في البرلمان من هذه القاعدة؟

أما جواب على الفرع الثاني: إذا كانت كل المؤسسات التي ذكرت هي رموز سيادية وتشريعية وتنفيذية في ذات الوقت، فيكون التعامل معها واحداً لا يتبدل، فلا ينبغي التشدد فيما لا يجب فيه إلا بعد النظر، وتغليب منطق المقاصد الشرعية العامة على النظرات الضيقة والتعصب لرأي واحد، في قضية اختلفت فيها الآراء، وتوسعت فيها دائرة الرحمة. فخوض الانتخابات البرلمانية إنما جاء لتحقيق مصالح المسلمين أو دفع أضرار عنهم، والانتخابات- في نظرنا ليست غاية في حد ذاتها ولن تكون، إنما هي وسيلة فقط، إن اقتنعنا بعدم جدواها، تحولنا إلى غيرها دون أن يرفّ لنا جفن"[1].

بتقديري ان كلام النائب إبراهيم صرصوربحاجة إلى تدقيق على النحو التالي:

- يقول النائب إبراهيم صرصور: " إن الإدعاء بأن خوض الانتخابات البرلمانية في إسرائيل فيه تكريس للاحتلال الصهيوني واعتراف عملي بشرعية إسرائيل، هذا ادعاء لا يقوم على أساس، وزعم لا يرتكز على أدلة نقلية أو عقلية أوشرعية.. ".

أقول: إن أعلام علماء الأمة الإسلامية قد أفتوا بالتفصيل في موضوع الكنيست، واستندوا على الأدلة النقلية والشرعية والعقلية، كما ووجه ما يزيد عن السبعين من علماء ومفكري الأمة نداءهم لفلسطينيي ال 48 بمنع الدخول في الكنيست الإسرائيلي لأدلةٍ قد بينوها [2] .

- يقول النائب إبراهيم صرصور أنه يجب التعامل مع قضية المشاركة في الكنيست كما يتم التعامل مع سائر الرموز السيادية في الكيان الإسرائيلي، (كجواز السفر والوزارات المختلفة والشركات والمحاكم...) ، وذلك من باب جلب المصلحة أو دفع الضر.

أقول: إن الرموز السيادية التي ذكرها سوى الكنيست، يتم التعامل معها من باب الضرورة لما تقدمه من خدمات لا غِنى لفلسطينيي 48 عنها،وفي الوقت ذاته لا تأتي بمفاسد ذات بال.

وأما المشاركة في الكنيست – الذي هو قلب المشاركة الصهيوني – فما الضرورة التي تُلزم بالمشاركة فيه؟!على ما في المشاركة من مفاسد حقيقية وعامة

(3) لماذا لا يمكن تحقيق أهداف الحركة الإسلامية إلا من داخل الكنيست؟

أجاب النائب الشيخ إبراهيم صرصور على هذا السؤال قائلاً:

---

[1] www.islamopediaonline. org

[2] أنظر ملحق رقم (4)ص151 .

1) لا نستطيع كإسلاميين أن نقف مكتوفي الأيدي حيال ما يواجه مجتمعنا من سياسات إسرائيلية عنصرية، حيث يشكل العمل الميداني والدعوي إضافة إلى العمل البلدي والبرلماني مجموعة من الوسائل التي تضع الحركة الإسلامية في صف واحد مع باقي التيارات في مواجهة السياسات الغاشمة سواء على الساحة الإسرائيلية أو الفلسطينية.
2) المجتمعات لا تعيش في فراغ، والعلاقة بين مجموعات المجتمع تقوم في أغلبها على تبادل المصالح، يترتب على ذلك كله اصطفاف داخل هذه المجتمعات، قد يأخذ الصفة السياسية،وقد يجاوزها إلى الصلة الأيديولوجية (الولاء والبراء) ، مما يحتّم علينا في الحركة الإسلامية ملء هذا الفراغ من خلال احتلال مواقع خدماتية وتمثيلية، تكون مدخلنا المشروع لتقديم الحل الإسلامي وإقناع الجماهير به.
3) نحن جزء من الصحوة الإسلامية المباركة في العالم، وحيثما نظرنا من حولنا فإننا نرى إخوتنا في الحركة الإسلامية يحققون انتصارات بارزة في العمل البرلماني، فِلِم يتقدم الإسلاميون هناك ثم نتأخّر هنا.
4) استنكافنا عن العمل السياسي مهما كانت أسبابه سيرسخ لدى الجماهير العريضة مفاهيم خاطئة ، منها:

عجز المسلمين عن حمل المسؤوليات، ومنها ان الإسلاميين لا يعملون إلا للمهام الدينية المحضة من إمامة وخِطابة وتغسيلٍ للأموات... الخ[1].

(4) الإنجازات التي تم تحقيقها من خلال الكنيست على لسان النائب إبراهيم صرصور:-

يمكن الإشارة باختصار إلى أهم الإنجازات التي تحققت من خلال الانتخابات البرلمانية.
1) تحقيق الوحدة البينية على مستوى الوسط العربي: الحركة الإسلامية، الحركة العربية للتغيير والحزب الديمقراطي العربي، على أمل أن تتكال جهود القائمة في إقامة أكبر تحالف على مستوى الأقلية العربية في الانتخابات القادمة.
2) قفزت الحركة الإسلامية على موقع متقدم جداً في خدمة الجماهير على المستوى الشعبي والرسمي.
3) احتلت الحركة الإسلامية موقعها الجليل والمحترم بجدارة، حيث تحظى باحترام كبير في الداخل والخارج.
4) اختراق كثير من المؤسسات والمواقع التي لم نكن نستطيع أن نصل إليها لولا ثقلنا الشعبي...

---

[1] جريدة الميثاق، ص20-21،العدد615 ،لعام 2008(مقابلة مع النائب الشيخ إبراهيم صرصور)

5) القدرة على إيصال صوت الحركة الإسلامية والمشروع الإسلامي إلى مختلف الدوائر الأكاديمية والعلمية والجماهيرية، في كل الأوساط في الداخل والخارج.
6) الحماية الأمنية وتشكيل غطاءٍ أمني ورسمي لكثير من النشاطات والنضالات المحلية والقُطرية.
7) تحقيق قائمة طويلة من الإنجازت المدنية والسياسية، كقانون المهن الطبية وقوانين فك الدمج وقانون ضريبة الأملاك، والمحاكم الشرعية والقضاء الشرعي والتعليم الديني والأوقاف والمقدسات، مكافحة الجريمة ومواجهة العنف، مساواة الحقوق في الجامعات والمعاهد، وتشغيل أعداد من الأكادميين في مختلف التخصصات، الحكم المحلي والأراضي ومناطق النفوذ، والتصنيع وحقوق العمال، والمرأة ورفع مكانتها والحفاظ على حقوقها، دعم القضية الفلسطينية سياسياً وانسانيا، وتدخلنا المستمر لدى الوزارات المخلتفة وخصوصاً الدفاع من أجل إدخال مواد الإغاثة على أنواعها التموينية والطبية، والوساطات السياسية بين الفرقاء الفلسطينيين...
8) مكّن العمل البرلماني من تفرغ أعداد كبيرة من أبناء الحركة الإسلامية الأكفاء للقيام بمهامهم على الساحة الجماهيرية والدعوية، إضافة إلى تنظيم النشاطات العامة في كل المناسبات، خصوصاّ أن الحركة الإسلامية تؤمن بالاستقلال المادي بعيداً عن المصادر التي يمكن أن تشكل خطراً على أمن الحركة الإسلامية واستقلالية قراراتها[1] .

- رد الشيخ كمال خطيب – نائب رئيس الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) على الإنجازات التي ذكرها النائب الشيخ إبراهيم صرصور:

" لا أعتبر هذه إنجازات ترقى لدرجة اعتبار الكنيست منصة لنَيل حقوقنا كجماهير فلسطينية، بل أعتبر النضال الجماهيري ذو بعدٍ ومفعول يفوق الكنيست عشرات المرات، فيجب تسخير طاقاتنا الجماعية وما أكثرها!

واعتقد أن الكنيست مقبرةٌ لهذه الطاقات، وللأحزاب نفسها، وأن الأحزاب تنوء تحت عبء وفائها بوعودها للناخب الفلسطيني، خصوصاً وأن إسرائيل استفادت أكثر بكثير من وجودنا داخل الكنيست"[2].

- تصريح النائب السابق عن الحركة الإسلامية ورئيس القائمة العربية الموحدة عبد المالِك دهامشة حول إنجازات النواب العرب في الكنيست (ترأس القائمة من 1996-2006م):

سؤال: " هناك من يقول أن النواب العرب جميعاً "يجعجعون" ويصرخون ولا طحين حيث لم يتمكّنوا مجتمعين من تشريع قوانين بعدد أصابع اليد الواحدة ".

---

[1] جريدة الميثاق،المرجع السابق، ص22.

[2] مستقبل القدس في ظل الكنيست ال22، 2008/7/17 Alaqsa.almountadayat.com

جواب: " صحيح، أنا لم أتمكّن من سن قانون واحد منذ دخولي الكنيست، ومع ذلك شاركتُ في تأييد سن بعض القوانين مثل قانون القضاة الشرعيين، وربط البيوت بالكهرباء... وهذه هي حال النواب العرب في البرلمان الإسرائيلي منذ 50 عاماً.
فالنواب اليهود لا يقبلون بأن نمارس مهمة تمرير مشاريع قوانين نقترحها ... (2004/8/20)"[1].

الفرع السادس: الضوابط الشرعية للمشاركة في المجالس النيابية:

إن المشاركة في المجالس النيابية لا بد لها من ضوابط شرعية حتى تكون في إطار الشرع.
وذكر المجيزون للمشاركة في المجالس النيابية عدة ضوابط لذلك في أنظمة حكم لحالاتٍ ثلاث:

أ. نظام إسلامي عادل.
ب. نظام إسلامي ظالم.
ت. نظام يحكم بالكفر.

ويمكن إضافة حالة رابعة خاصة بالوضع في فلسطين، وهي نظام عنصري مغتصب يحكم بالكفر.

إلا أن هناك نفعاً كبيرا في ما وضع من ضوابط، لِزاماً على من يرى جواز المشاركة في الكنيست أن يقف عندها ملياً وأن يخضع تجربة المشاركة في الكنيست ضمن حدودها:

1) ألاّ يترتب على المشاركة إقرار للكفر أو عملٌ بهِ.
2) أن تكون مصلحة المشاركة ظاهرة متحققة لا خفية أو موهومة أو لا اعتبار لها.
3) ألاّ يترتب على تلك المشاركة مفسدةٌ أعظم من المصالح المراد تحقيقها أو المفاسد المراد درؤها ودفعها.
4) بيان أن حق التشريع مقصور على الوحي، ولا يجوز لأحد من البشر مزاحمة هذا الحق.
5) أن المشاركة في هذه المجالس لا تلغي حقّ الولاء والبراء، بل يجب أن تكون هذه المجالس ميداناً لبيان هذه القضية وتحقيقها والصدع بها حسب مقتضيات المصلحة الشرعية.
6) ان المشاركة في هذه المجالس ليس بديلاً عن المنهج النبوي في إقامة دولة الإسلام، وتغيير الواقع الكفري، وإنما هي من أجل تحقيق المصالح وتخفيف المفاسد.
7) أن المشارك في هذه المجالس يجب أن يظهر للناس أن مشاركته لا تستلزم الرضا بواقع هذه الأنظمة المخالفة للشرع ومؤسساتها الديمقراطية[2].

---

[1] عواودة،وديع،المشهد الإسرائيلي www.madarcenter.org

[2] الإسلاميون والبرلمانات والسياسة،ناصر بن سليمان العمر www.islamtoday.net

المطلب الثاني: أدلة المانعين للمشاركة في الكنيست الإسرائيلي

الفرع الأول: الأدلة من القرآن الكريم:

1- قال تعالى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾ ﴾[1].

وجه الدلالة:

إن في المجالس النيابية أناساً يتطاولون على آيات ا ، ويستهزئون بها، لكونها تضم شرائح حزبية متعددة، فيها اليساري، والقومي، والإباحي إلى غير هذه الأصناف ذات المناهج الأرضية، وبجلوس المسلم معهم سيصيبه قول ا تعالى : " إنكم إذاً مثلهم "[2].

2- وقال تعالى: ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا ۚ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٢﴾ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾[3].

وجه الدلالة:

إن المشاركة في هذه المجالس- مع ما فيها من مخالفات لمنهجية هذا الدين – يعد نوعاً من المجاراة للكارهين لما أنزل ا ، وهذا لا يجوز ولو في بعض الأمر[4].

3- وقال تعالى: "﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ ﴾[5].

وجه الدلالة:

إن الاشتراك في المجالس النيابية يأتي بمنافع جزئية، لا شك في ذلك، وعلى الرغم من المكاسب الجزئية التي تتحقق من وراء الاشتراك في الحكم، فإن الإثم والضرر الذي يتحقق أكبر، وتمييع قضية الحكم لدى الجماهير ضرر عظيم، ولذلك فإن الحكم بغير ما أنزل ا باطل، وإنه لا شرعية إلا للحكم الذي يحكم بشريعة ا [6].

---

[1] سورة النساء ، الآية 140.

[2] الأشقر، حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية ، 103-104، قطب ، محمد، واقعنا المعاصر، ص263،ط2,1408 ه-1488م، مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر.

الياسين، جاسم بن محمد بن مهلهل، المدعاة فقط، ص225-226، ط1، 1404ه -1984م، دار الدعوة.

[3] سورة هود ، الآيتان 113،112.

[4] الأشقر، المصدر السابق، ص105.

[5] سورة البقرة ، من الآية 219.

[6] الأشقر، حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، ص105-106، قطب ، واقعنا المعاصر، ص464، الياسين، للدعاة فقط، ص225-226.

4- وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ "[1].

وجه الدلالة:

إن الدخول في المجالس النيابية يقوم على تضييع الولاء والبراء، ولا قيمة لمؤمن إن لم يوال أولياء الله ويحارب أعداء الله، وفي قوله تعالى: " أذلّةٍ على المؤمنين أعزةٍ على الكافرين" إشارة إلى صفة عظيمة للمؤمنين كثير من الناس بعيدون عنها، بخاصة الدعاة إلى الانتخابات، لأنهم يشكلون تكتلاً ضد المؤمنين، ولا يعادون من خالف منهج الله[2].

5- وقال تعالى: " ﴿ أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةُ ٱلۡفَصۡلِ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴿٢١﴾ ﴾[3].

وجه الدلالة:

إن واقع هذه المجالس النيابية إنما هو تقليد للديمقراطية، وذلك داخلٌ في الإشراك بالله وخاصة في شرك الطاعة، حيث إن الإنتخابات جزء من النظام الديمقراطي، وهذا النظام من وضع أعداء الإسلام، ليصرفوا المسلمين عن دينهم، فمن قبله راضياً به مروجاً له، معتقداً صحته، فقد أطاع أعداء الإسلام، لجعله مؤسسي الديمقراطية الذين وضعوا الانتخابات شركاء لله في التشريع، ووضع المناهج للخالق[4].

6- وقال تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ﴿١٩٠﴾ وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ ثَقِفۡتُمُوهُمۡ وَأَخۡرِجُوهُم مِّنۡ حَيۡثُ أَخۡرَجُوكُمۡۚ ﴾ "[5].

وجه الدلالة:

إن كل تعامل يعطي لهذا الكيان المغتصب حق الوجود، أو يمنحه حق البقاء والاستمرارية أو يوحي بأن لهؤلاء المعتدين أي سلطان شرعي بأي صورة من الصور، على أرض فلسطين، هو تعامل باطل، وكل ما نشأ عن الباطل فهو باطل، فضلاً عما يخشى أن يحمل شيئاً من الركون إلى الذين ظلموا، أو الولاء للذين يحادون الله ورسوله، ويحاربون الإسلام والمسلمين[6].

---

[1] سورة المائدة، الآيتان 54،55.

[2] الإمام، أبو نصر محمد بن عبد الله، تنوير الظلمات بكشف مفاسد وشبهات الانتخابات ، ص42-44، ط1، 1421ه -1992م، دار النفائس، عمان، الأردن.وسيشار إليه بـ (تنوير الظلمات).

[3] سورة الشورى ، الأية 21.

[4] أبو نصر الإمام، تنوير الظلمات ...، ص34-36.

[5] سورة البقرة ، الآيتان 190-191.

[6] القرضاوي، يوسف، فتاوى معاصرة، ص480،ط2، 1422ه-2002م، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت.

7- وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمۡ وَإِخۡوَٰنَكُمۡ أَوۡلِيَآءَ إِنِ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡكُفۡرَ عَلَى ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾[1].

8- وقال تعالى: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾[3].

وجه الدلالة:

إن الموقف الشرعي من اليهود الذين اغتصبوا الديار المقدسة، هو الموقف من المحاربين، الذين يحاربون أهل الإسلام، حالهم في هذا حال كفار قريش في العهد النبوي، بل حال اليهود اليوم أشد من حال الكفار في العهد النبوي، لأن أهل مكة لم يغتصبوا مكة، ولم يحتلّوها قسراً، أما اليهود مع شدة عداوتهم المساوية لعدواة أهل الأوثان فإنهم احتلوا الأرض المقدسة ظلماً، ولم ينشؤوا فيها، ولم يرثوها عن آبائهم وأجدادهم، وأخرجوا منها أهلها كما فعل أهل مكة بالرسول صلى ا عليه وسلم وأصحابه.

وحال المسلمين في فلسطين تحت حكم اليهود كحال المسلمين تحت قهر أهل مكة حتى هاجروا، وحال المستضعفين منهم الذين لم يستطيعوا أن يهاجروا. بل حال المسلمين اليوم في ظل الاحتلال اليهودي أسوأ وأشد، فممارسات اليهود أخس وأقذر من ممارسات أهل مكة، فهل يقول عالم أو يفتي مفتٍ بجواز مشاركة المسلمين من صحابة رسول ا صلى ا عليه وسلم في أيام وجودهم في مكة قبل الهجرة في القيادة الحاكمة التي كانت تلاحق المسلمين وتصب عليهم العذاب والبلاء، وهل كان يجوز لواحد من المسلمين أن يكون من أهل شورى حكام مكة!! وكيف كان القرآن يصف الذين ينخرطون في الزمرة الحاكمة[4]؟؟

9- وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَأَخۡرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ وَظَٰهَرُواْ عَلَىٰٓ إِخۡرَاجِكُمۡ أَن تَوَلَّوۡهُمۡۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩﴾ ﴾[5].

وجه الدلالة:

إن ا تبارك وتعالى قد حرم على المؤمنين موالاتهم واعتبر كل مسلم يواليهم ظالماً. فالمسلم يتبرأ منهم لأن ا غضب عليهم ولعنهم، فقد وصفهم في فاتحة الكتاب بالمغضوب عليهم، والمسلم مأمور

---

[1] سورة التوبة ، الآية 23.

[2] سورة المائدة، الآية 51.

[3] سورة المائدة ، الآية 57.

[4] الأشقر، عمر سليمان، صفحات من حياتي ، ص200-201، ط1430,1ه -2010م، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن.

[5] سورة الممتحنة ، الآية 9.

شرعاً بعدم محالفتهم ومناصرتهم وموالاتهم، والتمكين لهم في أرض المسلمين، فقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوْاْ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ﴾[1] ،[2].

الفرع الثاني: الأدلة من السنة النبوية:

1- أن المشركين جاءوا إلى النبي وعرضوا عليه الملك قائلين: فإن كنتَ إنما جئت بهذا الحديث تطلب به مالاً، جمعنا لك من أموالنا حتى تكون أكثرنا مالاً، وإن كنت إنما تطلب به الشرف فينا فنحن نُسودك علينا، وإن كنتَ تريد ملكاً ملّكناك علينا[3].

لكن ا سبحانه – وهو العلي الحكيم- لم يوجه رسوله هذا التوجه، إنما وجهه إلى أن يصدع بلا إله إلا ا ، وأن يحتمل هو والقلّة التي تستجيب له كل هذا العناء[4].

2- لم يشارك الرسول في دار الندوة التي تُشابه اليوم المجالس النيابية[5]، يقول الأستاذ محمد قطب[6] - رحمه ا - : " فقد كان النبي يذهب إلى قريش في ندوتها ليبلّغها كلام ا ، لكنه لم يكن يشاركهم في ندوتهم ، ولو أن مسلماً يدعو إلى تحكيم شريعة ا استطاع أن يذهب الى ندوة الجاهلية المعاصرة، ويسمح له بالكلام فيها كما كانت تسمح الجاهلية الأولى لرسول ا لكان واجباً عليه أن يذهب وأن يبلغ، لأنه في هذه الحالة لا يكون عضواً في دار الندوة، إنما هو داعية من خارجها جاء يدعوها إلى اتباع ما أنزل ا ، فلا الندوة تعتبره فيها، ولا هو يعتبر نفسه من الندوة، إنما هو مبلغ جاء يلقي كلمته ثم يمضي، أما المشاركة في عضوية الندوة بحجة إتاحة الفرصة لتبليغها كلمة الحق، فأمر ليس له سند من دين ا "[7].

3- قد يقال: إن حالنا مع اليهود قد تغير، فالمسلمون في منطقة ال 48 مواطنون يعترف أهل فلسطين لهم بالمواطنة، والمسلمون في بقية فلسطين اليوم تحت ظل دولة أجرى معها الحكام العرب اتفاقات سلام.

والجواب: أن حال المسلمين اليوم حال المسلمين في فترة المصالحة بين المسلمين وأهل مكة التي تمت في الحديبية، وحال المسلمين في المدينة مع يهود المدينة، وهم بنو قريظة وبنو النضير وبنو

---

[1] سورة الممتحنة، الآية 13.

[2] أبو فارس، محمد عبد القادر، فتاوى شرعية، ص 603، ط1، 1424ه. – 2003م، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، الأردن.

[3] ابن هشام، أبو محمد بعد الملك بن هشام بن أيوب (ت213ه) ، السيرة النبوية، ج2، ص133،ط1، 1411ه، دار الجيل ، بيروت، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد.

[4] قطب ، سيد ، معالم في الطريق، ص30، دار الشروف، بيروت.

[5] الياسين، للدعاة فقط، ص 224.

[6] محمد قطب الشاذلي: ولد في 1919/4/26م، كاتب إسلامي مصري، له عدة مؤلفات، وهو شقيق سيد قطب، يعتبر علامة فكرية وحركية بارزة بالنسبة للحركة الإسلامية المعاصرة.إخوان مسلمون مصريون Wikipedia. org

[7] قطب، واقعنا المعاصر، ص 463-464.

قينقاع، وحال المسلمين تحت الحكم اليهودي في فلسطين، فهل كان لواحد من المسلمين في العصور الخالية في الفترات التي أشرنا إليها أن يكون عاملاً في القيادة الحاكمة التشريعية أو التنفيذية لتلك الدول التي بينها وبين المسلمين مصالحات أو عهود؟! لقد صالح صلاح الدين الأيوبي ومن قبله وبعده من الحكام الصليبيين في بعض الفترات، وما نظن عالِماً كان يجيز لواحد من المسلمين أن ينخرط في الواجهات القيادية أو العسكرية للصليبيين[1].

الفرع الثالث: مقاصد الشريعة وفقه الموازنات والمصالح المرسلة:

1- لو نظرنا إلى موضوع المشاركة في الكنيست بمعيار المصلحة نظرة إمعان وتدقيق، في ضوء فقه الموازنات، لوجدنا أن المصلحة الحقيقية- لا المتوهمة- والمصلحة البعيدة المدى- لا القصيرة الأمد- والمصلحة الشاملة لكل الشعب الفلسطيني ولقضيته، ومصلحة الدعوة الإسلامية وتغلغلها: كلّها تُحتّم منابذة القوم، والتعامل معهم على أنهم دخلاء غاصبون، أو لصوص سارقون، وبذلك يعيشون منبوذين في ضمير الشعب، مرفوضين من أبنائه، فاقدي الشرعية في فكرهم ووجدانهم، وفي هذا خسارة معنوية كبيرة على العدو، وكسب معنوي عظيم لنا، يضاف إلى رصيدنا في المقاومة والصمود.

2- والقواعد الفقهية تقرر عند الموازنة بين المفاسد والمصالح، أو بين المصالح بعضها وبعض: أن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، وأن المصلحة الكلية مقدمة على المصلحة الجزئية، وأن المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة، وأن المصلحة الطويلة الأمد مقدمة على المصلحة القصيرة الأمد[2].

3- إن ما يقال حول أن المشاركة في كنيست دولة الكيان الإسرائيلي تحافظ على الحركة الإسلامية وأجهزتها ومؤسساتها، ويوفر الحرية للدعوة الإسلامية، ومساعدة السلطات المحلية الإسلامية، والتّدخل للمحافظة على الأوقاف والمقدسات الإسلامية، والتّدخل في تعيين القضاة وتحسين وتطوير أحوال الجماهير العربية معيشياً واقتصادياً وتعليمياً من خلال سن القوانين والمشاركة في إفشال القوانين التي تهضم حق العرب في الداخل، وإبراز الثقل الإسلامي في الشارع العربي، وإبراز الموقف الإسلامي في القضايا المطروحة، والمشاركة في اللعبة السياسية، وتجنيد الأموال من الخارج لصالح الحركات والجمعيات والمؤسسات الإسلامية والسلطات المحلية، فهذه في جلّها مصالح موهومة لن يسمح العدو اليهودي بتحقيقها لعنصريته وعنصرية دولته.

---

[1] الأشقر، صفحات من حياتي، ص201.

[2] القرضاوي، فتاوى معاصرة، ص481.

ولقد مر ما يزيد عن ستين عاماً على وجود العرب تحت حكم اليهود في الكيان الإسرائيلي، ووجود أعضاء عرب في الكنيست وفي المجالس المحلية يطالبون بإنصاف العرب وغيرهم ومساواتهم باليهود كمواطنين إسرائيليين، فكانت النتائج سلبية، لأن دولتهم عنصرية يهودية فقط[1].

4- كما أن مشاركة الحركة الإسلامية في انتخابات الكنيست ليس من الأحكام التي تبنى على النظر في المصالح والمفاسد حتى توضع قوائم بتلك المصالح والمفاسد المترتبة على المشاركة في الكنيست، ولكنها من باب الأحكام الشرعية المقررة بأن الدخول في البرلمان اليهودي لا يجوز للمسلم بغض النظر عن المنافع التي يجنيها من وراء دخوله.

ومن المعروف عند أهل العلم أنه يشترط في اعتبار المصلحة عند القائلين باعتبارها أن تكون مصلحة حقيقية، وليست متوهمة، وأن لا تُعارض نصاً تشريعياً، أو حكماً عاماً من أحكام الشريعة المستقرة، وهذان الشرطان متفقٌ عليهما عند القائلين باعتبار المصالح.

فالمصالح التي يدعى إمكان تحقيقها بدخول الكنيست صاب الكيان اليهودي الغاصب فهي مصالح موهومة، ولا يمكن مساواتها بالخسائر التي تّجنى في أرض الواقع[2].

5- ولو فُرض جدلاً أن هناك مصالح من الدخول في كنيست الكيان اليهودي، فلا تقف هذه المصالح في وجه المفاسد الكثيرة.

ومن المعلوم شرعاً أن درء المفاسد اولى من جلب المنافع، فكيف إذا عِلم أن هذه المفاسد منصوص على فسادها، وتحريمها في الكتاب والسنة، فحينئذ لا تقفُ في وجهها مصلحةٌ موهومة، بل إن هذه المصلحة الموهومة إذا تعارضت مع مفسدة لا تكون مصلحة حقيقية، وهي ملغاة، والمصلحة الحقيقية في اتباع الأحكام المستنبطة من الكتاب والسنة[3].

6- وفيما يخص قياس بعضهم دخول الكنيست اليهودي على الدخول في البرلمان في البلاد العربية والإسلامية.

فالجواب: أن هذا القياس ليس بصحيح – وكما يقول الأصوليون:- هو قياس مع الفارق، فالبلاد العربية الإسلامية ديار الإسلام ، وأهلها مسلمون، وأبناء الحركة الإسلامية بدخولهم البرلمانات في البلاد الإسلامية يزاحمون لإصلاح الخلل وتقويم المسار، وإعادة الأمر إلى نِصابه، بتحكيم شرع ا ، وأسلمة القوانين، ومدافعة الظلم والإنحراف من تحت قبة البرلمان، والأمر ليس كذلك في البرلمان الإسرائيلي القائم على التأصيل للحكم اليهودي التلمودي التوراتي، فشتّان بين الأمرين[4].

---

[1] أبو فارس، فتاوى شرعية ، ص609.

[2] الأشقر، صفحات من حياتي، ص202.

[3] أبو فارس، فتاوى شرعية، ص610.

[4] الأشقر، صفحات من حياتي، ص203.

الفرع الرابع: المعقول:

1- لقد واجه المسلمون في تاريخهم الطويل كثيراً من المعتدين، ولكنهم لم يواجهوا مثل هذا العدوان الصهيوني في أهدافه ولا في وسائله.

فقد كان المعتدون السابقون من الكفار والصليبيين وغيرهم يكتفون باحتلال الديار، ولكنهم يبقون أهلها فيها، وحسبهم ان يحكموها، ويسيطروا عليها. أما هؤلاء فإنهم أرادوا تفريغ الأرض من أهلها، ليسكنوها بعدهم، ويقيموا فيها دولتهم الظالمة، وهذا ما فعلوه، وتفوقوا بذلك على الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، حيث لم يفرغ الأرض من سكانها الأصليين[1].

2- المجالس النيابية تقوم على تعظيم الأغلبية، واعتماد ما قبلته وإن كان باطلاً، ورد ما رفضته، وإن كان معلوماً من الدين بالضرورة[2].

3- إن المشاركة في هذه المجالس تعني تمييع القضية الإسلامية، وإعطاء النظام الذي لا يحكم بما أنزل ا الصبغة الشرعية، وتكريس وجوده[3].

4- إن الانتخابات لها دور كبير في تفريق كلمة المسلمين، وتشتيت وحدتهم[4].

5- إن الدخول في المجالس النيابية فتنة لمن يدخل فيها، حيث تأخذه المظاهر وتلهيه الدنيا، ويغره السلطان[5].

6- إن الدخول في برلمان الدولة اليهودية الغاصبة لفلسطين، يعطي الشرعية لدولة اليهود، وحقّها في البقاء والاستمرار كدولة عنصرية.

7- كما أن الدخول في الكنيست يسهم في بناء الدولة اليهودية ويقوي أركانها، ويحسن سمعتها في الداخل والخارج.

8- وكذلك فإن الدخول في الكنيست يؤدي خدمةً جليلةً أخرى للكيان اليهودي وبخاصة حين يستسلم أهل فلسطين الرازحين تحت سلطان الدولة اليهودية منذ عام 1948 ويشاركون في دخول البرلمان اليهودي (الكنيست).

9- إن تبنّي الحركة الإسلامية في الأرض المحتلة عام 1948 الدخول في الكنيست، يؤدي إلى فتنة ونفور من الحركة الإسلامية وفقدان الثقة بها.

---

[1] القرضاوي، فتاوى معاصرة، ص479.

[2] أبو نصر الإمام، تنوير الظلمات بكشف مفاسد وشبهات الانتخابات، ص37.

[3] محمود، محمد عبد اللطيف، الاختلافات الفقهية لدى الاتجاهات الإسلامية المعاصرة، ص310،ط1421,1ه -2000م، دار العرفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

[4] ابو نصر الإمام، تنوير الظلمات...، ص58.

[5] عبد الخالق، مشروعية الدخول إلى المجالس التشريعية ، ص26.

10- والمشاركة أيضاً ستؤدي إلى فتنة في الصف الإسلامي والحركة الإسلامية الواحدة، فتوهن قوتها وتمزق وحدتها وتتنافر القلوب وتتصدع النفوس، وتنشغل بنفسها عن تحقيق أهدافها في تحرير الأوطان واستئناف الحياة الإسلامية في ظل دولة إسلامية تحكم بشريعة ا ، ومما لا شك فيه أن الحفاظ على وحدة الجماعة والعمل الإسلامي من آكد الواجبات، وأن التفرق والاختلاف والتنازع من أعظم المفاسد التي حرمها الشارع الحكيم، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ ﴾[2].

11- كما أن المشاركة من شأنها أن تخدر الجماهير المؤمنة وتحبطها، وهي ترى الدعاة يسيرون في فلك السلطة اليهودية، وفي مخطط دولة اليهود العنصرية، بل ويدفعونها إلى التطبيع والركون إلى اليهود.

12- والمشاركة في الكنيست هي أيضاً مبرر للذّين خذلوا أهل فلسطين ووقفوا بجانب اليهود، يعقدون معهم الاتفاقيات التي يقرون فيها لهم بملكية الأراضي الفلسطينية، وإقامة دولتهم عليها[3].

الفرع الخامس: أدلة خاصة لمانعي المشاركة في الكنيست الإسرائيلي من فلسطينيي 48:

قام رئيس الحركة الإسلامية الشمالية الشيخ رائد صلاح بكتابة ما يزيد عن عشرين مقالاً حول موضوع الكنيست وبين فيها الأسباب التي تحول دون كون الكنيست المكان الأنسب لتحقيق مصالح فلسطينيي 48 ورفع الظلم عنهم، وهذه مقتطفات من عدة مقالات كان قد كتبها الشيخ، جمعتها وأصدرتها صحيفة صوت الحق والحرية:

(1) **<u>"منبر احتجاجي ليس إلا ":</u>**

" والحقيقة التي اقتنع بها، أقول إن دور أعضاء الكنيست العرب فيما مضى منذ أول يومٍ دخل فيه عضو كنيست عربي إلى الكنيست حتى الآن لا يزال يؤكد استنتاجاً أساسياً وهو أن الكنيست ليس إلا منبراً احتجاجياً ليس إلا !! أقول ذلك وأنا أدرك أن أعضاء الكنيست العرب اجتهدوا أن يؤدوا دوراً ناجحاً ولكن الوضعية التي يقوم عليها الكنيست لا تسمح لأي عضو كنيست عربي أن يؤدي دوراً ناجحاً ".

(2) **<u>" بتنا نشعر أنفسنا غرباء في الكنيست "!!</u>**

" المشكلة أن المؤسسة الإسرائيلية تتعامل معنا على اعتبار أن وجودنا مؤقت، وأنها إن أعطتنا فلا تعطينا حقوقنا وإنما تتصدق علينا بفتات الميزانيات وفتات مباني التعليم وفتات الدعم لإعمار المرافق

---

[1] سورة الأنفال، من الآية 46.

[2] سورة آل عمران، من الأية 103.

[3] أبو فارس، فتاوى شرعية، ص605-608.

الحياتية العامة في قرانا ومدننا وفي مسيرة مجتمعنا الفسطيني في الجليل والمثلث والنقب والمدن الساحلية (عكا وحيفا ويافا واللد والرملة)، لا بل أنها تتعامل معنا كغرباء عن أرضنا، وكأن وجودنا شاذ وبقاءنا نشاز ".

(3) **" كي لا نبقى في دائرة العجز "**

" إن هناك ضرورة ملحة لطرح أكثر من سؤال بهدف الإجابة عليها بصراحة بعيداً عن أية شهوة سياسية فردية أو حزبية !! هل انتخابات (الكنيست) هي محاولة المؤسسة الإسرائيلية لجرنا إلى معركة وهمية أم لا ؟! هل تستحق منا انتخابات (الكنيست) أن نصرف عليها طاقاتنا أم لا ؟! ماذا حقق أعضاء الكنيست العرب من خلال الكنيست ؟! وإذا كان هناك ما تم تحقيقه فما هو الأمر الذي بات من المستحيل أن يحققه أعضاء الكنيست العرب من خلال الكنيست ؟! وما هو البديل لانتخابات الكنيست في كل القضايا التي بات من المستحيل أن نحققها من خلال الكنيست ؟! ".

(4) **" انتخابات الكنيست وقابلية الظلم ":**

" إن أخشى ما أخشاه أن ينمو فينا (القابلية للظلم) بمعنى أن نبدأ نشك بعدالة مطالبنا أو أن نبدأ بالتنازل عن بعض مطالبنا العادلة بسبب أننا حصرنا أنفسنا في إطار وضعية انتخابات الكنيست، ثم حاصرنا طموحنا وأساليب عملنا في نفس هذا الإطار لهذه الانتخابات ثم رحنا بعد عشرات السنين نقول: هذا خيارنا الأساس للوصول إلى مطالبنا العادلة ولا يمكن تحقيق أكثر مما حققناه !! وعندها إن أخشى ما أخشاه أن نبدأ بتغيير مطالبنا العادلة أو التنازل عن بعضها بقدر ما يتلاءم مع الاطار الانتخابي للكنيست الذي حصرنا وحصرنا أنفسنا معه، بمعنى ان نبدأ بملاءمة مقاس أجسامنا لمقاس الثوب الوحيد المعروض علينا الذي لا يستر عوراتنا !! ".

(5) **" انتخابات الكنيست وحصان طروادة "**

" بت على قناعة- مع احترامي لكل رأي مخالف – أن المؤسسة الإسرائيلية تحاول أن تصوغ من الصوت العربي الفلسطيني في الكنيست (حصان طروادة جديد) تحاول أن تنقل بواسطته رسالة أممية إلى كل الحاضر الإنساني وتحديداً إلى العالم الأوروبي والأمريكي ثم إلى العالم العربي والإسلامي، وكأن المؤسسة الإسرائيلية هي مؤسسة القانون وحفظ حقوق الأقليات واحترام حرية التعبير عن الرأي وتكافؤ الفرصة بين جميع مواطنيها في التمثيل البرلماني!! وكأنها تريد أن تقول: ها هو المواطن العربي الفلسطيني يملك كامل الحق بالتصويت في الكنيست والترشيح في الكنيست".

(6) **" الكنيست وطبقة الاسفنج ":**

" كم اجتهد أعضاء الكنيست العرب خلال عشرات السنوات الماضية أن ينقلوا هموم جماهيرنا إلا أن الكنيست امتص كل ذلك وآلت جهود أعضاء الكنيست العرب إلى الصفر !! وكم اجتهد أعضاء الكنيست العرب أن ينقلوا صرخات جماهيرنا ثم أن ينقلوا غضبها وثورتها على الظلم التاريخي الذي يربض على صدورنا وعلى مصادرة أرضنا ومقدساتنا وأوقافنا، وعلى هدم بيوتنا وتجاهل حقوق

أهلنا المهجرين وأهلنا في النقب وأهلنا في المدن الساحلية وأهلنا في القرى غير المعترف بها، إلا أن الكنيست امتص كل ذلك وآلت جهود أعضاء الكنيست العرب إلى الصفر!! وكم اجتهد أعضاء الكنيست العرب أن يتقدموا باستجوابات واستنكارات واقتراحات قوانين تعبر عن طموح جماهيرنا في كل قضاياهم إلا أن الكنيست امتص كل ذلك وآلت جهود أعضاء الكنيست العرب إلى الصفر ".

(7) **" مضيعة للوقت وملهاة للمظلومين ":**

" وجدت الحركة الإسلامية أن من البطولة والشجاعة أن تصارح شعبنا ولو كانت الصراحة مرة!! وأن تقول له بالحرف الواحد: أن الكنيست هو مضيعة للوقت وملهاة للمظلومين، وهو أطماع سرابية لن توصلنا إلى أي حق من حقوقنا في أي يوم من الأيام فتعالوا بنا نبحث عن البديل عنه!! والكل يعلم أن الحركة الإسلامية يوم أن تقول تعمل، ويوم أن تعد تفي بوعدها، ويوم أن تعاهد تبر بعهودها، لذلك أقولها بصوت عال: نحن في الحركة الإسلامية لأننا نملك البطولة والشجاعة نرفض ان نشارك في انتخابات الكنيست ونصر أن نبحث عن بديل عنه!! وعندنا البديل، ونحن اليوم نعمل بمقتضاه".

(8) **" غولة يا ناس غولة":**

" تبدأ هذه التخويفات تقرع آذان الأهل بإلحاح بترويج ممن يشاركون في انتخابات الكنيست، ويبدأ يروج على سبيل المثال أنه لا بد من مشاركة الأهل في الداخل الفلسطيني في انتخابات الكنيست من أجل منع وصول اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى الكنيست، وكأنه يوجد يمين إسرائيلي في مقابل يسار إسرائيلي أو كأنه يوجد يمين إسرائيلي متطرف مقابل يمين " مبحبح " علماً أن الحرب على غزة العزة شهدت اصطفافاً إسرائيلياً شمل كل الأطياف الإسرائيلية بدون استثناء وقف من وراء هذه الحرب ودعمها وباركها "[1]

---

[1] نحن والانتخابات: سلسلة مقالات للشيخ رائد صلاح ، ص4-95، إصدار صحيفة صوت الحق والحرية، 2009، مؤسسة الرسالة للنشر والإعلام.

الفرع السادس: فتاوى أعلام المانعين من المشاركة في الكنيست الإسرائيلي:

(1)ملخّص لفتوى العلاّمه الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي:

(يحرم الاشتراك في برلمان العدو ومؤسساته المماثلة، إلا ما اقتضته ضرورة معينة، فلها أحكامها الخاصة، وهي تقدر بقدرها، ولا يتوسع فيها ، حتى لا يصبح الاستثناء أصلاً.

وعلى أبناء فلسطين جميعاً، أن يستمسكوا بحقهم، ويعضوا عليه بالنواجذ، صابرين مصابرين، مرابطين، كما قال ا تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[1].

وأن يدعوا ا بما دعاه به المؤمنون من أصحاب طالوت: ﴿ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٢٥٠﴾ ﴾[2]، **اللهم آمين[3].**

(2)ملخّص لفتوى الدكتور محمد عبد القادر أبو فارس[4]:

(أخذاً بمبدأ سد الذرائع وقاعدة درء المفاسد أولى من جلب المنافع، إنّ المشاركة في انتخابات برلمان العدو اليهودي (الكنيست) الذي أقام دولته على أرض فلسطين، ونص على أنها دولة للشعب اليهودي فقط، حرام شرعاً، ويحرم على كل مسلم ومسلمة أن يسهموا في هذه الانتخابات بأي وجه من وجوه المشاركة والمساهمة، سواء كان هذا بالترشيح أو بالانتخابات، أو بالمشاركة في الدعاية الانتخابية أو بإنفاق الأموال من أجل ذلك.

وكذلك يحرم المشاركة في السلطة التنفيذية لدولة العدوان اليهودي، والسلطة القضائية والجيش اليهودي والشرطة اليهودية.

وإن على أهل فلسطين وبخاصة أهل منطقة 1948 ألاّ يقروا هذا العدو الغاصب لأرض المسلمين على اغتصابه، ولا يسالموه ويساهموا في مؤسساته، فيقووا هذا العدو ويرسخوا دولته الباغية الظالمة، بل عليهم أن يجاهدوه بأنفسهم وأموالهم، وعليهم أن يقاتلوا هذه الدولة الباغية هم وغيرهم حتى يزيلوها وتعود السيادة الإسلامية على فلسطين، وأن يثبتوا في جهادهم ويستمروا حتى النصر المظفر بإذن ا ، قال تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ

---

[1] سورة آل عمران، الآية 200.

[2] سورة البقرة، الآية 250.

[3] القرضاوي، فتاوى معاصرة، ص481،(انظر ملحق رقم (1) الفتوى كاملة).

[4] محمد عبد القادر أبو فارس: من مواليد 1940م، بلدة الفالوجة الفلسطينية، ينتمي للحركة الإسلامية في الأردن، حاصل على الدكتوراة في السياسة الشرعية، شغل منصب رئيس قسم الفقه والتشريع في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية ، وله سلسلة مؤلفات في الفقه الإسلامي .علماء دين سنة أردنيون www.wikpedia.org

وَمَا ٱسۡتَكَانُواْۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٤٦ وَمَا كَانَ قَوۡلَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسۡرَافَنَا فِيٓ أَمۡرِنَا وَثَبِّتۡ أَقۡدَامَنَا وَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ١٤٧ فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا وَحُسۡنَ ثَوَابِ ٱلۡأٓخِرَةِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٤٨ ﴾[1])[2].

(3) ملخّص لفتوى الأستاذ الدكتور عمر سليمان الأشقر[3]:

(لا يجوز بحالٍ من الأحوال للمسلمين في داخل فلسطين المشاركة في انتخابات الكنيست اليهودي، ولا بأن يكونوا أعضاء فيه، وهذا كله يعد حراماً شرعاً.

وهذا الحكم مبني على الموقف الشرعي من اليهود الذين اغتصبوا الديار المقدسة، والموقف منهم هو الموقف من المحاربين، الذين يحاربون أهل الإسلام، حالهم في هذا حال كفار قريش في العهد النبوي)[4].

(4) فتوى: مجاس الفتاوى في " إسلام ويب "islamweb:

(فلا شك أن الأصل هو حرمة المشاركة في هذه الانتخابات لما تشتمل عليه من المفاسد الجسيمة، والتي من أظهرها الإقرار والخُضوع لنظام دولة الكفر الصهيونية، والركون إليهم، وحضور مجالسهم، واختلاط الحق بالباطل، وعدم ظهور راية أهل الإيمان وتمايزهم عن أهل الكفر والطغينان. وأما المشاركة من أجل منع ذهاب الأصوات العربية للأحزاب اليهودية الكبرى، فمحل نظرٍ واجتهاد، ومرد ذلك إلى أهل العلم، لأن مبنى الأمر " عندئذٍ " على فقه المصالح والمفاسد، وأهل العلم من كل بلدٍ هم أقدر الناس على تقدير هذه الأمور، فإنهم أدرى بملابسات بلادهم وأحوالها)[5].

(5) فتوى المجلس الإسلامي للإفتاء [6]:

(التصويت في الكنيست لا يجوز، لأسباب كثيرة أهمها: أن الكنيست ليس إلا مؤسسة عملت ولا زالت تعمل على إجهاض كل جهود أعضاء الكنيست من العرب، وسيبقى بهذه الصفة، لأنه وجد لتحقيق أهداف المجتمع الإسرائيلي، وإجهاض كل محاولة للحصول على حقوقنا، لذلك فإن الاهتمام به هو مضيعة للوقت والجهود، وتبديد للطموح، ولقد أثبتت تجربة أكثر من ستين عاماً أن حصيلة المشاركة في انتخابات الكنيست تساوي صِفراً ليس إلا...)[7].

---

[1] سورة آل عمران ، الآيات 146-148.

[2] أبو فارس ، فتاوى شرعية ، ص 610-611.(أنظر ملحق رقم (2) ص136 الفتوى كاملة).

[3] عمر سليمان الأشقر: ولد بنابلس في فلسطين سنة 1940 وهو أحد علماء السنة، يشغل منصب أستاذ في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية وله العديد من المؤلفات.علماء دين سنة فلسطينيون www.Wikipedia. org

[4] الأشقر، صفحات من حياتي، ص200.(انظر الملحق رقم (3)ص146 الفتوى كاملة).

[5] مركز الفتوى،حكم انتخاب أعضاء مسلمين في الكنيست www.islamweb.net

[6] المجلس الإسلامي للإفتاء: هو المرجعية الفقهية داخل الحركة الإسلامية – الجناح الشمالي.

[7] الملتقى الفقهي العام،مجلس الإفتاء يبين حكم التصويت للانتخابات www.alsrat.com

(6)فتوى ونداء ما يزيد عن سبعين من علماء ومفكري وقادة الشعوب العربية والإسلامية إلى الشعب الفلسطيني المرابط في الأرض المحتلة عام 1948 م:

(... إن برنامج الأمة الأساسي في المرحلة القادمة هو في حقيقته مقاومة هذا المشروع الصهيوني، لأن أي التقاء أو انسجام مع هذا المشروع هو في حقيقته طعنة في ظهر الأمة، وتزداد بشاعة هذه الطعنة عندما تأتي من أبناء الشعب الفلسطيني طليعة المقاومة بين جماهير الأمة، وذلك عبر المشاركة في انتخابات ما يسمى بالكنيست الصهيوني التي لن تؤدي إلا إلى دعم مخططات التهويد ومحاولات تذويب هويتكم الإسلامية والاعتراف بشرعية الاحتلال الغاصب والظالم على الأرض الفلسطينية المباركة. إن حجم المكاسب التي يصورها لكم البعض من دخول الكنيست الصهيوني، إن كان ثمة مكاسب أصلاً، لا تساوي شيئاً أمام ما تعنيه هذه الخطوة من ضربٍ لروح المقاومة في الأمة، ومن تشويهٍ لصورة الحركات الإسلامية باعتبارها النموذج في رفض الاستسلام والخضوع لإرادة المحتل وبرنامجه.

وإننا كإسلاميين يشكلون ضمير الأمة الذي يرفض اضفاء الشرعية على المشروع الصهيوني الظالم لندعو أهلنا وإخواننا في فلسطين المحتلة عام 1948م، المرابطين على ثغرٍ مباركٍ من ثغور الإسلام العظيم، إلى الانسجام مع ثوابتهم ومنطلقاتهم الإسلامية عبر مقاطعة انتخابات الكنيست تصويتاً وترشيحاً)[1].

[1] وثيقة حصلتُ عليها من الشيخ كمال خطيب: نائب رئيس الحركة الإسلامية – الجناح الشمالي. (أنظر الملحق رقم (4) ص 151الوثيقة كاملة).

المطلب الثالث: المناقشة والترجيح:

مناقشة أدلة القائلين بجواز الاشتراك في الكنيست الإسرائيلي:

لا بد من الإشارة إلى أن هذا الفريق من اهل العلم ممن قالوا بجواز المشاركة في المجالس النيابية، تعرضوا للمسألة في الدول العربية والإسلامية، ولم يتطرق أحدهم إلى جزئية حكم المشاركة في الكنيست الإسرائيلي، بل عندما طرح الأمر على بعض هؤلاء العلماء، كالعلاّمة يوسف القرضاوي والشيخ د. عمر الأشقر والشيخ د. محمد أبو فارس، أفتوا بحرمة المشاركة في الكنيست الإسرائيلي.

ولكن على كل حال سأعرض الأدلة التي يتبنّاها فريق من فلسطينيي الداخل للقول بجواز المشاركة في الكنيست.

وهذه الأدلة كالتالي:

الفرع الأول: القرآن الكريم:

(1) قوله تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[1]

وجه الدليل يتمثل في ناحيتين هما:

أ. إتاحة الإعتراض على التشريعات المخالفة للإسلام[2].

الرد:

لكان هذا الأمر يعتبر ممكناً في دولةٍ اسلامية أو عربية ينص دستورها على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وأن الشريعة الإسلامية هي أهم مصادر التشريع. ولكن في كنيست الكيان الإسرائيلي أي مجالٍ هناك للإعتراض على التشريعات المخالفة للإسلام؟

والبرلمان إنما أُقيم ليزيل كل ما هو إسلامي وعربي وفلسطيني.

ب. إعلان حكم الإسلام في كثير من القضايا[3].

---

[1] سورة النحل، من الآية 125.

[2] الأشقر، حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، ص108-109.

[3] المرجع السابق نفسه.

الرد:

إن المنتفع بإعلان حكم الإسلام في كثير من القضايا هم المسلمون، أما في الكيان الإسرائيلي وبرلمانه فمن الذي سينتفع بإعلان أحكام الإسلام؟ والقوم يعلنون جهاراً نهاراً بلغة الحديد والنار عدوانهم للإسلام والمسلمين!

وكما بينتُ في الفصلين الماضيين، فإن الكنيست هو الأداة التي يستعملها الكيان للتضييق على فلسطينيي ال 48 ، والفلسطينيين عموماً، ويتم سن القوانين والتشريعات التي تهدف إلى استئصال شأفة الإسلام والمسلمين من أرض الإسراء والمعراج.

(2) وقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَـٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَـٰكَ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ۝٩١ ﴾[1].

وجه الدليل يتمثل في أمرين هما:

أ. الدفع عن المؤمنين بأسباب كثيرة، وربما دفع الله عنهم بسبب قبيلتهم وأهل وطنهم الكفار[2].

الرد:

إن الدلالة في دفع الله عن المؤمنين بأنه أحياناً يكون من القبيلة وأهل وطنهم الكافرين، فأين القبيلة وأهل الوطن مما يدور في الجزء المحتل من فلسطين عام 48؟

فإن اليهود الذين جاؤوا من آفاق الدنيا ليسوا أهلاً للفلسطينيين وليسوا من أهل وطنهم الكافرين، بل هؤلاء وكما بينت في الفصل الأول إنما احتلوا فلسطين عنوةً ، ومنذ عام النكبة إلى يومنا هذا لم يكونوا سبباً لدفع الأذى عن أهل البلاد الأصليين، بل هم منبع الأذى والضرر على فلسطينيي ال 48 والفلسطينيين عموماً.

ب. إن المسلمين الذين هم تحت ولاية الكفار مطالبون بالعمل للحفاظ على حقوقهم وهويتهم، وألا يستسلموا لدولةٍ تقمع كل حقوقهم الدينية والدنيوية[3].

الرد:

ومسلمو ال 48 ليسوا تحت ولاية الكفار، لأنهم يعيشون على أرضهم وفي وطن الآباء والأجداد، وبالتالي فإن الدخيل ليست له ولاية على مسلمي البلاد، وإن التجربة أثبتت على مدار عشرات الأعوام (كما بينتُ في الفصل الثاني) أن الحفاظ على الحقوق الدينية والدنيوية لا يكون بالذوبان والتطبيع مع مؤسسات الكيان، وعلى رأسها الكنيست الإسرائيلي، فهذا الفعل لم يحقق مصالح حقيقية

---

[1] سورة هود، الآية 91.

[2] السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص345.

[3] المرجع السابق نفسه.

لفلسطينيي الداخل، ولكنه حقق مصلحة الكيان الإسرائيلي أمام العالم وخصوصاً بالتأكيد على ديمقراطية الكيان وأن إسرائيل تعطي الحقوق كاملة لمن تسميهم بالأقلية العربية.

الفرع الثاني: من السنة الشريفة:

(1) حديث رسول ا صلى ا عليه وسلم : " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان "[1]

وجه الدليل:

تم الاستدلال بالحديث بأننا مأمورون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفقاً للمراتب المذكورة في الحديث، والمشاركة في الكنيست هي من هذا الباب حيث يصل صوتنا إلى هرم السلطة[2].

الرد:

من المعلوم أن النهي عن المنكر لا يكون من خلال منكرٍ أكبر، ووفقاً للمفاسد الكثيرة الحقيقية التي ذكرها القائلون بعدم جواز المشاركة في الكنيست، فهل يمكن إنزال الحديث على هذه الحالة؟ لا سيما- وكما ذكرتُ في الفصل الثاني بالتفصيل – أن تجربة عشرات الأعوام في الكنيست لم تحقق لفلسطينيي الداخل ما يمكن أن يعتبر إنجازاً ليعتّد به في موازنة المصالح والمفاسد وترجيح الأول على الثاني.

(2)حديثه عليه الصلاة والسلام: " إنه يستعمل عليكم أُمراء فتعرفون وتُنكرون، فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سلِم ولكن من رضي وتابع "[3].

وجه الدليل:

طاعة أولياء الأمور وعدم الخروج عليهم[4].

الرد:

إن الاستدلال بهذا الحديث على جواز المشاركة في الكنيست الإسرائيلي فيه تناقض صارخ ومخالفة لنص الحديث، إذ أن الحديث يبين حال الرعية المسلمة مع الحاكم المسلم المنحرف عن الكتاب والسنة تحقيقاً لبعض المصالح ودرءاً لمفسدة كبرى بتفريق المسلمين وشرذمتهم، فأين هذا المعنى من القول بجواز المشاركة في الكنيست الإسرائيلي؟

فهل يمكن اعتبار الساسة الإسرائيليين حكاماً منحرفين؟ أو يمكن قياسهم على الحكام المنحرفين من المسلمين الذين يرجى تحقيق مصلحة المسلمين ودفع المفسدة الكبرى بعدم الخروج عليهم؟

---

[1] أخرجه مسلم، الصحيح (كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الايمان) ج3، ص1481، ح1854.

[2] الأشقر، حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية ، ص123.

[3] أخرجه مسلم، الصحيح (كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء) ج3، ص1481، ح 1854.

[4] يكن ، فتحي، أضواء على التجربة النيابية الإسلامية في لبنان، ج3، ص166-167.

- وفي الرد على من استدلّ بالحديثَين الشريفَين – السابقين – سأعرض بعض ما ورد في الكتب القديمة والمعاصرة ، وفيها شرح واضح لمعنى الحديثين دون الخروج عن المعنى إلى ما لا تحتمله ألفاظ الحديث:

1) ورد في كتاب (مجموع الفتاوى):

" إذا تعارضت المصالح والمفاسد، والحسنات والسيئات، أو تزاحمت ، فإنه يجب ترجيح الراجح منها. فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد، وتعارضت المصالح والمفاسد فإن الأمر والنهي وإن كان متضمناً لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض له، فإن كان الذي يفوت من المصالح، أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأموراً به بل يكون محرماً إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته،لكن اعتبار مقادير المفاسد والمصالح هو بميزان الشريعة..."[1].

2) وجاء في كتاب (إعلام الموقعين عن رب العالمين):

" إن النبي صلى ا عليه وسلم شرع لأمته إيجاب إنكار المنكر ليحصل من المعروف ما يحبه ا ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى ا ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره.."[2]

3) ورد في تفسير(تيسير الكريم الرحمن):

" إذا لم يستطع الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر تغيير المنكر بيده ولا بلسانه، فإنه يجب عليه حينئذٍ إنكاره بقلبه، وعليه أن يهجر المنكر وأهله، فإن عجزه عن الإنكار ليس عذراً يبيح له مشاهدة ذاك المنكر، أو مجالسة أهله: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ ﴾[3]، وكذلك يدخل فيه حضور مجالس المعاصي والفسوق التي يستهان فيها بأوامر ا ونهيه، وتقتحم حدوده التي حدها للعباد"[4].

4) وجاء في كتاب (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بين الماضي والحاضر):

" مما ينبغي أن يعلم أنه متى كانت مفسدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أعظم من مصلحته، لم يكن مما أمر ا به ورسوله، وإن كان ذلك في ترك واجب أو فعل محرم..."[5].

---

[1] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام العامري(ت728ه) مجموع الفتاوى ، ترتيب عبد الرحمن بن قاسم، ج28، ص129-1398,130ه ، طبعة السعودية.

[2] ابن القيم، أبو عبد ا محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي (ت751ه) إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ج3، ص4، 1973م، دار الجيل ، بيروت.

[3] سورة النساء، الآية 140.

[4] السعدي، ج2، ص93-94.

[5] آل الشيخ، عبد العزيز بن محمد، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بين الماضي والحاضر ، ص33. (بدون بيانات طباعة)

المطلب الثالث: مقاصد الشريعة وفقه الموازنات والمصالح المرسلة:

أشار من استدل بمقاصد الشريعة وموازنة المصالح والمفاسد إلى ملخص للمصالح التي قد تترتب على المشاركة في المجالس النيابية، وهي كالتالي:

الدليل:

1. درء بعض المفاسد والمؤامرات والمكائد عن العاملين بالإسلام وأصله والحركات العاملة للإسلام.

الرد:

إن المشاركة في الكنيست لم تحقق هذه المصالح- ُأنظر الفصل الثاني – فالمؤسسة الإسرائيلية تطارد أعضاء الكنيست العرب، وأن منبر الكنيست هو المنبر الرئيس الذي يحرض من فوقه على فلسطينيي الداخل، وخصوصاً العاملين في حقل الدعوة إلى ا .

الدليل:

2. إزالة ما عِلق بأذهان الناس من أن العاملين بالإسلام ليست لديهم القدرة على قيادة الناس وإدارة نظامهم.

الرد:

أ. إن تحقيق هذه المصلحة لا يشترط أن يكون من خلال المشاركة في الكنيست على ما في ذلك من مفاسد كما يبين القائلون بمنع المشاركة.

ب. إن إزالة ما عِلق في أذها كثير من الناس عن العاملين للإسلام من خلال حصرهم في خانة العبادات، هذه الصورة المشوهة للإسلام قد تمكّنت الحركة الإسلامية من تغييرها وذلك من خلال العمل الجاد في المجالس المحلية والبلديات، وافتتاح العيادات والروضات والمدارس، وإقامة الجمعيات والمؤسسات التي لها أكبر الأثر في تغيير هذه الصورة وخصوصاً ضمن مشروع المجتمع العصامي الذي طرحته الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني.

الدليل:

3. زيادة خبرة العالمين للإسلام في طرق إدارة الحكم وبدون ممارسة، لا تحصل هذه الخبرة.

الرد:

إن تحصيل الخبرة المطلوبة للإسلاميين من فلسطينيي ال 48، قد تم تحقيقها فعلاً من خلال المجالس المحلية والبلديات التي يديرونها، وفي ظل الظروف التي يعيشها فلسطينيو ال 48 من ممارسات المؤسسة الإسرائيلية تجاههم، فإن العمل لتعلم خبرات إدارة شؤون دولة لا معنى له، والحال ذاته في مجال تمثيل العرب في الكنيست وما يحققونه من إنجازات.

الدليل:

4. زيادة المراكز والمؤسسات الإسلامية التي تنشر الخير، ومحاربة المراكز والمؤسسات التي تنشر الرذيلة والضلال.

الرد:

إن هذه المصلحة لم يتم تحقيقها من داخل الكنيست، ولكن بالفعل قد تم ذلك من خارج الكنيست، من خلال مشروعات المجتمع العصامي ضمن المشروع الحضاري الذي طرحته الحركة الإسلامية، وقطعت شوطاً جيداً في مضماره.

الدليل:

5. قد يكون البديل للعاملين للإسلام- إذا هم امتنعوا عن المشاركة في الحكم – الشيوعيون والصليبيون الذين إذا تسلموا مراكز الحكم فإنهم يسخّرون كلّ الإمكانات لمحاربة الإسلام وأهله.

الرد:

عندما يكون الحديث عن الكنيست الإسرائيلي فإننا نتحدث عن معقل الصهيونية العالمية، فلا معنى للمشاركة لدفع خطر الشيوعيين وغيرهم، إذ أن الخطر الأكبر هو الذي يدير قوانين اللعبة الديمقراطية في الكيان الإسرائيلي، وإنّه لم يسمح، ولن يسمح للإسلاميين أو غيرهم أن يكونوا حجر عثرةٍ في وجه المخططات التي وضعها الكيان لاستمرارية وجوده وتطوره على حساب الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وهذا ما أثبتته تجربة عشرات السنين للعرب داخل الكنيست[1].

الفرع الرابع: المعقول:

الدليل:

1- القول أن طريق البرلمان سبيل لدعاية الحركة الإسلامية عن نفسها، وسبيلٌ لتمكين الدعاة من الإطلاع على أسرار الدولة في مختلف مؤسساتها السياسية والتشريعية، والعسكرية والمالية...

الرد:

أ. في الرد على هذا الطرح نقول: إن دعاية الحركة الإسلامية عن نفسها هو أمر مطلوب، ولكن السؤال الذي يسأل: هل المكان الأمثل للحركة الإسلامية أن تستعمله للدعاية عن نفسها هو الكنيست؟!

إن المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني لا يتأثر تأثراً حقيقياً بالحملات الانتخابية الموسمية للكنيست، أو ببعض الفرقعات الإعلامية للأحزاب العربية هنا وهناك، فهذه الأمور قد أدت إلى

---

[1] الأشقر، حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية ، ص104-105.

عزوف الكثيرين عن المشاركة في الانتخابات، بل وأصبح هناك تيار يعلن مقاطعته للعملية السياسية، لأنها لا تحقق المصالح المرجوة على الوجه المطلوب.

ومن هنا فإن دعاية الحركة الإسلامية تكون من خلال عملها الدعوي ومشروعاتها الضخمة لبناء الفرد والمجتمع، ومن خلال مواجهة السياسات الظالمة تجاه فلسطينيي الداخل، ومن خلال إبداء رأيها وتفاعلها بقوة في قضايا القدس والأقصى، فإن هذه الأعمال هي ما يعتبر أكبر وسيلة إعلامية لإيصال صوت الحركة الإسلامية إلى الجماهير.

الدليل:

ب. إن المشاركة قد تكون سبباً في إطلاع الدعاة على الأسرار العسكرية والإقتصادية وغيرها ...

الرد:

ان هذا الأمرممكن في حال دخول البرلمانات العربية والإسلامية، لوجود إمكانية التأثير والتغيير والمشاركة في الوزارات هناك.

أما في الكنيست الإسرائيلي فإنه ومنذ إنشاء الأحزاب العربية لم يتم تعيين وزير عربي من تلك الأحزاب، وإن لجان الكنيست التي تحمل أسرار الدولة لا يتم مشاركة النواب العرب فيها.

الدليل:

2- إن خلو هذه المجالس من الإسلاميين فرصة مواتية لغيرهم لطرح نظرياتهم، ثم التصويت عليها دون اعتراض، ويمكّنهم من تقنين نظرياتهم وإلزام المسلمين بها:-

الرد:

إن مشاركة الأحزاب العربية في الكنيست لم يمكّنها يوماً من التأثير على سن القوانين التي تُشرعها الأغلبية اليهودية الصهيونية.

صحيح أنه يمكنها إبداء الرأي أو الإعتراض، ولكن لا يمكنها التغيير، والمستفيد الوحيد من هذا الوضع هي المؤسسة الإسرائيلية التي تروج أنها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وأنها تعطي الحقوق لما يسمى بالأقلية العربية.

الدليل:

3- إن في المشاركة تقديم الإسلام كنموذج صالح لكل زمان ومكان، وذلك من خلال خدمة الجماهير، والتصدي لقضاياهم اليومية، مماّ يعزز الثقة في الدعاة.

الرد:

صحيح أن تقديم الإسلام كنموذج صالح لكل زمان ومكان يكون كذلك في المشاركة في الحياة السياسية.

ولكن عن أي حياةٍ سياسية يدور الحديثُ هنا؟

هل المشاركة في الكنيست قد حققت هذه الغاية؟

وماذا استطاعت الحركة الإسلامية ضمن طرحها أن الإسلام نموذج صالح لكل زمان ومكان، أن تُقدم للجماهير العربية التي تعاني من سياسات المؤسسة الإسرائيلية، من خلال مشاركتها في الكنيست، حيث تُشرع القوانين التي تحارب الجماهير العربية وقيادتها!!.

الفرع الخامس الخامس: الترجيح بين القولين:

بعد استعراض الرأيين في موضوع المشاركة في المجالس النيابية، والذي يتفرع عنه المشاركة في الكنيست الإسرائيلي، يتبين أن القول بالمنع هو الراجح ، وذلك للاعتبارات التالية:

1) إضفاء الشرعية على الكيان الإسرائيلي الغاصب كدولة عنصرية.
2) المساهمة في بناء الكيان الإسرائيلي وتحسين سمعته في الداخل والخارج.
3) تخدير الجماهير المؤمنة وهي ترى الدعاة يسيرون في فلك سلطة الكيان الإسرائيلي، وضمن مخطط يخدم الكيان العنصري.
4) الفتنة التي أحدثتها المشاركة في الكنيست الإسرائيلي، حيث أدى الأمر إلى انشقاق الحركة الإسلامية إلى جناح شمالي وآخر جنوبي والتداعيات السلبية التي لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا.

- تداعيات انشقاق الحركة الإسلامية:

أ- ومن تداعيات انشقاق الحركة الإسلامية عام 1996م أن موضوع الكنيست لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام وحدة الحركة الإسلامية.

وفي تصريح للشيخ كما خطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) بتاريخ 2011/5/5، بهذا الصدد، قال: " نسعى لوحدة الحركة الإسلامية بالكامل، والأمر يتطلب الحسم في عدد من القضايا، فوحدة الحركة الإسلامية ستكون بعد أن يحسم موضوع الكنيست"[1] .

ب- بيان الحركة الإسلامية الجنوبية رداً على دعوى المقاطعين للانتخابات الذي يحمل اتهامات صريحة بالتلاعب بأموال الإغاثة لأهل غزة في الحرب الأخيرة عام 2009، (والإتهام موجه للحركة الإسلامية الشمالية). فقد جاء في البند السادس من هذا البيان ما يلي:

(أليس أطفال وجرحى وفقراء غزة أولى بمئات الآلاف التي تنفقونها على حملة المقاطعة للإنتخابات التي جمعت أصلاً لأهل غزة؟ أم مِن أين لكم الأموال الطائلة التي تنفقونها على حملة المقاطعة للإنتخابات؟ بالنسبة لنا أموال الانتخابات معلومة المصدر والوجهة، ماذا عنكم؟)[2] .

---

[1] اخبار محلية،لن تكون وحدة مع خوض انتخابات الكنيست www.ashams.com

[2] سياسة،بيان لن ننساك يا غزة www.bettna.com

ج- وفي تصريح للنائب الشيخ إبراهيم صرصور، قال: " كانت خسارتنا كبيرة بسبب الانشقاق، سواء على صعيد العلاقات البينية بين أبناء الإسلام الواحد، أو على مستوى الرأي العام الذي لم يعد يرى في الصحوة المنشقّة على نفسها القدوة والأسوة، أو على مستوى بعثرة الجهود والطاقات في نشاطات أغلبها الساحق نسخ مكررة لا ينبغي أن تستمر إلا من خلال إطار واحد"[1].

د- وفي جريدة الحركة الإسلامية الجنوبية " الميثاق "، ورد مقالٌ لرئيس الدائرة الإعلامية في الحركة الإسلامية الجنوبية تحت عنوان " مطلب الساعة: قل كلمة حق أو اصمت" ،على خلفية الدعوة بمقاطعة انتخابات الكنيست ، جاء فيه:

" نرفض تجريد القيادات العربية التي لا تتفق بالرأي مع قيادة أركان الحركة الإسلامية الشمالية من جوازات سفرهم الوطنية، لأنهم لا يلبسون نفس القمصان ونفس الدشاديش ونفس القبعات ونفس الأفكار التي يلبسها دراويش الموجة الحديثة الذين لا يعرفون من أبجديات السياسة إلا سينها" [2].

ه- وفي نفس الجريدة ورد مقالٌ آخر تحت عنوان " الانتخابات وخلط الحق بالباطل " ، جاء فيه:

" أما أصحاب الفتاوى الدينية ، فنقول لهم: كلامكم حق، إذا كانت نياتكم الحفاظ على نقاء العقيدة وحفظ الدين، ولكنكم تتدهورون لعملٍ خاطئ وباطل، عندما تعودون بنا إلى فكر الفتنة ،وفكر الخوارج في صِفين والتحكيم ".[3]

5) الفتنة التي أحدثتها المشاركة في الكنيست بين صفوف قيادات وأبناء الجناح الجنوبي، وذلك نتيجة الصراعات على المقاعد في الكنيست، حتى أن الأمر قد وصل إلى حد التحاكم أمام القضاء الإسرائيلي للبتّ في هذه الموضوعات، وذلك فضلاً عن التراشق الإعلامي بين قيادات الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية، مما كان ولا يزال له أسوأ الأثر في نفوس الإسلاميين والشرفاء.

إن من الفتن التي أدت إليها مشاركة الحركة الإسلامية الجنوبية في الكنيست نزاعات عميقة بين الحركة الأم وبين عدد من قيادييها الذين انتدبتهم لتمثيلها في الكنيست الإسرائيلي.

أ. <u>الحالة الأولى:-</u>

الخلاف بين الحركة الإسلامية والنائب عنها في الكنيست الشيخ عباس زكور [4]وفق التسلسل التالي:

1) بتاريخ 2007/9/11 أصدرت الحركة الإسلامية الجنوبية بياناً جاء فيه التالي:

---

[1] عبد ا ،إبراهيم،الحركة الإسلامية في فلسطين www.almesbar.com

[2] جريدة الميثاق، ص24، 2009/1/2.

[3] جريدة الميثاق، ص10، 2006/3/19

[4] عباس زكور: من مواليد 1965/12/30، يحمل بكالوريوس في العلوم الإسلامية، نائب في الكنيست السابعة عشرة عن الحركة الإسلامية الجنوبية .أعضاء الكنيست Knesset.gov

" النائب عباس زكور يدوس على وحدة الحركة الإسلامية وهيبتها وسمعتها، لن نتساهل من الآن فصاعداً مع هذه الظواهر الغريبة عن الدين والخُلق والمروءة "[1] .

2) رد النائب عباس زكور بتاريخ 2007/9/26:

" هناك عصابة في الحركة الإسلامية تلجأ للكذب والتزوير والتهديد والوعيد لفصلي من الحركة الإسلامية والكنيست كما فعلوا لقادة سابقين أثبتوا نجاحهم، ولتصفية خلافاتٍ شخصية "[2].

3) جاء في رد النائب إبراهيم صرصور / رئيس الحركة الإسلامية الجنوبية سابقاً بتاريخ 2007/9/27 بعنوان : " إنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور":

"وتوالت المقابلات في الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية، وامتلأت مواقع الإنترنت "بصرعات" المناضل الكبير عباس زكور، والتي بات فيها أنه ينفذ حملة صليبية مقدسة لا ضد إسرائيل وسياساتها العنصرية والعدوانية، ولا ضد الاحتلال ووحشيته، ولكن ضد الحركة الإسلامية التي كان لها الفضل عليه وعلي وعلى جميع أبنائها "[3].

4) فصل عباس زكور من الحركة الإسلامية الجنوبية على خلفية قضية التناوب في الكنيست 2007/12/12[4].

5) المستشارة القضائية للكنيست تدعو المحكمة العليا إلى رفض الدعوى القضائية المقدمة ضد النائب عباس زكور التي قدمتها الحركة الحركة الإسلامية الجنوبية ضده ممثّلة بالنائب إبراهيم صرصور، والمتعلقة بموضوع الخلاف على التناوب على المقعد الذي يشغله النائب عباس زكور داخل الكنيست، حيث أكدت المستشارة القضائية أن هذه الدعوى تتعارض مع قانون أساس الكنيست ولأنها جاءت بناءاً على خلافٍ سياسي داخلي في الحركة الإسلامية 2008/4/8[5].

6) عباس زكور والتجمع الوطني في قائمة واحدة ...2008/12/29 [6]

" وقّع كل من حزب التجمع الوطني الديموقراطي، والنائب عباس زكور رئيس حزب الوسط العربي اتفاقاً يخوض بموجبه الطرفان الانتخابات الثامنة عشر للكنيست في قائمة مشتركة وذلك تحت اسم قائمة التجمع الوطني...".

ب. <u>الحالة الثانية:</u>

---

[1] سياسة،بيان الحركة الإسلامية الجنوبية www.alarab.net

[2] أخبار محلية،عباس زكور يفتح النار على مجلس الشورى www.panet.co.il

[3] مقالات وآراء،إنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور www.bettna.com

[4] أخبارعرب48،بيان فصل عباس زكور من الحركة الإسلامية www.alarab.net

5 أخبار،العليا تدعو النائب عباس زكور للتعالي على الخلاف[5] www.bettna.com

[6] سياسة،عباس زكور في المكان الرابع للتجمع www.panet.co.il

انشقاق النائب السابق توفيق خطيب[1] عن الحركة الإسلامية الجنوبية، ودعمه لحزب " ميرتس " [2] الصهيوني عام 2002/2001:

تفسير توفيق الخطيب دعمه لحزب " ميرتس":

" قناعتنا كانت المشاركة مع القوائم العربية، الأمر الذي لم ينجح، ورفضنا الدخول بقائمة عربية مستقلة خامسة، من أجل عدم تضييع مقعد لليسار الإسرائيلي في البرلمان، وقررنا دعم من يرغب دعمنا كحزب يريد المحافظة على كيانه ، وقد رحبت كتلة السلام " ميرتس" بهذا الدعم". [3]

ج-<u>الحالة الثالثة:</u>

صراعات محتدمة وخطر الإنشقاق في الحركة الإسلامية الجنوبية على خلفية انتخابات الكنيست:

حسب صحيفة كل العرب 2005/2/4:

" تعيش الحركة الإسلامية – الجناح الجنوبي – في هذه الأيام مرحلة صعبة في تاريخ مسيرتها، وذلك بعد احتدام الصراع بين تيارين رئيسيين، أحدهما بقيادة رئيس الحركة الشيخ إبراهيم صرصور، ويدعو إلى إجراء إصلاحات وتغييرات ويطالب بالتناوب على كرسي الحركة في الكنيست. والثاني بقيادة النائب عن الحركة في الكنيست ورئيس القائمة الموحدة عبد المالك دهامشة والذي يرفض التناوب ويطالب بالبقاء في مقعده بالكنيست ".

- رد لجنة التحقيق التي أقيمت على خلفية فتنة التناوب:

" قررت اللجنة أنه لا بد من التغيير، ولا بد من إجراء تناوب بين دهامشة وسلمان أبو أحمد، ولكن فوجئنا أن مجموعة من أتباع الحركة في الجليل تُرسل لنا رسالة تهدد فيها بالإنفصال إذا أقرت اللجنة التناوب ، وقد رأت اللجنة أن هذا أمر مستهجن، لا يتطابق مع نهج وأخلاقيات الحركة الإسلامية، ويتناقض تماماً مع الكلام عن الزهد والتواضع والانضباط، ويعكس لهثاً وراء المناصب والكراسي والأهداف الدنيوية ".

- وعقب أحد أعضاء لجنة التحقيق قائلاً:

" عندي خيبة أمل فليس هذا الأداء الذي كنت أحلم به للحركة، وأداء الجبهة والتجمع أفضل بكثير، فإذا كان الهدف حزباً أو حركة أخرى إضافية تمثلنا، فأنا أقول يكفي الجبهة والتجمع ولا حاجة

---

[1] توفيق خطيب: من مواليد 1954/4/21 عضو كنيست عن الحركة الإسلامية في الدورتين 14،15، حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية، ولقب ثاني في الحضارة الإسلامية.أعضاء الكنيست knesset.gov

[2] حزب ميرتس: حركة يسارية تشكلت قُبيل انتخابات 1992، من أهدافها دعم الحقوق المدنية والإنسانية والعدالة الاجتماعية، كما تهدف للمحافظة على القيم الصهيونية.الرئيسة،الأرشيف aljazeera.net

[3]خيبةأمل من القيادات،2002/12/23 www.madarcenter.org

للحركة، وفي رأيي أن ما حصل هو تكريس للفشل وتعميق للأزمة، وأعتقد أنه من الأفضل للحركة الإسلامية في هذه المرحلة التوقف عن خوض الانتخابات ".

- وفي رد لإبراهيم صرصور على سؤالٍ وجه إليه حول قرار فصل دهامشة وزكّور ، قال:

" حتى قبل سنتين ظلاّ خارج مواقع المسؤولية، ولكن انسجاماً مع روح الأخوة الإسلامية، وإيماناً من رئيس الحركة بضرورة تصفية الأجواء وعودة المياه إلى مجاريها بالعمل الدعوي، لم يكن هناك مانع من عودة الأخوين إلى مواقعهما الرسمية ".

- وفي تصريح للنائب عبد المالك دهامشة حول التراشق الإعلامي حول فتنة التناوب قال:

"أنا لن أشارك في هذه " الطبخة "، ولن أنزل إلى مستوى تبادل التُهم والرد عليها، ولن أدخل في مناقشات مع زملائي من على صفحات الجرائد "[1].

6)النُفور من الحركة الإسلامية محلياً وعالمياً.

7) إن عدم مشاركة الحركة الإسلامية في الكنيست لن يأتي بضرر كبير ومحقق على الحركة الإسلامية والجماهير العربية، ولكن المشاركة وإن حققت بعض المنافع المؤقتة، فإنها مصالح موهومة على المدى البعيد، لا تخدم الفلسطينيين، ولا تعتبر هذه المصالح الموهومة أو الضعيفة أمام سيل المفاسد الكبرى والمتيقّنة على فلسطينيي الداخل عموماً وعلى الحركة الإسلامية بشكلٍ خاص.

وأخيراً سأعرض تصريحات لبعض من أعضاء الكنيست العرب، الذين يؤكدون أن مشاركتهم في الكنيست لم تحقق المنافع والمصالح المرجوة من عملهم.

الفرع السادس: تصريحات بعض النواب العرب في الكنيست الإسرائيلي عن العمل السياسي مـن داخل الكنيست:

ضمن ورشة عملٍ حول مشاركة العرب في الانتخابات للكنيست، والتي شارك فيها نواب عرب، صرح بعضهم بتصريحاتٍ هي في مجملها مآخذٌ عليهم وعلى غيرهم من أعضاء الكنيست العرب، لاستمرارهم في خوض مضمار العمل السياسي في الكيان الإسرائيلي من خلال المشاركة في الكنيست، إذ تعكس تصريحاتهم فشل هذه التجربة وعدم تحقيقهم للأهداف المرجوة من تجربتهم هذه.

وفيما يلي تفصيلٌ لبعض هذه التصريحات:

(1) النائب د. حنّا سويد[2]- رئيس كتلة الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة صرح قائلاً:

---

[1] صحيفة كل العرب، ص38-39، 2005/2/4.

[2] حنّا سويد: تاريخ الولادة 1955/3/27م، من قرية عيلبون، يحمل شهادة دكتوراة في تخصص تنظيم المدن ، عضو الكنيست عن الجبهة في الكنيست 17،18.أعضاء الكنيست Knesset.gov.il

" إن الطريق شبه مسدود أمام النواب العرب الذين يعملون من داخل برلمان صهيوني ".[1]

(2) النائب د. جمال زحالقة – رئيس كتلة التجمع الوطني الديموقراطي، قال: " لا بد من التمييز بين المشاركة في الانتخابات والمشاركة البرلمانية، فالمشاركة في الانتخابات لا تعني بالضرورة المشاركة في البرلمان، حيث أن المشاركة في الانتخابات تأتي من باب ضرورة عدم ترك فراغ وعدم ترك ساحة التصويت لأحزاب لا تُمثّل الجمهور العربي "[2].

(3) النائب طلّب الصانع- رئيس الحزب العربي الديموقراطي، قال: " الكنيست منبر للعمل السياسي وليس للعمل الوطني حيث أن النواب العرب محكومون لقواعد عمل سياسية مقونَنة، وأن الواقع القانوني للعرب تمت صياغته فترة الحكم العسكري تم تحديد العلاقة بين المواطنين العرب والدولة اعتماداً على عدم المساواة، وإن العرب يملكون حق الانتخاب ولا يملكون حق التأثير"[3].

(4) النائب الشيخ إبراهيم صرصور- رئيس الحركة الإسلامية / الجناح الجنوبي سابقاً، قال: "البرلماني العربي داخل الكنيست يعمل على تحقيق أمور محددة، من يعتقد أننا في الكنيست نعمل على إقامة دولة عربية أو فلسطينية داخل هذا الكيان، طبعاً هذا أقرب إلى الخيال وأقرب إلى السذاجة ...".

وقال أيضاً:

" أحد الوزراء الإسرائيليين، أنا كنتُ على تواصلٍ معه قبل فترة، قبل شهرين أو ثلاثة فقط، وطلبت منه المساعدة في قضية معينة. هل تعرف ماذا قال لي؟ قال لي بمنتهى الوضوح: هل تريد أن أُنفذ لك هذا الطلب حتى تقول لجمهورك أنك من أنجز طلبهم؟ لا، أنا أُنجز هذا الموضوع مباشرة مع جمهورك، لأنه في نهاية المطاف أنا أيضاً أريد أصواتاً من هذا الجمهور"[4] .

(5) النائب محمد بركة – عضو الكنيست عن الجبهة ، قال:

" موضوع التأثير على المجتمع الإسرائيلي لا يستطيع أن يقوم به أي جزء من شعبنا، هذا الملف نحن مكلّفون أن نلقي بكل وزننا السياسي في صالح قضية شعبنا، في داخل المعترك السياسي في

---

[1] مشاركة العرب في الانتخابات وفي البرلمان،تشرين أول2009 www. mada-reseach.org

[2] المرجع السابق نفسه.

[3] المرجع السابق نفسه.

[4] فلسطين تحت المجهر،النواب العرب في الكنيست2011/8/5 www.aljazeera.net

إسرائيل، في نفس الوقت نحن مكلّفون بإنشاء رؤوس جسر مع المجتمع في إسرائيل تقود إلى تأييد هذه الأجزاء لنضال شعبنا "[1].

إن القاسم المشترك لتصريحات أعضاء الكنيست العرب، هو أن قدرتهم على التأثير والتغيير لصالح العرب في الداخل الفلسطيني محدودة جداً، بسبب سياسة المؤسسة الإسرائيلية ، فضلاً عن قدرتهم على التغيير في القضايا المصيرية والسياسة العامة للكيان الإسرائيلي.

[1] المرجع السابق نفسه.

الخاتمة

بعد الإنتهاء من مناقشة أدلة القائلين بجواز المشاركة في الكنيست الإسرائيلي، وترجيح قول فريق أهل العلم القائل بعدم الجواز- بل بحرمة- المشاركة في الكنيست الإسرائيلي، فإنني قد خلُصتُ إلى النتائج والتوصيات التالية:

(1) إن إقامة الكيان اليهودي لم تكن عام 1948م، ولكنه قام قبل ذلك بكثير، فبداية المشروع الصهيوني في فلسطين تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر.

(2) إن الكيان اليهودي مشروع تقاطعت فيه المصالح بين اليهود وبين الغرب الصليبي للسيطرة على المشرق الإسلامي.

(3) إن القضية الفلسطينية والقدس والأقصى هي محور حقيقة الصراع بين الصهيونية والصليبية العالمية وبين العالم الإسلامي.

(4) إن النظام السياسي في الكيان اليهودي هو نظام عنصري بامتياز، ويتجلّى ذلك بالتمييز الصارخ في كل المجالات بين اليهود في الكيان الإسرائيلي وبين فلسطينيي الداخل والفلسطينيين عموماً.

(5) هناك ارتباط وثيق بين الصهيونية والرواية التوراتية المزعومة حول فلسطين، وتبرز هذه العلاقة بشكل خاص في الرموز السيادية للكيان اليهودي، وعلى سبيل المثال فإن تسمية البرلمان اليهودي " بالكنيست" ترجع نسبة هذا الإسم إلى " كنيست إسرائيل " في عهد الهيكل الثاني، والتي تألفت من الحاخامين المتدينين.

(6) إن سن القوانين في الكيان اليهودي لا يمكن أن يخدم المصالح العليا لفلسطينيي الداخل، لأن هذا الأمر لو تحقق فإنه يصيب المشروع الصهيوني بمقتل.

(7) إن الخطر الوجودي الحقيقي الذي يتهدد فلسطينيي الداخل والأمة الإسلامية يتمثّل في الكنيست، القناع الديموقراطي الذي يستعمله الساسة الصهاينة للتلاعب بالعالم بأسره.

(8) إن واقع فلسطينيي ال 48 والقضية الفلسطينية عموماً هو نتاج التآمر الصهيوني والصليبي من جهة، وبين التخاذل والتواطؤ العربي والإسلامي من جهةٍ أخرى.

(9) إن الحِراك السياسي لفلسطينيي الداخل قد ولد ميتاً، لأن النظام الصهيوني قد أجهض كل سببٍ من أسباب حياة هذا الحِراك.

(10) من خلال استقراء أداء أعضاء الكنيست العرب والأحزاب العربية داخل الكنيست على مدار عشرات السنين، ثبت أنه لا يمكن أن تحقق الأحزاب العربية المصالح الحقيقية لفلسطينيي الداخل من داخل الكنيست الإسرائيلي.

(11) يتجلّى بشكلٍ واضح وقاطع أن البرامج التي تتبناها الحركة الإسلامية، والرؤيا بعيدة المدى والمتمثلة – خصوصاً – في مشروع المجتمع العصامي وملفّ القدس والأقصى، تُجبر الكيان

الصهيوني على الكشف عن الوجه الحقيقي لديموقراطيته المزعومة، وذلك من خلال سجن القيادات، وإغلاق المؤسسات والجمعيات، والتهديد بإخراج الحركة الإسلامية خارج القانون، مما يؤكّد أن الخط الذي تتبناه الحركة الإسلامية يحقّق المصالح الحقيقية وبعيدة المدى لفلسطينيي الداخل، وللقدس والأقصى وللقضية الفلسطينية عموماً، وكلّ ذلك من دون المشاركة في الكنيست قلب المشروع الصهيوني في الكيان اليهودي.

(12) إن المشاركة في الكنيست لا تخدم مصلحة الجماهير العربية في الداخل الفلسطينيي.

(13) إن المفاسد المترتبة على المشاركة في الكنيست ترجح بكثير على المصالح التي يمكن تحصيلها من داخل الكنيست.

(14) إن المشاركة في الكنيست الإسرائيلي هي هدر لطاقاتِ الجماهير العربية.

(15) إن المستفيد الأكبر من مشاركة فلسطينيي الداخل في الكنيست هي المؤسسة الإسرائيلية، وذلك من خلال التأكيد للعالم على أنها دولة ديمقراطية ، تُعطي الحقوق كاملة لمن تسميهم بالأقلية العربية.

(16) إن القوانين العنصرية التي تم إقرارها في السنوات الثلاث الأخيرة، والقوانين الأخرى التي يتم الإعداد لإقرارها، لا تدع مجالاً للشك بأن المشاركة في الكنيست هي إضفاء الشرعية على الجرائم بحق فلسطينيي الداخل.

التوصيات:

(1) الانسحاب الفوري للحركة الإسلامية الجنوبية من الكنيست الإسرائيلي، تحقيقاً للمصالحة والوحدة لشِقّي الحركة الإسلامية الجنوبي والشمالي، مما سيكون له أبلغ الأثر في تحقيق أهداف الحركة الإسلامية، والحفاظ على مصالح الجماهير العربية في الداخل الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

(2) يجب أن لا يكون الكنيست هو السقف الأعلى لطموح فلسطيني ال 48، بل عليهم التحرك في مسارات أخرى على النحو التالي:

أ) انتخاب لجنة المتابعة العليا لفلسطينيي الداخل بشكل مباشر، على أن تكون هي المؤسسة الممثّلة للعرب أمام المؤسسة الإسرائيلية والعالم الإسلامي والعربي والمحافل الدولية.

ب) تطوير مشروع " المجتمع العصامي"، بحيث يكون هو الخيار الاستراتيجي في مواجهة المخاطر التي تتهدد فلسطينيي الداخل.

ت) التواصل المباشر والمكثّف مع العالم العربي والإسلامي إذ أن العمق الإستراتيجي لفلسطينيي الداخل إنما هي الأمة العربية والإسلامية.

(3) إن المشاركة في الكنيست هي وسيلة وليست غاية بحسب تعبير المشاركين، لذا لا بد أن يقوم المشاركون في الكنيست بمراجعة مدى نجاعة المشاركة في تحقيق الأهداف المرجوة من اللعبة السياسية، على أن يكون خيار الإنسحاب أو المقاطعة خياراً مطروحاً، إذ أن الأصل الذي ينادي به المشاركون هو مصلحة الجماهير العربية.

(4) مقاطعة المشاركة في الانتخابات للكنيست الإسرائيلي، وهذه من الرسائل التي تكشف ورقة التّوت عن سوءة الديموقراطية للكيان الإسرائيلي، ولا بد من حملات توعية للجماهير العربية بهذا الصدد.

(5) أن تقوم لجنة المتابعة العليا المنتخبة بفضح النظام الإسرائيلي وممارساته الظالمة والعدوانية بحق فلسطينيي الداخل ممن يعرفهم الكيان الإسرائيلي بأنهم مواطنون متساوو الحقوق،ويكون فضحه لدى الحكومات العربية والإسلامية، وفي المحافل الدولية والمنظمات التي تُعنى بحقوق الإنسان، فإن لهذا الفعل أثر يفوق ألف صرخة استنكار واحتجاج في الكنيست، وهذا مما يقض مضاجع الساسة الصهاينة ويخدم مصالح فلسطينيي ال 48.

الملاحِق

الملحق رقم (1) الفتوى المفصلة للدكتور العلامة يوسف القرضاوي حول دخول مسلمي الأرض المحتلة للكنسيت

س: هل يجوز لمسلمي الأرض المحتلة دخول الكنيست الإسرائيلي؟

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه

(أما بعد)

ج: فإن «إسرائيل» ـ في النظر الشرعي الإسلامي ـ كيان دخيل على المنطقة، فرض نفسه عليها بقوة الحديد والنار، وسفك الدماء، وتفريغ البلاد من أهلها بالرعب والإرهاب، مما زرع في دار الإسلام دولة غريبة مناقضة لأهداف الأمة، معادية لأهلها، فهي بمثابة عضو غريب على الجسم العربي والإسلامي، فهو مرفوض من سائر أجزاء الجسم.

وفرض على أهل فلسطين خاصة فرضًا عينيًا، وعلى المسلمين عامة أن يقاوموا هذا الكيان العدواني المغتصب الدخيل، وأن يجاهدوا لطرده بالأنفس والأموال، ولا يهنوا في ابتغاء ذلك مهما كلفهم من جهد ومشقة ﴿**إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لاَ يَرْجُونَ**﴾ .

﴿**وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ**﴾.

وقد واجه المسلمون في تاريخهم الطويل كثيرًا من المعتدين، ولكنهم لم يواجهوا مثل هذا العدوان الصهيوني في أهدافه ولا في وسائله.

فقد كان المعتدون السابقون من الكفار والصليبيين وغيرهم يكتفون باحتلال الديار، ولكنهم يبقون أهلها فيها، وحسبهم أن يحكموها، ويسيطروا عليها.

أما هؤلاء فإنهم أرادوا تفريغ الأرض من أهلها، ليسكنوها بعدهم، ويقيموا فيها دولتهم الظالمة، وهذا ما فعلوه، وتفوقوا بذلك على الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، حيث لم يفرغ الأرض من سكانها الأصليين.

وأما وسائلهم، فتحدث عنها مجازر العصابات الصهيونية في قرى فلسطين، في دير ياسين وغيرها.

ومن هنا يكون الموقف الشرعي من الكيان الصهيوني هو الرفض القاطع، والمقاومة المستميتة، والجهاد الدائم، حتى يحق الله الحق، ويبطل الباطل، ولو كره

٤٧٩

المجرمون. ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ(١٩٠)وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾ البقرة:١٩٠-١٩١ .

ويترتب على ذلك: أن كل تعامل يعطي لهذا الكيان المغتصب حق الوجود، أو يمنحه حق البقاء والاستمرارية أو يوحي بأن لهؤلاء المعتدين أي سلطان شرعي بأي صورة من الصور، على أرض فلسطين، هو تعامل باطل، وكل ما نشأ عن الباطل فهو باطل، فضلا عما يخشى أن يحمل شيئا من الركون إلى الذين ظلموا، أو الولاء للذين يحادون الله ورسوله، ويحاربون الإسلام والمسلمين.

ومن أجل ذلك يجب شرعًا رفض السلام مع الصهاينة المغتصبين للأرض، المشرّدين لأهلها، السافكين لدمائهم، فهذا ليس بسلام، وإنما هو وهن واستسلام، والله تعالى يقول: ﴿فَلاَ تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ محمد:٣٥ .

وفي ضوء هذه الحقائق : ننظر فيما سأل عنه الإخوة في فلسطين المحتلة سنة (١٩٤٨م) عن جواز دخولهم في برلمان الدولة اليهودية (الكنيست) حيث يرى بعضهم أن هذا يحقق لهم مكاسب ومصالح لجماعتهم، ويشد أزرهم في مواجهة الدولة، إلى آخر ما يقال في هذا المجال.

وربما كان هذا الاعتبار ـ تحقيق مصالح معينة ـ واردًا على الذهن لأول وهلة، وهو ما جعلني أقول شفاهة ـ منذ مدة ـ لمن سألني من الإخوة عن هذا الأمر: إن هذا يخضع لفقه الموازنات بين المصالح والمفاسد، وهو فقه أساسي في باب السياسة الشرعية. ماذا كانت مصالح الجماعة المسلمة في دولة الكيان الصهيوني وما تجنيه من مكاسب للمجموع، أكبر وأرجح في الميزان من المفاسد والمضار المادية والمعنوية التي تترتب على الدخول في برلمان العدو (الكنيست) جاز لنا أن نرجح الدخول سبيا إلى تلك المصالح والمكاسب.

ولكن الذي تبين لي، بعد تقليب أوجه النظر، وتعميق البحث في القضية، والنظر في ملابساتها المختلفة: أن الموقف الصحيح ـ من الوجهة الشرعية ـ يقتضي رفض الدخول في برلمان العدو الصهيوني (الكنيست)؛ لما يوحي به ذلك من اعتراف ضمني بحقهم في الوجود، أو البقاء على الأرض المغتصبة. وهو ما يجب

تأكيد نفيه باستمرار، ومعارضته على الدوام. ولا يجوز لنا ـ نحن أصحاب الدار ـ أن نسلم للمعتدين بما اغتصبوا من أرض، ولا أن نتصرف تصرفًا يشعر بذلك، مهما طال المدى، فإن مضيّ الزمن لا يحيل الباطل حقًا، ولا يجعل الحرام حلالاً.

والمنطق الذي رفضنا به السلام المزعوم، هو الذي نرفض به المشاركة برلمان القوم.

على أننا لو نظرنا إلى الأمر بمعيار المصلحة نظرة إمعان وتدقيق، في ضوء فقه الموازنات، لوجدنا أن المصلحة الحقيقة - لا المتوهمة - والمصلحة البعيدة المدى - لا القصيرة الأمد - والمصلحة الشاملة لكل الشعب الفلسطيني ولقضيته، ومصلحة الجهاد واستمراره، ومصلحة الدعوة الإسلامية وتغلغلها: كلها تحتم منابذة القوم، والتعامل معهم على أنهم دخلاء غاصبون، أو لصوص سارقون، وبذلك يعيشون منبوذين في ضمير/الشعب، مرفوضين من أبنائه، فاقدي الشرعية في فكرهم ووجدانهم، وفي هذا خسارة معنوية كبيرة على العدو، وكسب معنوي عظيم لنا، يضاف إلى رصيدنا في المقاومة والصمود.

والقواعد الفقهية تقرر عند الموازنة بين المفاسد والمصالح، أو بين المصالح بعضها وبعض: أن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، وأن المصلحة الكلية مقدمة على المصلحة الجزئية، وأن المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة، وأن المصلحة الطويلة الأمد مقدمة على المصلحة القصيرة الأمد.

وعلى هذا يحرم الاشتراك في برلمان العدو ومؤسساته المماثلة، إلا ما اقتضته ضرورة معينة، فلها أحكامها الخاصة، وهي تقدر بقدرها، ولا يتوسع فيها، حتى لا يصبح الاستثناء أصلاً.

وعلى أبناء فلسطين جميعًا، أن يستمسكوا بحقهم، ويعضوا عليه بالنواجذ، صابرين مصابرين مرابطين، كما قال الله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ آل عمران: ٢٠٠. وأن يدعو ا الله بما دعاه به المؤمنون من أصحاب طالوت: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ البقرة: ٢٥٠ اللهم آمين.

فتوى شرعية في حكم الدخول في البرلمان اليهودي (الكنيست)

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا

ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونستفتح بالذي هو خير قال تعالى: ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

أما بعد:

فمن المعلوم شرعاً أن اليهود من أشد أعداء الإسلام والمسلمين، قال تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ [المائدة: ٨٢]، وإنهم بفلسطين كفار محاربون لله ولرسوله، ومن المعلوم أيضاً أنهم قد احتلوا فلسطين واغتصبوا أرضها وسفكوا دماء أهلها رجالاً ونساء أطفالاً وشيوخاً وشباناً، وشردوا معظم أهلها، وأقاموا على أرضها دولة يهودية عنصرية للشعب اليهودي فقط، وهذه الدولة قامت لتمزيق العالم العربي والإسلامي. وتسعى لحرب الإسلام وأهله، كما جاء على ألسنة زعماء هذه الدولة وأركانها من أقوال: كقولهم: إن عدونا الألد هو الإسلام، وقولهم: لن نطمئن حتى يغمد الإسلام سيفه.

وهذه الدولة تقوم بحبك المؤامرات وتأليب كل دول الكفر وأعداء الإسلام ضد الإسلام ودعاته وعلمائه ومجاهديه والعاملين له والمتمسكين به، وتقوم بتشويه الإسلام والافتراء عليه كما تقوم بتشويه صورة كل مسلم ملتزم بدينه وعقيدته وشريعته، وتبتكر من وسائل التضليل والتأليب الشعارات المثيرة والألفاظ الحافزة، كوصف العاملين للإسلام والمجاهدين بالتطرف والإرهاب والعنف والأصولية، علماً أنها قد قامت على الإرهاب والعنف والقتل والمذابح العديدة وقامت على العنصرية، فهي تقوم على الثابت المتفق عليه وهو إسرائيل دولة للشعب اليهودي فقط.

ومن المعلوم أن هؤلاء اليهود قد جاءوا من بلاد كثيرة إلى فلسطين فأخرجوا أهلها منها، ودنسوا مقدسات المسلمين، ومنعوا مساجد الله أن يذكر فيها اسم الله تبارك وتعالى، كما منعوا عمارتها بالعباد والعبادة، وسعوا في خرابها، وخربوا كثيراً منها. وأن الله تبارك وتعالى قد حرم على المؤمنين موالاتهم واعتبر كل مسلم يواليهم ظالماً فقال سبحانه: ﴿ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الممتحنة: ٩].

والمسلم يتبرأ منهم لأن الله غضب عليهم ولعنهم، فقد وصفهم في فاتحة الكتاب بـ (المغضوب عليهم)، والمسلم مأمور شرعاً بعدم محالفتهم ومناصرتهم وموالاتهم، والتمكين لهم في أرض المسلمين، فقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [الممتحنة: ١٣].

ومن المعلوم أن الدولة اليهودية العدوانية الغاصبة تخطط لتهجير أكبر عدد ممكن من يهود العالم إلى فلسطين، حتى تكون دولة قوية سكانياً وعسكرياً وتقنياً واقتصادياً، تفوق قوتها وسلاحها قوة العالم العربي كله، تمهيداً لغزوه في الوقت المناسب والهيمنة عليه إما بالدبابة أو بالجرار الزراعي.

ولقد قرر الشارع الحكيم الموقف الشرعي من هذه الدولة العدوانية العنصرية وهو قتالها حتى تزول عن الوجود، ويعود كل يهودي غاصب إلى حيث أتى، قال تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٠-١٩١].

ولقد اتفق الفقهاء أنه إذا احتل العدو شبر أرض من أراضي المسلمين فإن جهاد هؤلاء المحتلين يصبح فرض عين على المسلمين، وأول ما يتناول هذا الفرض أهل البلاد المعتدى عليها، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم حتى يصد العدوان ويزال الاحتلال.

وعلى هذا فالجهاد على أهل فلسطين بما في ذلك فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والبلاد المجاورة فرض عين، ويحرم مسالمة هؤلاء اليهود الغاصبين والاعتراف بدولتهم، وبناء علاقات ودية معها. وإن ما جرى من اتفاقيات مع دولة العدوان اليهودي تقر هذه الدولة وتعترف بها وبما اغتصبت من أراض، ولو على شبر واحد من أرض فلسطين، اتفاقات باطلة ومحرمة وآثم كل من أسهم فيها، لأنها تنص على التنازل عن جل أرض فلسطين إلى الأبد، والأمة الإسلامية مدعوة شرعاً إلى عدم احترام هذه الاتفاقيات وعدم الالتزام بها ورفضها، والعمل الدؤوب على إلغاء الآثار المترتبة عليها وإبطالها.

إن هذه الاتفاقيات في نظر الشرع استسلام وليست سلاماً مشروعاً، قد نهى الشارع الحكيم عن عقدها وتنفيذها، لأنها استسلام لإرادة العدو ورغباته في احتلال الأرض وبسط نفوذه عليها. فهو الهوان الذي تضمنه قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٥].

ومن المعلوم أن الحكم الشرعي في التطبيع مع دولة العدوان اليهودي محرم شرعاً وهذه الحرمة لا شبهة فيها، لأن التطبيع يعني الاعتراف بهذه الدولة والتنازل عن السيادة الإسلامية على الأرض الإسلامية للسيادة اليهودية عليها، والاستعداد بالمحافظة على أمنها وحماية حدودها من كل

مجاهد يجاهد عدوه لتحرير أرضه ومقدساته، ويهدف أيضاً إلى القضاء على شخصية الأمة الإسلامية وغزوها ثقافياً واقتصادياً وأخلاقياً وإعلامياً، والهيمنة على مقدرات الأمة. كما يهدف إلى محاربة الحركات الإسلامية ومحاصرتها.

وبناء على ما تقدم من نصوص شرعية واضحة فإنه يحرم الاعتراف بدولة العدوان اليهودي ولو على شبر واحد من أرض فلسطين، ويحرم مسالمتها بل يجب مقاتلتها، ويحرم أيضاً الإسهام في كيان هذه الدولة الكافرة اليهودية العنصرية الغاصبة المحاربة لله ولرسوله وللمؤمنين، سواء كان هذا الإسهام تصرفاً من شأنه الاعتراف بها أو المحافظة على أمنها، أو يحسن سمعتها في الداخل والخارج، أو يساعد في بقائها واستمرارها، أو يقوي هذه الدولة مادياً أو معنوياً، أو يقوي أي مؤسسة من مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية.

والدخول في برلمان الدولة اليهودية العدوانية الغاصبة لفلسطين وغيرها، نرى أنه تصرف يعطي الشرعية لدولة اليهود العدوانية، وحقها في البقاء والاستمرار كدولة عنصرية كافرة، كما يسهم في بناء هذه الدولة ويقوي أركانها، ويحسن سمعتها في الداخل والخارج، ويترتب على ذلك إبطال الجهاد من أجل تحرير كل فلسطين، وخذلان لجميع الحركات الجهادية العاملة لتحرير كل فلسطين، وهو تطبيع محرم مع دولة العدوان اليهودي بل هو قمة التطبيع، واستسلام لإرادة العدو، ونكوص عن الجهاد الذي أمر الله به وفرضه على كل مسلم في كل فلسطين وخارجها، وهو يؤدي خدمة جليلة للكيان اليهودي وبخاصة حين يستسلم أهل فلسطين الرازحين تحت سلطان الدولة اليهودية العدوانية منذ عام ١٩٤٨ ويشاركون في دخول البرلمان اليهودي (الكنيست).

وإذا تبنت الحركة الإسلامية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ الدخول في الكنيست فإن هذا يؤدي إلى فتنة ونفور من الحركة الإسلامية وفقدان الثقة بها؛ حين يرونها تطبع العلاقات مع أعدائهم وأعدائها الكفرة العنصريين، وتسهم في بناء هذه الدولة اليهودية الكافرة في أماكن قيادية، وتخضع للقوانين اليهودية المعادية لله ولرسوله ﷺ.

والمشاركة أيضاً ستؤدي إلى فتنة في الصف الإسلامي والحركة الإسلامية الواحدة، فتوهن قوتها وتمزق وحدتها وتتنافر القلوب وتتصدع النفوس، وتنشغل بنفسها عن تحقيق أهدافها في تحرير الأوطان واستئناف الحياة الإسلامية في ظل دولة إسلامية تحكم بشريعة الله، ومما لا شك فيه أن الحفاظ على وحدة الجماعة والعمل الإسلامي من آكد الواجبات، وأن التفرق والاختلاف والتنازع من أعظم المفاسد التي حرمها الشارع الحكيم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَـٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وإذا حدث هذا لا سمح الله فإنه يفرح العدو اليهودي الغاصب ويحقق أعز أمانيه أن يرى الحركة الإسلامية منقسمة على نفسها ومنشغلة بنفسها عن عدوها، وأغيظ ما يغيظ العدو اليهودي أن يرى الحركة الإسلامية المجاهدة لحمة واحدة، وقد اجتمعت قلوبها وتوحدت نفوسها وصفوفها.

وإن وجود الرموز الإسلامية والدعاة في كنيست دولة العدوان اليهودي يقرون بحق هذه الدولة في الوجود والبقاء والاستمرار، ولا يقاوم الاحتلال ولا يجاهد لإزالة دولة العدوان أو يعمل على إضعافها، بل وجوده يقويها.

والمشاركة في انتخابات الكنيست يترتب عليه كشف كوادر الحركة الإسلامية ورجالها وخططها لدى حكومة العدوان اليهودي، وأجهزته الأمنية مما يمكنها من ضرب الحركة والتضييق عليها.

والدخول في الكنيست اليهودي تناقض يثير الشكوك في النفوس، تناقض واضح بين الفكر والسلوك وتناقض ظاهر بين القول والعمل، والأصل الشرعي أن يتوافق القول والعمل عند الدعاة الصادقين والمجاهدين المسلمين، والأمر الممقوت شرعاً هو تناقض القول مع العمل قال تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣].

والحكم الشرعي في وجود هذه الدولة اليهودية ومؤسساتها المنبثقة عنها واضح وضوح الشمس في رابعة النهار، إذ وجودها مرفوض في نظر الشرع وباطل يحرم الاعتراف بها، وتقويتها وترسيخ أركانها، ثم يرى بعض الرموز الإسلامية يدخلون في الكنيست الذي يعتبر فلسطين لليهود ويعبر عنها بإسرائيل، ويقول إن إسرائيل دولة الشعب اليهودي فقط، ويراهم وهم يندمجون في السلطة اليهودية ومقرراتها ويلتزمون بقوانين هذه الدولة ويحترمونها وقد أمرهم الله بإبطالها ومقاومتها والقضاء عليها، ويلتزمون بالسياسة اليهودية في نبذ الجهاد وتحريمه، وينخرطون في خدمة الكيان اليهودي وتقويته سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

والمشاركة من شأنها أن تخدر الجماهير المؤمنة وتحبطها وتقعدها عن مناجزة الأعداء اليهود، وهي ترى الدعاة يسيرون في فلك السلطة اليهودية وفي مخطط دولة العدوان اليهودي العنصرية؛ بل ويدفعونها إلى التطبيع والركون إلى اليهود، ولو فكرت الحركة الإسلامية بقتال اليهود

والعمل على إزالة الدولة اليهودية، وأهابت بهؤلاء الناس الذين اندمجوا في الدولة اليهودية، وهيأوا نفوسهم لذلك، وخدموا في الجيش اليهودي وأجهزة الأمن اليهودية وغيرها، وتسربت إليهم أخلاق اليهود وقيم اليهود، لو طلبت منهم الحركة الإسلامية أن يجاهدوا معها ويقاتلوا تحت إمرتها لن يستجيبوا لذلك، لأنهم قد هيأوها للاستسلام لا للجهاد، وعودوها على حياة الذوبان في المجتمع اليهودي والاندماج فيه وخدمته وتقويته، وكانوا قدوة لها في ذلك، وحينئذٍ سيكون الندم ولات ساعة مندم.

وهي مبرر أيضاً للذين خذلوا الشعب الفلسطيني وقبلوا بالحكم الذاتي، وتنازلوا عن جل فلسطين لليهود، ويريدون أن يتعايشوا مع هذه الدولة اليهودية العنصرية القائمة على أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم وقد حررها صحابة رسول الله ﷺ لهم.

وهي مبرر أيضاً للذين خذلوا أهل فلسطين ووقفوا بجانب العدوان اليهودي، يعقدون معه الاتفاقيات التي يقرون فيها له بملكية الأراضي الفلسطينية، وإقامة دولته العدوانية عليها، ويتعهدون بالمحافظة على أمن هذه الدولة وقطع يد كل من يرمي عليها حجراً أو يرميها برصاصة.

والمشاركة في الكنيست سير في طريق تهويد فلسطين وغير فلسطين، وتنفيذ للمخطط اليهودي في تهجير اليهود إلى فلسطين وغيرها والاستيطان فيها، ثم طرد أهلها منها، ومبرر لكل الذين خانوا القضية فيما بعد، بل اعطاؤهم صك براءة ذممهم مما اقترفوه من جرائم بحق الأوطان والمقدسات، والإنكار والاستهجان على من أنكر عليهم والتصدي له والتشنيع عليه.

وإن الدخول في الكنيست لدولة العدوان اليهودي والسير وفق قوانينه العنصرية، والاندماج في هذا الكيان العدواني، يتناقض تمام التناقض مع استراتيجية حماس المستمدة من الإسلام، وهي رفض الاعتراف بدولة العدوان اليهودي وقتالها حتى القضاء عليها وتحرير كل فلسطين من براثن اليهود وإقامة الدولة الإسلامية مكانها، والأصل أن يكون هناك انسجام في المواقف والاستراتيجيات في الحركة الإسلامية الواحدة وبعبارة أدق بالحكم الشرعي الإسلامي.

أما ما يقال أن المشاركة في كنيست دولة العدوان اليهودي تحافظ على الحركة الإسلامية وأجهزتها ومؤسساتها، ويوفر الحرية للدعوة الإسلامية ومساعدة السلطات المحلية الإسلامية والتدخل للمحافظة على الأوقاف والمقدسات الإسلامية، والتدخل في تعيين القضاة وتحسين وتطوير أحوال الجماهير العربية معيشياً واقتصادياً وتعليمياً من خلال سن القوانين والمشاركة في إفشال القوانين التي تهضم حق العرب في الداخل، وإبراز الثقل الإسلامي في الشارع العربي، وإبراز الموقف الإسلامي في القضايا المطروحة، والمشاركة في اللعبة السياسية وتجنيد الأموال من الخارج لصالح الحركات والجمعيات والمؤسسات الإسلامية والسلطات المحلية، فهذه في جلها مصالح موهومة لن يسمح العدو اليهودي بتحقيقها لعنصريته وعنصرية دولته لأنها تقوم على القاعدة: إسرائيل دولة الشعب اليهودي فقط؛ بل إن أعضاء الكنيست من العرب يخرجون إذا أراد الكنيست أن يبحث الأمور الأمنية الخطيرة للدولة. ولقد مر قرابة خمسين عاما على وجود العرب تحت حكم اليهود في دولة العدوان اليهودي، ووجود أعضاء عرب في الكنيست وفي المجالس المحلية يطالبون بإنصاف العرب وغيرهم ومساواتهم باليهود كمواطنين إسرائيليين فكانت النتائج سلبية لأن دولتهم عنصرية يهودية فقط.

ولو سلمنا جدلاً أن هناك مصالح من الدخول في كنيست دولة العدوان اليهودي، فلا تقف هذه المصالح في وجه ما ذكرنا من المفاسد سابقاً، ومن المعلوم شرعاً أن درء المفاسد أولى من جلب المنافع، فكيف إذا علمنا أن هذه المفاسد منصوص على فسادها وتحريمها في الكتاب والسنة، فحينئذٍ لا تقف في وجهها مصلحة موهومة؛ بل إن هذه المصلحة الموهومة إذا تعارضت مع مفسدة لا تكون مصلحة حقيقية، وهي ملغاة والمصلحة الحقيقية في اتباع الأحكام المستنبطة من النصوص الشرعية من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وخلاصة القول: بناء على ما تقدم من أدلة نقلية وعقلية، وأخذاً بمبدأ سد الذرائع وقاعدة درء المفاسد أولى من جلب المنافع، إن المشاركة في انتخابات برلمان العدو اليهودي (الكنيست) الذي أقام دولته على أرض فلسطين، ونص على أنها دولة للشعب اليهودي فقط، حرام شرعاً، ويحرم على كل مسلم ومسلمة أن يسهموا في هذه الانتخابات بأي وجه من وجوه المشاركة والمساهمة، سواء كان هذا بالترشيح أو بالانتخاب، أو بالمشاركة في الدعاية الانتخابية أو بإنفاق الأموال من أجل ذلك.

وكذلك يحرم المشاركة في السلطة التنفيذية لدولة العدوان اليهودي، والسلطة القضائية والجيش اليهودي والشرطة اليهودية.

وإن على أهل فلسطين وبخاصة أهل منطقة ١٩٤٨ ألا يقروا هذا العدو الغاصب لأرض المسلمين على اغتصابه، ولا يسالموه ويساهموا في مؤسساته، فيقووا هذا العدو ويرسخوا دولته الباغية الظالمة؛ بل عليهم أن يجاهدوه بأنفسهم وأموالهم، وعليهم أن يقاتلوا هذه الدولة الباغية هم وغيرهم حتى يزيلوها وتعود السيادة الإسلامية على فلسطين، وأن يثبتوا

في جهادهم ويستمروا حتى النصر المظفر بإذن الله، قال تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِيٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤٧﴾ فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلْأٓخِرَةِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦-١٤٨].

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. . .

الملحق رقم (3) الفتوى الكاملة للدكتور عمر سليمان الأشقر:

حكم مشاركة الحركة الإسلامية في الكنيست اليهودي

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فلا يجوز بحال من الأحوال للمسلمين في داخل فلسطين المشاركة في انتخابات الكنيست اليهودي، ولا بأن يكونوا أعضاء فيه، وهذا كله يعد حراماً شرعاً.

وهذا الحكم مبني على الموقف الشرعي من اليهود الذين اغتصبوا الديار المقدسة، والموقف منهم هو الموقف من المحاربين، الذين يحاربون أهل الإسلام، حالهم في هذا حال كفار قريش في العهد النبوي، بل حال اليهود اليوم أشد من حال الكفار في العهد النبوي، لأن أهل مكة لم يغتصبوا مكة، ولم يحتلوها قسراً، أما اليهود مع شدة عداوتهم المساوية لعداوة أهل الأوثان فإنهم احتلوا الأرض المقدسة ظلماً، ولم ينشؤوا فيها، ولم يرثوها عن آبائهم وأجدادهم، وأخرجوا منها أهلها كما فعل أهل مكة بالرسول ﷺ وأصحابه.

وحال المسلمين في فلسطين تحت حكم اليهود كحال المسلمين تحت قهر أهل مكة حتى هاجروا، وحال المستضعفين منهم الذين لم يستطيعوا أن يهاجروا. بل حال المسلمين اليوم في ظل الاحتلال اليهودي أسوأ وأشد، فممارسات اليهود أخس وأقذر من ممارسات أهل مكة، فهل يقول عالم أو يفتي مفتٍ بجواز مشاركة المسلمين من صحابة رسول الله ﷺ في أيام وجودهم في مكة قبل الهجرة في القيادة الحاكمة التي كانت تلاحق المسلمين وتصب عليهم العذاب والبلاء، وهل كان يجوز لواحد من المسلمين أن يكون من أهل شورى حكام مكة !! وكيف كان القرآن يصف الذي ينخرط في الزمرة الحاكمة؟ ألا يصف أمثال هؤلاء بالنفاق !! ألا يعدُّ مثل هذا الفعل موالاة لأعداء الله، والله يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ

٢٠٠

ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [التوبة:٢٣]. ويقول تعالى: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [المائدة:٥١]. ويقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة:٥٧].

قد يقال: إن حالنا مع اليهود قد تغير، فالمسلمون في منطقة الـ ٤٨ مواطنون يعترف أهل فلسطين لهم بالمواطنة، والمسلمون في بقية فلسطين اليوم تحت ظل دولة أجرى معها الحكام العرب اتفاقات سلام.

والجواب: أن حال المسلمين اليوم حال المسلمين في فترة المصالحة بين المسلمين وأهل مكة التي تمت في الحديبية، وحال المسلمين في المدينة مع يهود المدينة، وهم بنو قريظة وبنو النضير وبنو قينقاع، وحال المسلمين تحت الحكم اليهودي في فلسطين، فهل كان لواحد من المسلمين في العصور الخالية في الفترات التي أشرنا إليها أن يكون عاملاً في القيادة الحاكمة التشريعية أو التنفيذية لتلك الدول التي بينها وبين المسلمين مصالحات أو عهود؟! لقد صالح صلاح الدين الأيوبي ومن قبله وبعده من الحكام الصليبيين في بعض الفترات، وما نظن عالماً كان يجيز لواحد من المسلمين أن ينخرط في الواجهات القيادية أو العسكرية للصليبيين.

إن المسألة القائمة بين المسلمين وبين اليهود في داخل فلسطين ليست مسألة مستجدة في بلاد المسلمين، بل هي مسألة مكرورة عاشها المسلمون مرات ومرات، والموقف الإسلامي منها كان واضحاً وضوحاً تاماً، ليس به خفاء، والمسلم البصير بدينه يستطيع أن يبصر الموقف الذي كان ينبغي اتخاذه في العهد النبوي من كفار مكة ومن اليهود كما يستطيع أن يبصر هذا الموقف من الصليبيين الذين احتلوا فلسطين، وإن كان الحكم قد يرتج على المسلم في حالة المسلمين اليوم مع اليهود في فلسطين.

إن الذين نصنفهم في دائرة المحاربين لا نضعهم في هذه الدائرة اعتباطاً، بل لأنهم يمثلون موقفاً يتمثل في تجنيدهم أنفسهم ووضع جل إمكاناتهم لإطفاء نور الله، ومحاربة الإسلام وأهله، وتدمير ديار المسلمين، وإزهاق أرواحهم وانتهاك حرماتهم، والسعي الدؤوب من غير كلل لردهم عن دينهم، وكل هذا يتمثل في اليهود اليوم أعظم تمثيل، وهو واضح في مسيرتهم في مواجهة المسلمين في داخل فلسطين وخارجها، ومخططاتهم التي تقوم عليها قيادتهم السياسية والتشريعية تسعى لتحقيق ذلك، فكيف نكون جزءاً من هذا الكيان الغاصب المدمر الذي نذر نفسه لاغتيال الإسلام وأهله.

إن مشاركة الحركة الإسلامية في انتخابات الكنيست ليست من الأحكام التي تبنى على النظر في المصالح والمفاسد حتى نضع قوائم بتلك المصالح والمفاسد المترتبة على دخولنا فيه، ولكنها من باب الأحكام الشرعية المقررة بأن الدخول في البرلمان اليهودي لا يجوز للمسلم بغض النظر عن المنافع التي يجنيها من وراء دخوله.

ومن المعروف عند أهل العلم أنه يشترط في اعتبار المصلحة عند القائلين باعتبارها أن تكون مصلحة حقيقية، وليست متوهمة، وأن لا تعارض نصاً تشريعياً، أو حكماً عاماً من أحكام الشريعة المستقرة، وهذان الشرطان متفق عليهما عند القائلين باعتبار المصالح.

وقد بيّنا من قِبَل الفقه الشرعي الدال على عدم جواز المشاركة، أما المصالح التي ندعي إمكان تحقيقها بدخولنا في صلب الكيان اليهودي الغاصب فهي مصالح موهومة، ولا يمكن مساواتها بالخسائر التي نجنيها في أرض الواقع.

ومن تمعن في المسألة فإنه يجد أن الذي يحقق المصالح من وراء دخول الحركة الإسلامية في الكنيست هم اليهود لا الحركة الإسلامية.

وأعظم خسارة تصيبنا أننا بدخولنا في الكنيست اليهودي نكون قد أقررنا لليهود بملكيتهم لفلسطين، وبأن سلطانهم فيها سلطان شرعي مقبول عندنا، وهذا

إن وقع لا سمح الله فإنه أخطر مما فعلته منظمة التحرير حين اعترفت باتفاقاتها لليهود بفلسطين، وقد كان اليهود من قبل في نظر العالم كله مغتصبين، حتى أعطى بعضنا حثالات البشر من بني صهيون الحق في امتلاك فلسطين، وسمح للكيانات العربية بإجراء اتفاقات الصلح والسلام المزعومة مع اليهود، ودمر بقية الجدار الذي كان يحمينا من اليهود ومكرهم. إن المسلمين - مع طول مدة احتلال الصليبيين لفلسطين - لم يقروا لهم بالشرعية في فلسطين، وبقيت جذوة الجهاد مستمرة، حتى استطاع المسلمون كنس الصليبيين من فلسطين عندما اتحدوا تحت ظل قيادة إسلامية راشدة.

ماذا نقول للذين يجاهدون اليهود في أرض الإسراء والمعراج اليوم، ويوقعون في اليهود الجرح والقتل عندما يدخل إخوانهم الكنيست اليهودي، وكيف يفعل المجاهدون بإخوانهم إنْ قُدِّر لهم يوماً أن تصل عملياتهم إلى داخل ذلك الكنيست الذي يتواجد فيه إخوانهم !!

إن مشاركة الحركة الإسلامية في داخل فلسطين في انتخابات الكنيست يعطي الحكام والأنظمة التي عقدت اتفاقات المصالحة مع اليهود والاعتراف بهم صك براءة من جرائمهم النكراء، فكيف يجوز لنا أن نعطيهم مثل هذه البراءة.

_ ولا يسعنا في هذه الفتوى أن نتجاهل قياس بعضهم دخول الكنيست اليهودي على الدخول في البرلمان في البلاد العربية والإسلامية.

والجواب: أن هذا قياس ليس بصحيح - كما يقول الأصوليون - بل هو قياس مع الفارق، فالبلاد العربية والإسلامية ديار الإسلام، وأهلها مسلمون، وأبناء الحركة الإسلامية بدخولهم البرلمانات في البلاد الإسلامية يزاحمون لإصلاح الخلل وتقويم المسار، وإعادة الأمر إلى نصابه، بتحكيم شرع الله، وأسلمة القوانين، ومدافعة الظلم والانحراف من تحت قبة البرلمان، والأمر ليس كذلك في البرلمان الإسرائيلي القائم على التأصيل للحكم اليهودي التلمودي التوراتي، فشتان بين الأمرين، وأين الثرى من الثريا، وأين المشرق من المغرب !!

وفي الختام نقول لإخواننا الرازحين تحت نير الاحتلال: صبراً صبراً، كما قال موسى عليه السلام لقومه عندما اشتدّ عليهم البلاء من فرعون وملئه: ﴿ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٢٨﴾ قَالُوٓا۟ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ۚ قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٢٨-١٢٩].

نعم إخوتنا هذا هو الموقف، اتقوا الله واصبروا، وعمّروا ما بينكم وبين الله فالأرض لله، ووعد الله لنا قائم حين نعود إليه، وعلو اليهود فترة استثنائية في عمر الزمن، توشك هذه الفترة أن تنقضي ويغرب نجم اليهود، بعد أن يعصف بهم الغضب الإلهي، فيدمر دولتهم عندما يبعث الله عليهم عباداً له يحيلون دولتهم سراباً، ويعيدون تشريدهم في جنبات الأرض، وذلك اليوم آتٍ قريب، والحمد لله رب العالمين.

الملحق رقم (4) فتوى ونداء ما يزيد عن سبعين من علماء ومفكري الأمة الإسلامية:

نداء من علماء ومفكري وقادة الشعوب العربية والإسلامية الى الشعب الفلسطيني المرابط في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨م

﴿يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون﴾

إلى عموم المسلمين المرابطين في أرض الإسراء والمعراج، يا من صمدتم في وجه جميع مؤامرات عدوكم لسلخكم عن شعبكم وأمتكم، وتمسكتم بترابكم الطهور واستمسكتم بعقيدتكم وحافظتم على دينكم.

إن عدوكم الصهيوني عدو عنصري غاصب، احتل أرضكم، وشرد شعبكم، وما يزال يمارس إرهابه الوحشي ضد الأبرياء في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان، على الرغم من جميع اتفاقات ومعاهدات السلام المزعوم.

إن الاحتلال الذي ترزحون تحته منذ عقود ليس احتلالاً عادياً، وإنما هو مشروع كبير يسعى إلى الهيمنة على الأمة التي تنتمون إليها، ويستهدف إماتة الصحوة الإسلامية وشطب الحركات الإسلامية في العالم عامة وفي فلسطين خاصة باعتبارها رأس الحربة في المقاومة. ولذلك فإن برنامج الأمة الأساسي في المرحلة القادمة هو في حقيقته مقاومة هذا المشروع الصهيوني، لأن أي التقاء أو انسجام مع هذا المشروع هو في حقيقته طعنة في ظهر الأمة، وتزداد بشاعة هذه الطعنة عندما تأتي من أبناء الشعب الفلسطيني طليعة المقاومة بين جماهير الأمة وذلك عبر المشاركة في انتخابات ما يسمى بالكنيست الصهيوني التي لن تؤدي الا الى دعم مخططات التهويد ومحاولات تذويب هوية الإسلامية والاعتراف بشرعية الاحتلال الغاصب والظالم على الأرض الفلسطينية المباركة.

إن حجم المكاسب التي يصورها لكم البعض من دخول الكنيست الصهيوني، إن كان ثمة مكاسب أصلاً، لا تساوي شيئاً أمام ما تعنيه هذه الخطوة من ضرب لروح المقاومة في الأمة، ومن تشويه لصورة الحركات الإسلامية باعتبارها النموذج في رفض الاستسلام والخضوع لإرادة المحتل وبرنامجه.

وإننا كإسلاميين يشكلون ضمير الأمة الذي يرفض اضفاء الشرعية على المشروع الصهيوني القائم لندعو أهلنا وإخواننا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م، المرابطين على ثغر مبارك من ثغور الإسلام العظيم، الى الانسجام مع ثوابتهم ومنطلقاتهم الإسلامية عبر مقاطعة انتخابات الكنيست تصويتاً وترشيحاً.

﴿يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة﴾

١٢ محرم ١٤١٧ هـ

الموافق ١٩٩٦/٥/٢٣م

الموقعون على النداء

الرقم	الاسم	الصفة
١-	الاستاذ مصطفى مشهور	المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين - مصر
٢-	الاستاذ مأمون الهضيبي	الناطق الرسمي باسم جماعة الاخوان المسلمين - مصر
٣-	الاستاذ راشد الغنوشي	رئيس حركة النهضة الاسلامية - تونس
٤-	الاستاذ عبد المجيد الذنيبات	المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين - الأردن
٥-	الدكتور يوسف القرضاوي	أحد أبرز علماء الامة الاسلامية - مصر
٦-	المهندس ابراهيم غوشة	الناطق الرسمي باسم حركة المقاومة الاسلامية (حماس)
٧-	الشيخ فيصل مولوي	الامين العام للجماعة الاسلامية - لبنان
٨-	الشيخ عبد المجيد الزنداني	رئيس مجلس الشورى في التجمع اليمني للاصلاح
٩-	القاضي حسين أحمد	أمير الجماعة الاسلامية - باكستان
١٠-	البروفيسور غلام أعظم	أمير الجماعة الاسلامية - بنغلاديش
١١-	البروفيسور عبد الرشيد الترابي	أمير الجماعة الاسلامية - كشمير
١٢	ياسين عمر الامام	الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العربي الاسلامي - السودان
١٣-	الشيخ أمين سراج	أحد العلماء المشهورين - استانبول (تركيا)
١٤-	الشيخ عبد الفتاح ابو غدة	المراقب العام السابق لجماعة الاخوان المسلمين - سوريا
١٥	الأستاذ سيف الاسلام حسن البنا	الأمين العام لنقابة المحامين - مصر
١٦-	الدكتور فتحي يكن	مفكر اسلامي ونائب في البرلمان اللبناني
١٧-	ابراهيم المصري	نائب الامين العام للجماعة الاسلامية - لبنان
١-	الاستاذ كمال الهلباوي	الناطق الرسمي باسم الاخوان المسلمين في الغرب
١٩-	الشيخ لطفي دوغان	أنقرة - نائب في البرلمان التركي
٢٠	د. أسرار أحمد	أمير التنظيم الاسلامي - باكستان
٢١-	تشودري محمد اسلم سليمي المحامي	نائب أمير الجماعة الاسلامية -باكستان
٢٢-	مولانا خليل الرحمن حقاني	أمير جمعية علماء الاسلام - لاهور (باكستان)
٢٣-	السيد عباس علي خان	نائب أمير الجماعة الاسلامية - بنغلاديش
٢٤-	مولانا دولار حسين سعيدي	رئيس اتحاد الأمة في بنغلاديش ومفسر القرآن الكريم

	ميان طفيل محمد	الأمير السابق للجماعة الإسلامية – باكستان
	البروفيسور أليف الدين الترابي	نائب أمير الجماعة الاسلامية – كشمير
-٢٧	الشيخ الدكتور عمر سليمان الأشقر	مدرس في الجامعة الأردنية – كلية الشريعة
-٢٨	الدكتور همام سعيد	نائب في البرلمان الاردني
-٢٩	الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني	نائب في البرلمان الأردني
-٣٠	الشيخ عمر أحمد سيف	أحد العلماء المشهورين – اليمن
-٣١	سيد منور حسن	الأمين العام للجماعة الاسلامية – باكستان
-٣٢	مطيع الرحمن نظامي	الأمين العام للجماعة الاسلامية – بنغلاديش
-٣٣	حافظ محمد ادريس	أمير الجماعة الاسلامية – اقليم البنجاب
-٣٤	أمين العظيم	مسؤول العلاقات العامة في الجماعة الاسلامية – باكستان
-٣٥	طيب ابو عادل	مسؤول العلاقات الخارجية في الجماعة الاسلامية – باكستان
-٣٦	مولانا عبد القادر أزاد	رئيس المجلس الأعلى لعلماء المسلمين – باكستان
-٣٧	الشيخ زين العابدين	رئيس مجلس الحركة الاسلامية ومدير جامعة تعمير الملة – بنغلاديش
-٣٨	الشيخ عزيز الحق	رئيس تحريك الخلافة – بنغلاديش
-٣٩	الدكتور عبد الباري	رئيس جمعية أهل الحديث في بنغلاديش ومدير الجامعة الوطنية
-٤٠	المحامي نذر الاسلام	رئيس مؤتمر العلماء والمشايخ – بنغلاديش
-٤١	مولانا أبو الكلام محمد يوسف	رئيس جمعية الفلاحين الخيرية – بنغلاديش
-٤٢	السيد كمال الدين الظفري	عضو وأمين اللجنة الشرعية الاستشارية لبنك بنغلاديش المحدود
-٤٣	الشيخ عبيد الحق	إمام وخطيب مسجد البيت المكرم الجامع الوطني
-٤٤	العميد المتقاعد سيد أحمد شاه ترمذي	المدير التنفيذي ورئيس هيئة التحرير في جريدة the muslim – باكستان
-٤٥	البروفيسور طاهر القادري	رئيس ادارة منهاج القرآن – باكستان
-٤٦	ابراهيم الغزنوي	كاتب سياسي – باكستان
-٤٧	محمد اسماعيل قريشي	محامي المحكمة العليا – باكستان
-٤٨	سلطان عبد القادر خان	مدير كلية الادارة – لاهور (باكستان)
-٤٩	سرمد بشير	كبير المراسلين في صحيفة The Nation اليومية – لاهور (باكستان)
-٥٠	بروفيسور محمد أيوب منير	أستاذ في الكلية الحكومية – لاهور (باكستان)
-٥١	د. أحمد العسال	نائب رئيس الجامعة الاسلامية العالمية – باكستان

	خالد محمود خان	رئيس هيئة الاغاثة لمسلمي كشمير
	د. أنيس أحمد	المدير العام لأكاديمية الدعوة – الجامعة الاسلامية العالمية (باكستان)
-٥	الشيخ علي أولفي	من علماء الصوفية – استانبول (تركيا)
-٥٥	الدكتور اورخان	استاذ الفقه في جامعة قونية – تركيا
-٥٦	د. إحسان سرية	استاذ التاريخ الاسلامي – استانبول (تركيا)
-٥٧	د. الشيخ خير الدين قرمان	عميد كلية الشريعة – استانبول (تركيا)
-٥٨	الشيخ خليل كونينج	استاذ الفقه – استانبول (تركيا)
٥٩	الشيخ محمد صواش	استانبول (تركيا)
-٦٠	الشيخ علي رضا تمل	استانبول (تركيا)
-٦١	الشيخ عبدا لله بيوك	استاذ في الشريعة – استانبول (تركيا)
-٦٢	الاستاذ الدكتور عبد العزيز بايندر	رئيس لجنة الافتاء – استانبول – تركيا
-٦٣	رفيع عثماني	رئيس دار العلوم – كراتشي (الباكستان)
٦٤	تقي عثماني	نائب رئيس جامعة دار العلوم – كراتشي
-٦٥	محمد عادل خان	نائب رئيس الجامعة الفاروقية – كراتشي
-٦٦	قاري جمشيد اقبال	الامين العام لحركة جند الصحابة – السند (الباكستان)
-٦٧	طارق محمود مدني	الناطق الرسمي لحركة جند الصحابة – السند (الباكستان)
-٦٨	عبد الله الميمني	استاذ في جامعة دار العلوم – كراتشي
٦٩-	محمد سلفي الدهلوي	استاذ في الجامعة الستارية – كراتشي
-٧٠	عبد الرؤوف خان	استاذ في جامعة العلوم الاسلامية – كراتشي
-٧١	Shehzad Shauket	General Secy Lahore High Court Bar Association
-٧٢	Hafiz Abdur Rahman Ansari	Vice President Islami Jamiat-e- Wukala,Pakistan
-٧٣	Safdar Ali Chaudhry	Editor Weekly ASIA. Lahore
-٧٤	Abdul Qadir Hassan	Cloumnist.DailyJANG. Lahore
-٧٥	Mujebur Rhman Shami	Editor Weekly ZINDAGT, Lahore
-٧٦	Rizwanur Rehman Razi	Senior Reporter.Daily Busniness Recorder , Karachi
-٧٧	Lady Dr Fouzia Naheed	Nazima Women wing Jamaat-e islami . Lahore
-٧٨	Mrs farzana Cheema	Librarian,University of the Punjab, Lahore

الملحق رقم (5) مشروع المجتمع العصامي الذي تتبناه الحركة الإسلامية – الشمالية:

جدول الجمعيات والمؤسسات القطرية في الحركة الإسلامية

	المؤسسة/ الجمعية	سنة التأسيس	مجال العمل
١	صندوق الإسراء للإغاثة والتنمية	٢٠٠٣	دعم مشاريع تنموية تفيد مجتمعنا الفلسطيني والداخل
٢	لجنة الزكاة القطرية	١٩٩١	دعم قطاعات مجتمعنا الضعيفة
٣	لجنة الإغاثة الإنسانية للعون	٢٠٠٢	دعم شعبنا الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ وكفالة الأيتام وطلبة العلم والمرضى والفقراء
٤	مؤسسة الأقصى لإعمار الأوقاف والمقدسات	١٩٩٨	الاهتمام بالأوقاف والمقدسات في الداخل الفلسطيني والمسجد الأقصى المبارك
٥	مؤسسة مسلمات من أجل الأقصى	٢٠٠٢	تتبنى مشاريع نسائية تساهم في مسيرة الحفاظ على وجودنا وأوقافنا وأقصانا
٦	جمعية النور للعلوم والدراسات	١٩٩٥	كلية تدرس العلوم الإسلامية وتخرج الدعاة والوعاظ والمدرسين
٧	جمعية اقرأ لدعم التعليم في الوسط العربي	١٩٩٨	تهتم بكل ما يتعلق بالعمل الطلابي والطالب الجامعي
٨	مؤسسة حراء لتحفيظ القرآن	١٩٩٩	الطلاب وتحفيظهم لكتاب الله عملاً ومنهجاً وحفظاً
٩	جمعية التكافل الإنساني	١٩٩٧	تهتم بالدعاة وأئمة المساجد والوعاظ
١٠	جمعية سند	١٩٩٩	الاهتمام بالأطفال والأمومة وقضايا المرأة والفتيات
١١	جمعية الزهور	١٩٩٨	الاهتمام بالجانب الصحي وإنشاء مستشفى الرحمة في طمرة
١٢	مركز النور الطبي	١٩٩٥	الاهتمام بالجانب الصحي وتزويد المجتمع المحلي بالخدمات الصحية المتطورة الضرورية
١٣	جمعية التوعية– المدرسة الأهلية	١٩٨٧	تعميق وعي التكافل الاجتماعي والثقافي والاهتمام في المدرسة الأهلية
١٤	مركز الدراسات المعاصرة	١٩٨٩	دراسة المجتمع الفلسطيني والإسرائيلي ورصد المتغيرات
١٥	جمعية البلاغ	١٩٩٦	الاهتمام في الجانب الإعلامي وتضم صوت الحق واشراقة وآباء وأبناء وموقع فلسطينيو ٤٨
١٦	مؤسسة يوسف الصديق لرعاية السجين	٢٠٠٥	رعاية السجناء السياسيين والجنائيين من الداخل الفلسطيني وتقديم يد العون

			والغوث لهم
١٧	مركز الميزان لحقوق الانسان	٢٠٠١	تهتم بالإنسان العربي الفلسطيني في البلاد بشقيه المدني والحقوقي
١٨	اتحاد الجمعيات القطرية	١٩٩١	الإرشاد والتوجيه في الأمور الإدارية والتنظيمية للجمعيات الإسلامية
١٩	مؤسسة الأرض للنقب والانسان	٢٠٠٠	تعمل على خدمة الإنسان الفلسطيني في النقب
٢٠	مؤسسة عكا وقراها للثقافة والتطوير	٢٠٠١	الاهتمام بمشاكل مدينة عكا ومحيطها ومنطقتها فقط
٢١	مؤسسة باب لُد		الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية في ظل ما يجتاح المدينة وتهتم بالإنسان اللداوي
٢٢	جمعية يافا للأعمال الخيرية		الاهتمام بالإنسان اليافاوي والواقع المُعاش
٢٣	مؤسسة الإسراء للتربية	٢٠٠٤	متابعة الدوري الإسلامي
٢٤	الهلال الأحمر في بيت المقدس	٢٠٠٣	الاهتمام بالقضايا الصحية
٢٥	مؤسسة الفجر للفن والأدب	٢٠٠٢	الاهتمام بالأدب والفن والشعر والمسرح والثقافة عموماً
٢٦	مؤسسة زهرة الكرمل	٢٠٠١	الاهتمام بمدينة حيفا والإنسان فيها وواقعه المُعاش
٢٧	صندوق الصدقة الجارية	٢٠٠٥	الاهتمام بدعم المشاريع التي تهم الإنسان الفلسطيني في الداخل
٢٨	مؤسسة البيارق	٢٠٠٢	تهتم بنقل المصلين الى المسجد الأقصى المبارك
٢٩	مؤسسة صندوق طفل الأقصى	٢٠٠٢	الاهتمام بالطفل الفلسطيني وربطه بالأقصى المبارك وخلق الإنفاق في سبيل الله

الملحق رقم (6) بيان للحركة الإسلامية يبين موقفها من انتخابات الكنيست الثامنة عشر

١ . مع اقتراب انتخابات الكنيست التي ستجري بتاريخ ١٠/٢/٢٠٠٩ فإن الحركة الإسلامية تعتقد أن الكنيست أصل من أصول المشروع الصهيوني وقد حرص من هندس قواعدها أن تبقى في أحسن الأحوال منبرا احتجاجيا بالنسبة للمجتمع العربي الفلسطيني في الداخل الفلسطيني.

٢ . ولأنها كانت ولا تزال كذلك فإن تقييم تجربة أعضاء الكنيست العرب منذ أول عضو كنيست عربي وحتى الآن تؤكد أن هذه الكنيست لم تحق لنا حقا ولم ترفع عنا ظلما ، وكنا ولا زلنا منذ نكبة فلسطين نعاني الظلم التاريخي والتمييز القومي والاضطهاد الديني كسياسة ممنهجة تمارسها عن سبق إصرار ضدنا المؤسسة الإسرائيلية .

٣ . وإن دراسة متعمقة للأحداث المفصلية التي مرت علينا في الداخل الفلسطيني منذ نكبة فلسطين ثم مرورا بأحداث يوم الأرض وأم السحالي والروحة وهبة القدس والأقصى ومأساة النقب ووصولا إلى أحداث عكا وغيرها تبين أن المؤسسة الإسرائيلية تعتبرنا أصحاب وجود مؤقت قابل للترحيل إذا ما وجدت الظرف المناسب في حساباتها ، ولذلك فإن بقاءنا هو إستراتيجية تتعلق بمدى تجذرنا في وطننا وتمسكنا ببيوتنا ومقدساتنا وبناء مؤسساتنا ودعم مسيرة سلطتنا المحلية العربية وانتخاب لجنة المتابعة انتخابا مباشرا من جماهيرنا في الداخل الفلسطيني وليس التعلق بسراب الكنيست.

٤ . ثبت لدينا أن وجود أعضاء عرب في الكنيست استغلته المؤسسة الإسرائيلية تاريخيا كمادة تجميل لوجهها القبيح عالميا وكقناع خادع لإخفاء ما ترتكبه من قوائم جرائمها المتواصلة ضدنا وضد شعبنا الفلسطيني وضد شعوب عالمنا الإسلامي والعربي .

٥ . لكل ذلك فإن الحركة الإسلامية تدعو أبناءها ومناصريها وكل جماهيرنا في الداخل الفلسطيني الأخذ بعين الاعتبار كل هذه المعطيات التي وردت في هذا البيان لدى اتخاذ كل واحد منا موقفه من انتخابات الكنيست طمعا بمرضاة الله تعالى أولا ثم إظهار الوجه الحقيقي للمؤسسة الإسرائيلية ثم نصرة لشعبنا الفلسطيني عامة وشعبنا الفلسطيني في غزة العزة خاصة ثم لإظهار الوجه الحقيقي للمؤسسة الإسرائيلية مرضاة لضمائرنا وفق فهمنا العقائدي وحسنا الوطني والقومي .

٦ . إن الحركة الإسلامية وهي تعلن هذا الموقف من انتخابات الكنيست الثامنة عشرة التي ستجري بتاريخ ١٠/٢/٢٠٠٩ فإنه يطيب للحركة الإسلامية أن تؤكد للقاصي والداني أنها ستبقى على العهد متمسكة بكل ثوابتها ومتجذرة في وطننا ومحافظة على حقوقنا ومواصلة سعيها الجاد لنصرة مجتمعنا العربي الفلسطيني في الداخل الفلسطيني ثم نصرة شعبنا الفلسطيني وإصراره على قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف ثم نصرة كل قضايانا الإسلامية والعربية ثم نصرة القضايا الحق في الحاضر الإنساني مستمدة دورها من فهمها السليم للقرآن الكريم والسنة النبوية ومسيرة التاريخ الإسلامية ، وستبقى الحركة الإسلامية على هذا العهد لا تقيل ولا تستقيل حتى نلقى الله تعالى .

الله اكبر ولله الحمد

الحركة الإسلامية
الاربعاء ٢٨ كانون ثان ٢٠٠٩ م
٢ صفر ١٤٣٠ هـ

المسارد

- مسرد الآيات.
- مسرد الأحاديث.
- مسرد الأعلام.
- مسرد الملاحق
- مسرد المصادر والمراجع.
- مسرد المحتويات:

مسرد الآيات الكريمة

طرف الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
" وقاتلوا في سبيل ا .."	البقرة	191+190	103
" كان الناس أمة واحدة.."	البقرة	213	89
" قل فيهما إثم كبير ومنافع .."	البقرة	219	102
" ربنا أفرغ علينا صبرا.."	البقرة	250	112
" فمن يكفر بالطاغوت .."	البقرة	256	87
" لا يكلف ا نفساً.."	البقرة	286	90
" واعتصموا بحبل ا .."	آل عمران	103	109
" وكأين من بني قاتل معه.."	آل عمران	148-146	113
" ياأيها الذين آمنوا أصبروا.."	آل عمران	200	112
" إن ا يأمركم أن تؤدوا.."	النساء	58	89
" ياأيها الذين آمنوا أطيعوا.."	النساء	59	89
" قل كلّ من عند ا .."	النساء	78	86
" وقد نزل عليكم في الكتاب.."	النساء	140	102، 118
" ألم تعلم أن ا له ملك.."	المائدة	40	84
" ومن لم يحكم بما أنزل ا .."	المائدة	44	85
" ومن لم يحكم بما أنزل ا .."	المائدة	45	85
" ومن لم يحكم بما أنزل ا .."	المائدة	47	85
" ياأيها الذين آمنوا لا تتخذوا.."	المائدة	51	104
" يا أيها الذين آمنوا من يرتد.."	المائدة	55+54	103
" يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين .."	المائدة	57	104
" ولا تنازعوا فتفشلوا.."	الأنفال	46	109
" يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا ءابائكم.."	التوبة	23	104
" اتخذوا أحبارهم ورهبانهم.."	التوبة	31	86
" قل من يرزقكم من السماء.."	يونس	31	88
" قالوا يا شعيب ما نفقه.."	هود	91	92، 112
" فاستقم كما أُمرت.."	هود	113+112	102
" إن الحكم إلا .."	يوسف	40	84

" وقل الحمد الذي..."	الإسراء	111	84
"إنما كان قول المؤمنين.."	النور	51	87
" أدع إلى سبيل ربك.."	النحل	125	92، 115
" ولئن سألتهم من خلق.."	لقمان	25	88
" أم لهم شركاء شرعوا.."	الشورى	21	103
"إنما ينهاكم ا عن الذين.."	الممتحنة	9	104
"ياأيها الذين آمنوا لا تولّوا.."	الممتحنة	13	105

مسرد الأحاديث النبوية الشريفة

مسرد الأعلام

60	كمال خطيب	.28
9	الكونت برنادوت	.29
6	ليونيل روتشيلد	.30
34	محمد بركة	.31
68	محمد حسن كنعان	.32
97	محمد سعيد رمضان البوطي	.33
112	محمد عبد القدر أبو فارس	.34
105	محمد قطب	.35
71	واصل طه	.36
67	ياسر عرفات	.37
64	يتسحاق رابين	.38
96	يوسف القرضاوي	.39

مسرد الملاحق:

فهرس المراجع والمصادر:

1) الأشقر، عمر سليمان ، صفحات من حياتي، ط1 ، 1430ه – 2010 م ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن.
2) الأشقر، عمر سليمان، حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية ، ط1 ، 1412ه - 2001 م، مكتبة الفرقان، عجمان.
3) الإمام، أبو نصر محمد بن عبد ا ، تنوير الظلمات بكشف مفاسد وشبهات الانتخابات، ط1، 1421ه – 1992م ، دار النفائس ، عمان ، الأردن.
4) الآمدي، أبو الحسن على بن عمر، الإحكام في أصول الأحكام ، ط1، 1404ه ، دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق د. سيد الجميلي.
5) ابن أمير الحاج، محمد بن محمد بن حسن، التقرير والتحبير في علم الأصول الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، ط1، 1996م ، دار الفكر- بيروت.
6) الأنصاري، عبد العلي محمد بن نظام الدين، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، ج1، دار الفكر، بيروت.
7) البخاري، أبو عبد ا محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت 256 ه)، الجامع الصحيح المختصر، ط3، 1407ه- 1987م، دار ابن كثير، بيروت، تحقيق د. مصطفى البغا.
8) البدخشاني، محمد أنور، تيسير أصول الفقه، 1990، مطبعة كراتشي ، باكستان.
9) برانسي، صالح، الفلسطينيون في الداخل، شؤون فلسطينية، 1987، (بدون بيانات طباعة).
10) بشارة ، يوسف، وعثامنة، رشاد، هاميلون هآيشي، 2007، كودئيم (عبري).
11) أبو بكر ، خولة، وربينوفيتش، داني جيل منتصب القامة، 2004، مؤسسة الأيام ، رام ا ، فلسطين.
12) البنا، حسن أحمد، مجموعة الرسائل، 1412ه-1992م، دار الطباعة والنشر والإسلامية ، القاهرة.
13) البيضاوي، أبو سعيد عبد ا بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 1416ه، دار الفكر، بيروت، تحقيق عبد القادر عرفات حسونة.
14) البيهقي، أبو بكر بن الحسين بن علي (ت 458 ه)، السنن الكبرى، 1414 ه - 1994م، مكتبة دار باز ، مكة المكرمة، تحقيق محمد عبد القادر عطا.
15) تيم ، فوزي، تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل (انتخابات مجالس الكنيست 1949 – 1996)، 1997م، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.

16) ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ، مجموع الفتاوى، ط1 ، 1417ه ، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة ، تحقيق محمد علي عجال.
17) أبو جابر، إبراهيم، القدس في دائرة الحدث، 1417ه – 1997م، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم.
18) جرار ، حسنى أدهم ، شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني والكيد الصهيوني 1920-1939 ،1992م، دار الفرقان للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
19) جريس ، صبري، العرب في إسرائيل، 1973، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
20) الحاج ، ماجد، المواطنون العرب في إسرائيل، 1992م، معهد فان لير، القدس.
21) الحاج، ماجد، تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، ط1، 2006، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
22) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 ه)، فتح الباري،1379 ه، دار المعرفة ، بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ومحمد الدين الخطيب.
23) حلبي، أسامة، بلدية القدس العربية ، 1993م، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس.
24) الحمد، جواد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط 1 ، 1997م، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
25) الحوت، بيان نويهض، فلسطين: القضية، الشعب ، الحضارة، 1991م ، دار الاستقلال للدراسات والنشر ، بيروت، لبنان.
26) حيدر، عزيز ، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، ط 1 ، 1997، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، لبنان.
27) خليفة، أحمد، دليل إسرائيل العام، ط3، 1997 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت.
28) الرازي، محمد بن عمر الحسين (ت 606 ه) ، المحصول في علم الأصول، ط1، 1400ه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، تحقيق طه جابر فياض العواني.
29) روحانا، نديم ، تصويت بدون صوت، 2004، مركزمدى – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، حيفا.
30) ريان ، محمد سعيد، العقلية الماضوية والقرارات المسبوقة، ط 1، 2005، مركز الحضارة العربية، القاهرة.

31) ريخس، إيلي، الأقلية العربية في إسرائيل: بين الشيوعية والقومية العربية ، 1993، جامعة تل أبيب .(عبري).

32) الزاهدي، ثناء ا ، تيسير الأصول، دار ابن حزم، بيروت .(بدون بيانات طباعة).

33) زعيتر، أكرم، القضية الفلسطينية ، 1955م، دار المعارف ، مصر .

34) زغيب، ياسر، فلسطينيو 1948: الهوية ، الواقع والمستقبل، 2004، مركز باحث للدراسات، بيروت.

35) زيدان عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، ط 6 ـ 1417 ه-1997م مؤسسة الرسالة ، بيروت.

36) السبكي، علي بن عبد الكافي، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي ، ط1، 1404ه ، دار الكتب العلمية.

37) سرحان ، سرحان، المدنيات، ط1 ، 1975م، مكتبة السروجي ، عكا.

38) السعدي، عبد الرحمن بن ناصر (ت 1376 ه)، تيسير الكريم الرحمن في تفسيركلام المنّان، ط 7، 1418ه -1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

39) سغيف، دافيد، ميلون عفري – عربي ِلسفَه هعفريت بت زمنيونو، (بدون بيانات طباعة) (عبري).

40) سلامة ، جورج ، التاريخ الحديث للشعب الإسرائيلي، ط2، 1992م، مكتبة خوري ، حيفا.

41) شابي، أفيفة ، وشكيد، روني، حماس: من الإيمان با إلى الإرهاب، 1994، كيتر ، القدس .(عبري).

42) الشاطبي، أبو اسحاق إبراهيم اللخمي (ت 790 ه)، الاعتصام ، دار إحياء الكتب العربية.

43) شحادة، إمطانس، إسرائيل والأقلية الفلسطينية 2005،2005م، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية ، حيفا.

44) شطاندل، أوري، عرب إسرائيل بين المطرقة والسندان، 1992، الجامعة العبرية، القدس (عبري).

45) ابن شوشان، أبراهام، هاميلون هاحداش، ج 2، 1999م، طباعة كريات سيفر، يروشلايم (عبري).

46) شوفاني، إلياس، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ط1 ، 1996، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، لبنان.

47) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد ، إرشاد الفحول،ط1 ، 1412 ه – 1992م، دار الفكر ، بيروت.

48) شويكة ، يعقوب ، دف ميليم – هاميلون هاشليم، 1997، سطيمتسكي ، ها مركز لطخنولوجيا حينوخيت، يديعوت أحرونوت فسيفري حيمد. (عبري)

49) آل الشيخ، عبد العزيز بن محمد ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بين الماضي والحاضر. (بدون بيانات طباعة).

50) صفا، محمود، الشامل في المدنيات ، 1998-1999م، طباعة بتريس، باقة الغربية.

51) الضناوي، محمد علي، الطريق إلى حكم إسلامي، ط1، 1390ه – 1970م. (بدون دار نشر).

52) عبد الخالق ، عبد الرحمن ، مشروعية الدخول إلى المجالس التشريعية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، (بدون بيانات طباعة).

53) علي، نهاد، الحركة الإسلامية في إسرائيل: بين الدين ، القومية والحداثة 2004، معهد فان لير، القدس .(عبري).

54) عودة ، الشهيد عبد القادر، المال والحكومة في الإسلام، ط5 ، 1977م. المختار الإسلامي ، القاهرة.

55) العويسي، عبد الفتاح، جذور القضية الفلسطينية 1799 – 1922 ، ط2 ، 1992، دار الحسن للطباعة والنشر، الخليل.

56) غانم ، أسعد ، وأوتسكي، لزار سارة ، التصويت العربي في انتخابات الكنيست الخامسة عشر، مركز السلام للأبحاث ، جفعات جبيبة (عبري).

57) غانم، أسعد، الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الاشكنازية ، 2005، مؤسسة الأيام ، رام ا ، فلسطين.

58) غانم ، أسعد، ومصطفى ، مهند ، التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل ، 2005، جمعية ابن خلدون ، طمرة.

59) غانم ، أسعد، تقرير مدار الاستراتيجي 2005- المشهد الإسرائيلي في العام 2004، 2005م، مؤسسة الأيام ، رام ا ، فلسطين.

60) غانم ، أسعد ، ومصطفى ، مهند ، دولة ضد مواطنيها: حالة اعتقال قيادة الحركة الإسلامية ، 2004، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم.

61) غانم ، أسعد، التطور المدني الفلسطيني في إسرائيل (الكتاب السنوي 2006) ، 2006، ابن خلدون، الجمعية العربية للحبث والتطوير.

62) أبو فارس، محمد عبد القادر، فتاوى شرعية، ط1 ، 1412ه – 2003م. جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، الأردن.

63) الفيومي ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المغري، المصباح المنير ، ط2 ، 1997م، المكتبة العصرية ، بيروت.

64) قاسمية ، خيرية ، الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي 1900-1964، الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني، 1990م. (بدون بيانات دار النشر)

65) القرضاوي، يوسف، فتاوى معاصرة، ط 2، 1422 ه- 2002م. دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت.

66) قطب ،سيد، في ظلال القرآن ، ط 17، 1412ه – 1992م، دار الشروق ، القاهرة.

67) قطب ، سيد ، معالم في الطريق، دار الشروق، بيروت. (بدون بيانات طباعة).

68) قوجمان، حسقيل، ميلون عفري- عربي شليم ، ج2ـ طباعة مفعلي دفوس كيتر، يروشلايم(عبري).

69) ابن القيم ، أبو عبد ا الدمشقي ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، 1973م، دار الجيل، بيروت، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد.

70) كردوش، منصور ، مسار حركة الأرض- شؤون فلسطينية- 1987. (بدون بيانات طباعة).

71) كريتشمر ، دافيد، المكانة القانونية للعرب في إسرائيل ، 2002م، مركز دراسات المجتمع العربي ، القدس (عبري).

72) كوهين، رعنان، تطور التنظيم السياسي وأنماط التصويت لدى الأقلية العربية، رسالة ماجستير، 1985 ، جامعة تل أبيب .(عبري).

73) لانداو ، يعقوب، العرب في إسرائيل: دراسات سياسية ، 1971، معرخوت ، تل أبيب (عبري).

74) لانداو يعقوب، الأقلية العربية في إسرائيل : نظرات سياسية، عام عوفيد، تل أبيب (عبري).

75) المباركفوري، أبو العِلا محمد بن عبد الرحن بن عبد الرحيم (ت 1353 ه)، تحفة الأحوذي ، ج5، دار الكتب العلمية ، بيروت، (بدون سنة النشر).

76) محجز، خضر، إميل حبيبي ، الوهم والحقيقة، ط1، 2006م. (بدون بيانات طباعة).

77) محمود، محمد عبد اللطيف، الاختلافات الفقهية لدى الاتجاهات المعاصرة ، ط1، 1412ه – 2000م، دار العرفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

78) مسلم ، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261ه)الصحيح ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. (بدون بيانات طباعة).

79) ابن منظور ، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت 711 ه) ، لسان العرب، ج2ـ، ط1،دار صابر، بيروت.

80) المودودي ، أبو الأعلى، الحكومة الإسلامية، المختار الإسلامي للطباعة والنشر، القاهرة ، نقله إلى العربية أحمد إدريس . (بدون بيانات طباعة).

81) الناطور ، شحادة ، القضية، الفلسطينية ، ط3، 1996م ، دار الكندي ـ عمان.

82) نخلة ، خليل، مستقبل الأقلية الفلسطينية ،في إسرائيل ، 2008.

83) ابن هشام ، أبو محمد بعد الملك بن هشام بن أيوب (ت 213 ه)، السيرة النبوية ، ط1 ، 1411ه ، دار الجيل ، بيروت، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد.

84) أبو الهيجاء، محمد يونس، نظام الحكم الإسرائيلي ومؤسساته ، ط 1، 1995، حيفا ، طمرة.

85) الياسين، جاسم بن محمد بن مهلهل ، للدعاة فقط، ط 1 ، 1404 ه – 1984م، دار الدعوة.

86) يكن ، فتحي، أضواء على التجربة النيابية الإسلامية في لبنان، ج3، ط1، 1416ه 1996م، مؤسسة الرسالة – بيروت.

87) يكن ، فتحي، القضية الفلسطينية من منظور إسلامي ، ط1، 1412ه – 1992م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

88) يونس ، كريم، الواقع السياسي، في إسرائيل ، ط 1 ، 1990م إصدار جمعية أنصار السجين.

الإصدارات:

إصدارات (لمرة واحدة):

89) نحن والانتخابات / الشيخ رائد صلاح (مجموعة مقالات) ، إصدار صحيفة صوت الحق والحرية، 2009 ، مؤسسة الرسالة للنشر والإعلام.

90) المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني – دراسة واقع الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني ، إصدار مركز الدراسات المعاصرة أم الفحم ، 2006.

الإصدارات الدورية لمراكز الأبحاث:

91) فلسطين: تاريخها وقضيتها ، 2003، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

92) جراح، منير، فصول في مدنيات إسرائيل (الكنيست في إسرائيل) ، إصدار دائرة الإرشاد المركزية.

93) السطلة والسياسة في إسرائيل، 1997-1998م، إصدار وزارة المعارف والثقافة ، مركز المناهج التعليمية .

94) أن نكون مواطنين في إسرائيل ، 2001م، إصدار وزارة المعارف، مركز تخطيط وتطوير المناهج التعليمية القدس.

95) 7 طُرق (خيارات نظرية حول مكانة العرب في إسرائيل) ، 1999، إصدار معهد أبحاث السلام ، جفعات حبيبة.

96) إسرائيل. دليل عام ، 2004، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

97) تقرير مدار الإستراتيجي: المشهد الإسرائيلي في العام 2004، آذار 2005 ، إصدار مركز مدار، مؤسسة الأيام ، رام ا ، فلسطين .

98) الفلسطينيون في إسرائيل: المسح الاجتماعي الاقتصادي 2007، كانون الأول 2008 ، إصدار جمعية الجيل، الجمعية العربية القطري للبحوث والخدمات الصحية.

99) التقرير السنوي لجمعية " سيكوي" عن وضع مساواة العرب مواطني إسرائيل ودمجهم في الدولة 1998-1999، نيسان 1999.

100) دور الأحزاب الفلسطينية في الكيان الصهيوني، 1999 ، إصدار وإعداد مركز الإسراء للدراسات والبحوث، لبنان.

إصدارات خاصة:

101) كتاب القوانين، 2001/1/10، الكراس ، 1772.

102) المِلَل والنِحل والأعراق (التقرير السنوي الثاني، 1995م)، وقائع مؤتمر الأقليات ووثائق ندوة الأقباط) ط 1، 1415هـ-1995م، إصدارات ابن خلدون، القاهرة.

103) دائرة الإحصاء المركزية 2008.

104) (التجربة السياسية لفلسطينيي 48، التيار الديني) ، ورقة الشيخ رائد صلاح إلى مؤتمر خبرات الحركة السياسة الفلسطينية في القرن العشرين ، المحور السادس 2000 م.

105) بروتوكول رقم 228 لجلسلة لجنة الكنيست.

106) بروتوكول رقم 239 لجلسة لجنة الكنيست في تاريخ 2001/11/5

107) بروتوكول الجلسة رقم 244 للكنيست الخامس عشر في تاريخ 2001/11/7.

108) بروتوكول رقم 300 من جلسة لجنة الكنيست في تاريخ 2002/4/30.
109) بروتوكول الجلسة رقم 322 للكنيست الخامس عشر في تارييخ 2002/6/25.

مصادر الإنترنت:

110) www. Knesset.gov.il
111) www.mada-research.org
112) www.arabs48.com
113) www.aljazeera.net
114) www.wikipedia.org
115) www.syasi.com
116) www.alarabiya.net
117) www.alhewar.org
118) www.alarabalyawm.net
119) www.marefa.org
120) www.islamonline.net
121) www.islamtoday.net
122) www.almesbar.net
123) www. Madarcenter.org
124) www.alarab.net
125) www.panet.co.il
126) www.islamweb.net
127) www.ikhwanwiki.com
128) www.mobadaratona.blogspot.com
129) فلسطين أون لاين
130) www.islamopediaonline.org
131) Alaqsa.almountadayat.com
132) www.ashams.com
133) www.bettna.com

مصادر الصحف والجرائد والمجلات:

134) جريدة الوقائع الإسرائيلية، رقم 289 (35/6/25) – 1159.
135) جريدة معاريف 2002/9/23، 2002/9/24.

136) جريدة هآرتس 2001/9/2، 2001/11/25، 2001/12/31.

137) جريدة الميثاق ، 2008/11/28، العدد 615.

138) صحيفة صوت الحق والحرية ، 1997/4/4، 1996/3/29.

139) " قضايا إسرائيلية " مجلة فصلية تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ، العدد التاسع، السنة الثالثة 2003.

مسرد المحتويات: